الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية. من أجل الجميع.

تقرير البرلمان الإلكتروني العالمي ٢٠٢٤

© الاتحاد البرلماني الدولي، 2024

هذا التقرير مرخص بموجب ترخيص نَسْبُ الـمُصنَّف، غير تجاري، الترخيص بالمثل 4.0 دولي الذي يسمح للمستخدمين بإعادة استخدام المصنف أو إعادة إنتاجه أو ترجمته بحرية، كلياً أو جزئياً، بشرط إسناده إلى صاحبه. ويُرجى إعلام الاتحاد البرلماني الدولي باستخدام محتوى هذا المصنف.

ردمك: 978-92-9142-906-6

التصميم والقالب: René Berzia, Ink Drop

طُبع في فرنسا، مطبعة Courand et Associés

المحتويات

تمهيد ٣

شكر وتقدير ٤

ملخص عملي ٥

المقدمة ١٢

كيف يدعم التحول الرقمي إقامة برلمانات أفضل ١٣

ما التحول الرقمي؟ ١٣

عشر سمات رئيسية للبرلمان الرقمي ١٤

عشر خصائص أساسية لقيادة التغيير الاستراتيجي ١٤

النتائج والتوصيات الموجَّهة إلى البرلمانات ١٥

النتائج ١٥

التوصيات ١٦

قياس أداء البرلمان الرقمي ١٨

صعود الذكاء الاصطناعي ١٩

اتجاهات التكنولوجيا ٢٠

القيادة وإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ٢٠

التكنولوجيات الناشئة ٢١

اتجاهات متسقة ٢١

تراجع التكنولوجيات ٢٢

مؤشر النضج الرقمي ٢٢

النضج الرقمي بحسب المجال المواضيعي ٢٢

العوامل المؤثرة في النضج الرقمي ٢٣

تقييم النضج الرقمي للبرلمانات في الدراسة الاستقصائية ٢٤

الحالة الراهنة للتكنولوجيات والممارسات البرلمانية ٢٧

موجز النتائج ٢٧

الحوكمة والاستراتيجية والإدارة في المجال الرقمي ٢٧

البنية التحتية ٢٨

النظم البرلمانية ٢٩

دعم المستخدمين في البرلمان ٣٠

المحتوى الرقمي والنشر ٣٠

المشاركة العامة ٣١

التعاون بين البرلمانات ٣٢

تحليل مفصل للتكنولوجيات والممارسات البرلمانية ٣٢
الحوكمة والاستراتيجية والإدارة في المجال الرقمي ٣٣
البنية التحتية ٣٧
النظم البرلمانية ٤٢
دعم المستخدمين في البرلمان ٤٧
المحتوى الرقمي والنشر ٥٠
المشاركة العامة ٥٦
التعاون بين البرلمانات ٦١
الخاتمة ٦٤
الملحقان ٦٥
الملحق ألف - العينة والمنهجية ٦٥
الملحق باء - البرلمانات والمجالس المشاركة في البحث ٦٧

تمهيد

يستمر العصر الرقمي في إعادة تشكيل عالمنا بوتيرة غير مسبوقة، ولا تُستثنى البرلمانات من هذه القاعدة. ويجب أن تتكيف البرلمانات لتلبية التوقعات المتغيرة للمواطنين ومتطلبات الحوكمة الحديثة. ويؤدي التحول الرقمي دوراً حاسم الأهمية في هذا الصدد.

وقد قدَّمت سلسلة تقارير البرلمان الإلكتروني العالمي، منذ إصدار أول تقرير في عام ٢٠٠٨، تقييمًا عالمياً شاملاً للتكنولوجيات الرقمية في البرلمانات، مما يجعلها مورداً فريداً وقيمًا. ويتتبع هذا التقرير الوضع الحالي لاعتماد الحلول الرقمية ويقدِّم مؤشر النضج الرقمي - وهو أداة رائدة ترمي إلى مساعدة البرلمانات على تقييم تقدمها.

ويكشف التقرير عن أوجه تقدم مشجِّعة وتحديات مستمرة في الواقع الرقمي للبرلمانات. فما انفكت البرلمانات تعتمد التكنولوجيات الجديدة وتُظهِر القيادة القوية اللازمة لتسخير إمكاناتها مواكبةً لتقدم الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي في كل مكان. ومع ذلك، لا تزال الفجوة الرقمية بين البرلمانات في البلدان المرتفعة الدخل والبرلمانات في البلدان المنخفضة الدخل قائمة، مما يؤكد الحاجة إلى استمرار التعاون وتبادل المعرفة. ويبرز هذا التقرير دور مركز الابتكار في البرلمان التابع للاتحاد البرلماني الدولي بوصفه محفزاً قيمًا للتحديث يتيح للبرلمانات التواصل وتبادل الممارسات الجيدة.

ورحلة التحول الرقمي مستمرة. وسيعتمد نجاحها على التزامنا الجماعي بالابتكار والتعاون والقيم الديمقراطية. فلعل هذا التقرير يلهمنا ويرشدنا في عملنا نحو إقامة برلمانات أكثر استجابة وكفاءة وشمولية في العصر الرقمي.

مارتن تشونغونغ
الأمين العام
للاتحاد البرلماني الدولي

شكر وتقدير

أعدّ هذا التقرير مركز الابتكار في البرلمان التابع للاتحاد البرلماني الدولي. وقد كتبه الدكتور أندي ويليامسون بدعم ومساعدة كبيرين من السيد أندي ريتشاردسون والسيد أفيناش بيخا. ويعرب الاتحاد البرلماني الدولي عن امتنانه لمضيفي محاور مركز الابتكار في البرلمان وأعضائه على دعمهم، ولرابطة الأمناء العامين للبرلمانات لما قدمته من المساعدة والدعم. ويعرب عن امتنانه البالغ للموظفين البرلمانيين الذين أكملوا الدراسة الاستقصائية ولمن يواصلون تقديم معارفهم وخبراتهم إلى المركز.

INTER PARES
Parliaments in Partnership
EU Global Project to Strengthen the Capacity of Parliaments

أُعدّ هذا المنشور بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي، بالشراكة مع المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، في إطار مشروع INTER PARES | البرلمانات في شراكة - مشروع الاتحاد الأوروبي العالمي من أجل تعزيز قدرات البرلمانات.

وإن التسميات المستخدمة في هذا المنشور وطريقة عرض المواد فيه لا تعبر عن أي رأي للاتحاد البرلماني الدولي أو الاتحاد الأوروبي بشأن الوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو رسم حدودها أو تخومها.

ولا يُراد بذكر شركات أو منتجات صناعية محددة، سواء أكانت تلك المنتجات محمية بموجب براءة أم لا، أن الاتحاد البرلماني الدولي أو الاتحاد الأوروبي يؤيدها أو يوصي بها على حساب شركات أو منتجات أخرى ذات طبيعة مماثلة وغير مذكورة.

واتخذ الاتحاد البرلماني الدولي جميع الاحتياطات المعقولة للتحقق من المعلومات الواردة في هذا المنشور. ومع ذلك، توزَّع المواد الواردة في هذا المنشور من دون أي ضمان صريح أو ضمني. وتقع مسؤولية تفسير المواد واستخدامها على عاتق القارئ. وفي جميع الحالات، لا يتحمل الاتحاد البرلماني الدولي أو الاتحاد الأوروبي أي مسؤولية عن أي أضرار تنشأ عن استخدام هذا المنشور.

في أثناء جلسة عامة لمجلس نواب شيلي. © إدارة الصور، مجلس نواب شيلي

ملخص عملي

يقدِّم *تقرير البرلمان الإلكتروني العالمي ٢٠٢٤* تقييماً شاملاً لاستخدام التكنولوجيا الرقمية في البرلمانات في جميع أنحاء العالم. وهو يستند إلى ردود ١١٥ برلماناً أو مجلساً في ٨٦ بلداً وبرلمانين فوق وطنيين على دراسة استقصائية.

وكشف التقرير عن وجود تركيز استراتيجي متزايد على التحول الرقمي، حيث أفادت ٦٨٪ من البرلمانات بأن لديها استراتيجية رقمية متعددة السنوات. ويسجِّل الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية زيادة كبيرة في الاستخدام. ويُعدّ الأمن السيبراني أولوية قصوى وأصبح استخدام وسائل التواصل الاجتماعي منتشراً في كل مكان تقريباً.

ويقدِّم هذا التقرير مؤشر النضج الرقمي، وهو أداة جديدة لقياس الأداء تصنِّف البرلمانات على أساس ستة مجالات رئيسية. ويسلط المؤشر الضوء على الفجوة الرقمية المستمرة، مع بروز مستوى دخل البلد بوصفه أهم مؤشر على النضج الرقمي. وتسلط هذه النتيجة الضوء على الحاجة إلى تقديم دعم موجَّه إلى البرلمانات في البلدان المنخفضة الدخل، فضلاً عن استمرار التعاون وتبادل المعرفة بين البرلمانات.

وترد فيما يلي نتائج هذا التقرير:

١- **يتسارع التحول الرقمي في البرلمانات**، مدفوعاً باستراتيجيات شاملة وقيادة رفيعة المستوى.

(أ) أكثر من ثلثي البرلمانات (٦٨٪) لديها الآن استراتيجيات رقمية متعددة السنوات و٧٣٪ لديها برامج تحديث رسمية. ويضطلع الأمناء العامون للبرلمانات بدور أكثر نشاطاً في إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ارتفاعاً من ٥١٪ في عام ٢٠٢٠ إلى ٦٩٪ في عام ٢٠٢٤.

(ب) تخصِّص البرلمانات المزيد من موارد ميزانياتها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث تنفق ٢٠٪ منها الآن أكثر من ١٠٪ من ميزانيتها الإجمالية على التكنولوجيات الرقمية، ارتفاعاً من ١٥٪ في عام ٢٠٢٠. ومع ذلك، لا يزال التمويل غير الكافي (٥٩٪) ونقص الموظفين ذوي الخبرة (٤٨٪) عائقَين كبيرَين أمام التحول الرقمي.

(ج) تبيَّن أن البنية التحتية ودعم المستخدمين أقوى مجالَي النضج الرقمي، في حين تجلت المشاركة العامة بوصفها نقطة ضعف. وتُعدّ الحوكمة والاستراتيجية والإدارة في المجال الرقمي أيضاً من مجالات التقدم الأضعف في العديد من البرلمانات.

(د) ستجد البرلمانات التي لديها ممارسات قوية في مجال إدارة البيانات ونهوج محددة جيداً للتحول الرقمي أن من الأسهل تنفيذ الحلول القائمة على الذكاء الاصطناعي.

٢- **مستوى دخل البلد هو أهم مؤشر على النضج الرقمي.**

(أ) توجد فجوة رقمية بين البرلمانات في مختلف أنحاء العالم. ومن المرجح أن تحتل البرلمانات في البلدان المرتفعة الدخل مرتبة عالية من حيث النضج الرقمي. وفي المقابل، تختلف الصورة بشكل ملحوظ بالنسبة للبرلمانات في البلدان الأقل ثراء: إذ إن ثلثي البرلمانات في البلدان المنخفضة الدخل ونصف البرلمانات في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى تقريباً يندرجان في فئة البلدان الأقل نضجاً رقمياً. ويسلط هذا التفاوت الضوء على وجود فجوة كبيرة في اعتماد التكنولوجيات وتنفيذها في صفوف البرلمانات في البلدان ذات مستويات الدخل المختلفة.

(ب) تحتل البرلمانات ذات التركيز الاستراتيجي القوي على التحول الرقمي مرتبة أعلى من حيث النضج الرقمي.

٣- **تكتسب الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي زخماً في البرلمانات**، مما يؤدي إلى زيادة التركيز على الأمن السيبراني.

(أ) أفادت ٢٩٪ من البرلمانات المشمولة بالدراسة الاستقصائية بأن الحلول القائمة على الذكاء الاصطناعي أصبحت معتمدة على نطاق أوسع في مؤسساتها، مع استخدام هذه التكنولوجيا لأغراض النسخ والترجمة والأمن السيبراني. ومع ذلك، فإن ١١٪ فقط من البرلمانات ملزمة بالقوانين المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي و١٤٪ فقط لديها إجراءات أو لوائح داخلية بشأن هذا الموضوع.

(ب) يتزايد اعتماد الحلول السحابية، حيث تستخدم ٦٨٪ من البرلمانات الآن الخدمات السحابية بمستويات متفاوتة. ومع ذلك، لا يزال الكثير منها يفضل الاستضافة المحلية للتطبيقات المهمة مثل قواعد البيانات وإدارة المحتويات وإدارة المستندات.

(ج) يُعدّ الأمن السيبراني أولوية قصوى، إذ إن ٧٠٪ من البرلمانات اعتمدت معايير وطنية للأمن السيبراني و٥٣٪ لديها استراتيجيات داخلية للأمن السيبراني. وفي العامين الماضيين، قدَّمت ٧٩٪ من البرلمانات تدريباً على الأمن السيبراني للموظفين و٦٣٪ للنواب.

٤- **تواجه البرلمانات تحديات في مجال التحول الرقمي**، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى.

(أ) تقود الهيئات التشريعية في أوروبا والأمريكتين الطريق في مجال النضج الرقمي، في حين تعاني تلك الموجودة في منطقتَي المحيط الهادئ وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لمواكبة ذلك التقدم.

(ب) لا تزال المشاركة العامة تمثل تحدياً، إذ إن ٣٥٪ فقط من البرلمانات لديها استراتيجية رسمية لإشراك الجمهور عبر الإنترنت. وتشمل العوائق المحدَّدة افتقار المواطنين إلى المهارات اللازمة لاستخدام الأدوات الرقمية (٤٢٪) ومحدودية الوصول إلى الإنترنت (٤١٪).

٥- **يحظى التعاون بين البرلمانات بالتقدير** لأنه يساهم في تبادل المعارف وبناء القدرات.

(أ) ارتفعت نسبة البرلمانات المشاركة في مركز الابتكار في البرلمان التابع للاتحاد البرلماني الدولي من ٢٧٪ في عام ٢٠٢٠ إلى ٤٥٪ في عام ٢٠٢٤. فالبرلمانات الأكبر حجمًا وتلك الموجودة في البلدان المرتفعة الدخل أكثر نشاطاً في تقديم الدعم لغيرها، في حين تعرب الهيئات التشريعية الأصغر حجمًا وتلك الموجودة في البلدان المنخفضة الدخل عن استعدادها لتقديم الدعم في المستقبل.

(ب) أفادت ٧٠٪ من البرلمانات المشمولة بالدراسة الاستقصائية بأنها مستعدة لتقديم الدعم لغيرها، على الرغم من أن ٤٦٪ فقط تفعل ذلك حالياً.

وبناءً على هذه النتائج، يقدِّم التقرير التوصيات التالية إلى البرلمانات:

١- **وضع رؤى واضحة واستراتيجيات رقمية شاملة** تتماشى مع الأهداف الاستراتيجية العامة للبرلمان، وضمان قيادة سياسية وإدارية قوية لدفع التحول الرقمي.

(أ) إنشاء فريق عمل أو لجنة مخصصة للتحول الرقمي تضم الأطراف المعنية الرئيسية.

(ب) وضع خارطة طريق رقمية متعددة السنوات مع منجزات واضحة ومؤشرات أداء رئيسية.

(ج) مواءمة الاستراتيجيات الرقمية مع الأهداف البرلمانية الأوسع والخطط الرقمية الوطنية.

(د) ضمان الدعم والمشاركة الفعالة من القيادة العليا، ويشمل ذلك رؤساء البرلمانات والأمناء العامين.

(هـ) استعراض وتحديث الاستراتيجيات بانتظام للتكيف مع التغيرات التكنولوجية والاحتياجات الناشئة.

٢- **تخصيص موارد مالية وبشرية وتكنولوجية كافية** لدعم التحول الرقمي، مع مراعاة المتطلبات القصيرة الأمد والطويلة الأمد.

(أ) إجراء تقييم شامل للاحتياجات الحالية والمستقبلية من الموارد.

(ب) وضع ميزانية مخصصة لمبادرات التحول الرقمي.

(ج) الاستثمار في جذب الموظفين المهرة واستبقائهم.

(د) تنفيذ أساليب مرنة في تخصيص الموارد للاستجابة للأولويات المتغيرة.

(هـ) إقامة شراكات مع مزودي التكنولوجيا والمؤسسات الأكاديمية.

٣- **وضع أطر ولوائح حوكمة قوية** للتكنولوجيات الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي، بغية ضمان الاستخدام المسؤول والشفاف مع حماية القيم الديمقراطية.

(أ) وضع سياسات ومبادئ توجيهية واضحة لاستخدام الذكاء الاصطناعي وغيره من التكنولوجيات الناشئة.

(ب) وضع أطر أخلاقية لاستخدام البيانات وتطوير الخوارزميات.

(ج) إنشاء آليات رقابة لرصد تنفيذ التكنولوجيات الجديدة.

(د) ضمان الامتثال للوائح حماية البيانات والخصوصية.

(هـ) تقييم المخاطر المحتملة المرتبطة بالتكنولوجيات الجديدة والتخفيف من وطأتها بانتظام.

٤- **الاستثمار في بناء القدرات** وتوفير فرص التدريب وتنمية المهارات للأعضاء والموظفين، ولا سيما في مجال الأمن السيبراني وإدارة البيانات والتكنولوجيات الناشئة.

(أ) وضع برامج شاملة بشأن الدراية الرقمية لفائدة جميع الأعضاء والموظفين.

(ب) توفير تدريب متخصص في مجالات مثل الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات.

(ج) وضع برامج إرشادية لتسهيل نقل المعرفة.

(د) زرع ثقافة التعلّم المستمر والتكيف مع التغير التكنولوجي.

٥- **إعطاء الأولوية للمشاركة العامة** ووضع استراتيجيات رسمية والاستفادة من الأدوات الرقمية لإشراك المزيد من المواطنين في العملية التشريعية ولبناء الثقة في المؤسسات الديمقراطية.

(أ) إنشاء منصات إلكترونية سهلة الاستخدام للتشاور مع الجمهور وجمع تعليقاتهم.

(ب) تنفيذ استراتيجيات في مجال وسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز التواصل مع المواطنين.

(ج) إنشاء أدوات رقمية لتتبع العملية التشريعية وتصويرها.

(د) ضمان إمكانية وصول جميع المواطنين إلى المنصات الرقمية، بمن فيهم ذوو الإعاقة.

(هـ) استخدام تحليلات البيانات لاستقاء الرؤى من أنشطة المشاركة العامة وتحسين عملية اتخاذ القرارات.

٦- **تعزيز التعاون بين البرلمانات** وزيادة تبادل المعرفة بينها لتمكينها من التعلم من أقرانها وتبادل الممارسات الجيدة والتصدي جماعياً للتحديات المشتركة في مجال التحول الرقمي.

(أ) المشاركة بنشاط في الشبكات والمحافل البرلمانية الدولية.

(ب) المساهمة في الموارد المشتركة واستخدامها، مثل الأدوات المفتوحة المصدر وأدلة الممارسات الجيدة.

(ج) تنظيم مؤتمرات وحلقات عمل برلمانية دولية منتظمة بشأن التحول الرقمي.

الأشكال

الشكل ١ - مجالات تأثير برنامج التحول الرقمي ١٣

الشكل ٢ - البرلمانات التي لديها استراتيجية رقمية رسمية ٢٠

الشكل ٣ - البرلمانات التي لديها استراتيجية ابتكار رسمية ٢٠

الشكل ٤ - اعتماد الذكاء الاصطناعي في صفوف البرلمانات ٢١

الشكل ٥ - اعتماد التكنولوجيات السحابية في صفوف البرلمانات ٢١

الشكل ٦ - البرلمانات التي تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي ٢١

الشكل ٧ - توزيع النضج الرقمي في جميع البرلمانات ٢٢

الشكل ٨ - متوسط النضج الرقمي بحسب الفئة ٢٣

الشكل ٩ - توزيع درجة النضج الرقمي بحسب الموضوع ٢٣

الشكل ١٠ - توزيع البرلمانات بحسب مستوى دخل البلد لكل شريحة عشرية ٢٣

الشكل ١١ - توزيع النضج الرقمي بحسب مستوى دخل البلد ٢٤

الشكل ١٢ - توزيع النضج الرقمي بحسب المنطقة ٢٤

الشكل ١٣ - إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإشراف عليها ٣٤

الشكل ١٤ - هيكل إدارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمانات المكونة من مجلسين ٣٥

الشكل ١٥ - النسبة المئوية من الميزانية الإجمالية المنفقة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ٢٠١٢-٢٠٢٤ ٣٦

الشكل ١٦ - الممارسات المبتكرة داخل البرلمانات ٣٦

الشكل ١٧ - نطاقات موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العاملين بدوام كامل في البرلمانات ٣٨

الشكل ١٨ - موظفو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العاملون بدوام كامل، النطاق والوسيط ٣٨

الشكل ١٩ - سرعة الإنترنت وموثوقيته ٣٩

الشكل ٢٠ - أماكن استضافة التطبيقات والبيانات البرلمانية ٤٠

الشكل ٢١ - استضافة التطبيقات بحسب النوع (٪) ٤٠

الشكل ٢٢ - الأدوات الإلكترونية المتاحة لمستخدمي المكتبة ٤١

الشكل ٢٣ - التكنولوجيات الخلفية الأساسية للمكتبات ٤٢

الشكل ٢٤ - توزيع نظم إدارة مشاريع القوانين بحسب مستوى دخل البلد ٤٤

الشكل ٢٥ - أساليب التصويت ٤٥

الشكل ٢٦ - تدوين المحضر الحرفي الرسمي ٤٥

الشكل ٢٧ - السياسات والممارسات المتعلقة بالمحفوظات الرقمية ٤٦

الشكل ٢٨ - اعتماد الذكاء الاصطناعي داخل البرلمانات ٤٧

الشكل ٢٩ - أولويات تدريب النواب ٤٨

الشكل ٣٠ - أولويات تدريب موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ٤٩

الشكل ٣١ - السياستان الخاصتان بالمحتوى الرقمي ونشر البيانات المفتوحة بحسب مستوى دخل البلد ٥١

الشكل ٣٢ - السياستان الخاصتان بالمحتوى الرقمي ونشر البيانات المفتوحة بحسب المنطقة ٥١

الشكل ٣٣ - الوسائط الرقمية للتواصل مع الجمهور ٥٢

الشكل ٣٤ - نشر الوثائق البرلمانية قبل الجلسة ٥٤

الشكل ٣٥ - نشر الوثائق البرلمانية بعد الجلسات ٥٤

الشكل ٣٦ - المحتوى المنشور بأكثر من لغة ٥٤

الشكل ٣٧ - إتاحة المحتوى للأشخاص ذوي الإعاقة ٥٤

الشكل ٣٨ - أماكن نشر البيانات المفتوحة ٥٥

الشكل ٣٩ - استخدام الأدوات الرقمية للتواصل مع الشباب ٥٧

الشكل ٤٠ - المسؤولية عن تحديد أهداف إشراك الجمهور عبر الإنترنت ٥٧

الشكل ٤١ - العوائق التي تحول دون المشاركة عبر الإنترنت ٥٨

الشكل ٤٢ - استخدام المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي للجان ٦٠

الشكل ٤٣ - تقديم الدعم للبرلمانات الأخرى ٦٢

الشكل ٤٤ - البرلمانات التي تتلقى دعمًا خارجياً ٦٣

الشكل ٤٥ - البرلمانات المشاركة في الدراسة الاستقصائية ٦٦

الجداول

الجدول ١ - توزيع البرلمانات بحسب المنطقة لكل شريحة عشرية ٢٤

الجدول ٢ - توزيع البرلمانات بحسب الحجم لكل شريحة عشرية ٢٤

الجدول ٣ - الترتيب العشري للنضج الرقمي لجميع البرلمانات المشمولة بالدراسة الاستقصائية ٢٥

الجدول ٤ - مؤشر النضج الرقمي - أعلى ١٥ برلماناً ترتيباً من حيث الحوكمة والاستراتيجية والإدارة في المجال الرقمي ٣٣

الجدول ٥ - برامج التخطيط الاستراتيجي والتحول الرقمي ٣٣

الجدول ٦ - أدوار الحوكمة والرقابة، ٢٠١٢ و٢٠٢٤ ٣٤

الجدول ٧ - تنظيم الذكاء الاصطناعي ٣٥

الجدول ٨ - التغيير في ميزانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ٢٠١٢-٢٠٢٤ ٣٦

الجدول ٩ - المواضيع الناشئة في الممارسة المبتكرة ٣٧

الجدول ١٠ - العوائق التي تواجه التحول الرقمي ٣٧

الجدول ١١ - مؤشر النضج الرقمي - أعلى ١٥ برلماناً ترتيباً من حيث البنية التحتية ٣٨

الجدول ١٢ - استخدام موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الداخليين والخارجيين بحسب المجال الوظيفي ٣٩

الجدول ١٣ - موثوقية إمدادات الطاقة الكهربائية ومصادر التخزين الاحتياطي المنتظمة ٣٩

الجدول ١٤ - تدابير الأمن السيبراني التي اعتمدتها البرلمانات ٤١

الجدول ١٥ - مؤشر النضج الرقمي - أعلى ١٥ برلماناً ترتيباً من حيث النظم البرلمانية ٤٢

الجدول ١٦ - رقمنة المجالات الوظيفية، ٢٠٠٨-٢٠٢٤ ٤٣

الجدول ١٧ - وظائف نظام إدارة الوثائق ٤٤

الجدول ١٨ - استخدام شاشات العرض الكبيرة في الجلسات العامة واجتماعات اللجان ٤٥

الجدول ١٩ - استخدام التداول بالفيديو بحسب المنطقة ٤٦

الجدول ٢٠ - مؤشر النضج الرقمي - أعلى ١٥ برلماناً ترتيباً من حيث دعم المستخدمين في البرلمان ٤٧

الجدول ٢١ - توفير العتاد والتطبيقات وخدمات الدعم ٤٨

الجدول ٢٢ - توفير العتاد والتطبيقات وخدمات الدعم بحسب مستوى دخل البلد ٤٨

الجدول ٢٣ - المجالات التقنية للحصول على الشهادات المهنية لموظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ٥٠

الجدول ٢٤ - مؤشر النضج الرقمي - أعلى ١٥ برلماناً ترتيباً من حيث المحتوى الرقمي والنشر ٥١

الجدول ٢٥ - المسؤولية الاستراتيجية للمحتوى الرقمي ٥٢

الجدول ٢٦ - أماكن محتوى الموقع الإلكتروني ٥٣
الجدول ٢٧ - نشر الأعمال البرلمانية ٥٣
الجدول ٢٨ - مؤشر النضج الرقمي - أعلى ١٥ برلماناً ترتيباً من حيث المشاركة العامة ٥٦
الجدول ٢٩ - موارد المشاركة العامة ٥٨
الجدول ٣٠ - العوائق التي تحول دون المشاركة على الإنترنت بحسب مستوى دخل البلد ٥٩
الجدول ٣١ - استخدام اللجان للأدوات الرقمية ٦٠
الجدول ٣٢ - الانخراط في أنشطة مركز الابتكار في البرلمان ٦١
الجدول ٣٣ - المشاركة في الشبكات المشتركة بين البرلمانات ٦١

جلسة عامة في برلمان ملاوي. © برلمان ملاوي

المقدمة

نُشر أول تقرير للبرلمان الإلكتروني العالمي في عام ٢٠٠٨، ويُنشر تقرير جديد كل عامين منذ ذلك الحين باستثناء انقطاع قصير في عام ٢٠١٤. وكان التقرير في بداياته محاولة رائدة لتحديد ووصف الجهود البرلمانية الرامية إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ووضع تقرير عام ٢٠٠٨ خط أساس موثوقاً به، وولدت السلسلة منذ ذلك الحين سرداً للبرلمانات بشأن استخدامها للأدوات والتكنولوجيات الرقمية. وكما هو الحال الآن، أُجري البحث ليس فقط لفهم ما يحدث، ولكن أيضاً لتعزيز حالة المعرفة في صفوف البرلمانات، وتشجيع النقاش والتعاون الدوليين. ونتيجةً لذلك، يمكن للبرلمانات الآن تقييم استخدامها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أساس مجموعة دولية من البيانات، ومن ثم تحديد مواطن القوة وفرص التحسين.

وركَّزت السلسلة باستمرار على العلاقة بين البرلمانات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولكن تبيَّن بحلول التقرير الخامس الذي نُشر في عام ٢٠١٨ أن مفهوم البرلمان الإلكتروني يتعلق بالقيادة والحوكمة والاستراتيجية بقدر ما يتعلق بالتكنولوجيا والاتصالات.

ويلي هذا التقرير الثامن إصداراً خاصاً في عام ٢٠٢٢ ركَّز على آثار جائحة كوفيد-١٩ وتأثيرها في التكنولوجيا البرلمانية والتحديث. ولا يزال هذا التأثير مشهوداً، وإن أصبح الوضع طبيعياً أكثر وتباطأ الابتكار بحلول عام ٢٠٢٤ مقارنةً بالمستويات القصوى التي بلغها في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١.

ولذلك، يرجع هذا التقرير إلى تقييمه التقليدي الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات البرلمانية. وهو يقدِّم ابتكارين. أما أولهما فهو استبيان مبسط يركِّز على العناصر الأساسية للرقمنة. وأما ثانيهما، فهو مؤشر النضج الرقمي الذي سيكون مؤشراً قياسياً جديداً للبرلمانات. ولأول مرة في هذه السلسلة، يعرض التقرير ترتيباً لكل برلمان أو مجلس نيابي يشارك في البحث. وليس الغرض من ذلك بيان أفضل البرلمانات وإنما توفير دليل للبرلمانات من أجل مساعدتها على فهم نضجها الرقمي مقارنةً بغيرها، واستخلاص الدروس اللازمة من ذلك، وتحسين عمليات التحول الرقمي واعتماد التكنولوجيا.

ويقدِّم هذا التقرير نظرة عامة موجزة على كيفية استفادة البرلمانات من التحول الرقمي، ويسلط الضوء على ١٠ سمات رئيسية للبرلمان الرقمي و١٠ خصائص أساسية لقيادة التغيير الاستراتيجي.

وفي القسم الخاص بقياس أداء البرلمان الرقمي، يرد ملخصٌ لنتائج التقرير وتوصياته. ثم يناقش ذلك القسم صعود الذكاء الاصطناعي، ولا سيما الذكاء الاصطناعي التوليدي، ويحدِّد اتجاهات التكنولوجيا المهمة التي رُصدت عبر سلسلة التقارير هذه، ويقف على آثار هذه الاتجاهات في القيادة وإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويحدِّد أيضاً اتجاهات التكنولوجيا الناشئة، والاتجاهات التي ظلت متسقة وتلك التي تشير البيانات إلى تراجعها. ويتبع هذه المناقشة عرضٌ لمؤشر النضج الرقمي الجديد.

ويركِّز القسم الأخير على الحالة الراهنة للتكنولوجيات والممارسات البرلمانية. ويبدأ بلمحة عامة عن النتائج الرئيسية للتقرير. وتلي ذلك مناقشة متعمقة للبيانات تستند إلى سبعة مجالات رئيسية هي: الحوكمة والاستراتيجية والإدارة في المجال الرقمي؛ والبنية التحتية؛ والنظم البرلمانية؛

ودعم المستخدمين في البرلمان؛ والمحتوى الرقمي والنشر؛ والمشاركة العامة؛ والتعاون بين البرلمانات.

ويستند هذا التقرير إلى دراسة استقصائية شملت ١١٥ برلماناً ومجلساً من ٨٦ بلداً، بالإضافة إلى برلمانين فوق وطنيين (البرلمان الأوروبي وبرلمان عموم أفريقيا). ووردت الردود من ٤٨ برلماناً يتكون من مجلس واحد و٦٧ هيئة تشريعية تتكون من مجلسين (٣٠ رداً من المجالس الأعلى و٣٧ رداً من المجالس الأدنى). وجُمعت بيانات الدراسة الاستقصائية البرلمانية بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ وكانون الثاني/يناير ٢٠٢٤.

كيف يدعم التحول الرقمي إقامة برلمانات أفضل

شاشة عرض الحضور والنتائج في جلسة عامة لمجلس النواب الإيطالي.
© مجلس نواب إيطاليا

شددت سلسلة التقارير هذه منذ عام ٢٠٠٨ على أهمية القيادة وتبادل المعرفة، وأظهرت كيف أن التغيير التكنولوجي في البرلمانات يميل إلى أن يكون تدريجياً وليس جذرياً (وإن كانت فترة جائحة كوفيد-١٩ استثناء ملحوظ لهذه القاعدة). وقد أظهرت أن تحديث البرلمانات عن طريق التكنولوجيات الرقمية الجديدة أمر مهم وأنه أصبح شائعاً بشكل متزايد. وفي عام ٢٠٢٤، باتت الأدوات الرقمية تكتسي أهمية محورية في الاضطلاع بالمهام البرلمانية، حيث تدفع الكفاءات والممارسات الجيدة والخضوع للمساءلة. ومع ذلك، فإن التحول الرقمي ينطوي على مخاطر وتعقيدات تتطلب اكتساب المعارف اللازمة ووجود قيادة قوية ووضع خطة محكمة.

ويعتمد هذا القسم على أدلة مستمدة من سلسلة تقارير البرلمان الإلكتروني العالمي، ومن عمل مركز الابتكار في البرلمان التابع للاتحاد البرلماني الدولي ومحاوره وشبكته. ويلخص ١٠ سمات رئيسية للبرلمان الرقمي و١٠ خصائص أساسية لقيادة التغيير الاستراتيجي. وينبغي للبرلمانات الراغبة في أن تصبح أكثر فعالية وأكثر نضجاً رقمياً بطريقة مدارة ومستدامة أن تنظر في اعتماد هذه التوصيات.

ما التحول الرقمي؟

التحول الرقمي برنامج واسع النطاق على مستوى البرلمان يعترف باحتياجات العمل المستقبلية ويعيد رسم المشهد التكنولوجي لدعم تلك الاحتياجات. وهو برنامج شامل يستفيد من التكنولوجيات الرقمية لتغيير طريقة تفكير المنظمة وعملها وتصرفها. وفي صميم التحول تكمن ثقافة المنظمة والمعتقدات الثقافية (الضمنية والصريحة) التي تدفع السلوكيات.

ويصف التحول الرقمي رحلة من الابتكار والتحديث والتجديد. ويبدأ كل برلمان من نقطة مختلفة، ويمضي قدماً بوتيرته الخاصة، وتعتمد المسافة التي يقطعها على قدراته الفردية. ويجب تشجيع الطموح وإن كان سيكون دائماً محدوداً بتصورات المخاطر وحقائق الثقافة والتكاليف والموارد.

الشكل ١ - مجالات تأثير برنامج التحول الرقمي

ويحدِّد منشور الاتحاد البرلماني الدولي ورابطة الأمناء العامين للبرلمانات المعنون «*دليل إلى التحول الرقمي في البرلمانات*»[١] الفوائد المحدَّدة للتحول الرقمي للبرلمانات، بما في ذلك ما يلي:

- تحسين إدارة البيانات
- تسريع عملية اتخاذ القرارات
- تحسين الإنتاجية
- تحسين تجربة المستخدم
- زيادة الكفاءة
- زيادة الاستدامة البيئية

١ الاتحاد البرلماني الدولي ورابطة الأمناء العامين للبرلمانات، *دليل إلى التحول الرقمي في البرلمانات* (جنيف: الاتحاد البرلماني الدولي/رابطة الأمناء العامين للبرلمانات، ٢٠٢٣): www.ipu.org/resources/publications/reference/2023-09/guide-digital-transformation-in-parliaments.

عشر سمات رئيسية للبرلمان الرقمي

يمكن لبرنامج التحول الرقمي أن يوفر بنية تحتية رقمية متينة، وإدارة عالية الجودة للبيانات، وممارسات محكمة في مجال البيانات المفتوحة، وثقافة تؤمن بالاعتماد الاستباقي للتكنولوجيات الناشئة، وتدابير قوية في مجال الأمن السيبراني، وآليات للرصد والتقييم المنتظمين. وسيُظهِر البرلمان الرقمي الفعال ما يلي:

١- **الرؤية والاستراتيجية:** تحتاج البرلمانات إلى رؤية واضحة وجلية واستراتيجية رقمية شاملة تتماشى مع أهدافها الاستراتيجية العامة.

٢- **القيادة والحوكمة:** ستساعد القيادة السياسية والإدارية القوية، إلى جانب هياكل الحوكمة الفعالة، مثل فريق عمل استراتيجي أو لجنة استراتيجية، البرلمانات على قيادة عملية التحول الرقمي والإشراف عليها.

٣- **الثقافة والكفاءات:** يجب على البرلمانات زرع ثقافة تحتضن الابتكار والتعاون والتعلم المستمر، وتدعمها التنمية المستمرة لمهارات الأعضاء والموظفين.

٤- **إشراك الأطراف المعنية:** ينبغي للبرلمانات أن تتواصل بنشاط مع الأطراف المعنية، ولا سيما النواب والموظفين والمواطنين، من أجل فهم احتياجاتهم وإشراكهم في تصميم الحلول الرقمية وتنفيذها.

٥- **بنية تحتية رقمية متينة:** تُعدّ البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الموثوق بها والآمنة والقابلة للتطوير والتي تستفيد من التكنولوجيات الحديثة، مثل الحوسبة السحابية، عاملاً أساسياً لضمان استمرارية الأعمال مع إدارة المخاطر بشكل استباقي. وهي تتيح إنشاء منصات رقمية فعالة تتمحور حول المستخدم وتدعم بسلاسة الوظائف البرلمانية الأساسية وتمكّن من إقامة تدفقات عمل وآليات تعاون تتسم بالكفاءة.

٦- **جودة البيانات:** البيانات هي جوهر البرلمان الرقمي. فيتعين اعتماد تقنيات محكمة لتحليل البيانات وإدارتها لضمان أن تكون البيانات البرلمانية عالية الجودة ومحكمة وموثوقاً بها وقابلة لإعادة الاستخدام.

٧- **البيانات المفتوحة، والبرلمان المفتوح:** إن الالتزام باتخاذ القرارات بناءً على البيانات وممارسات البيانات المفتوحة يسهل وصول الجمهور إلى المعلومات البرلمانية وإعادة استخدامه لها.

٨- **الابتكار والتكنولوجيات الناشئة:** يساعد اتباع نهج استباقي لبحث واعتماد التكنولوجيات الجديدة والناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، على تحسين العمليات والخدمات البرلمانية.

٩- **الأمن السيبراني والقدرة على الصمود:** يتعين اعتماد تدابير محكمة في مجال الأمن السيبراني، وإجراء عمليات تقييم منتظمة للمخاطر، وإرساء بنية تحتية قادرة على الصمود لحماية البيانات البرلمانية وضمان استمرارية الأعمال.

١٠- **الرصد والتقييم:** يتيح الرصد والتقييم المنتظمان للمبادرات الرقمية للبرلمانات تقييم تأثيرها، وتحديد مجالات التحسين فيها، وضمان توافقها مع الاستراتيجية الرقمية العامة للمؤسسة.

عشر خصائص أساسية لقيادة التغيير الاستراتيجي

يتطلب التحول الرقمي قيادة قوية ورؤية مقنعة والتزاماً رفيع المستوى وثقافة ابتكار من أجل تحويل الأشخاص والعمليات والثقافة بفعالية. وتنصح البرلمانات باعتماد التوصيات التالية لقيادة التغيير الاستراتيجي بفعالية:

١- **وضع رؤية مقنعة:** رسم رؤية واضحة وملهمة للبرلمان الرقمي تعرض الفوائد وتتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.

٢- **ضمان الالتزام الرفيع المستوى:** التواصل مع جميع الأطراف المعنية الداخلية، بما في ذلك القيادة السياسية، من أجل تعميم فهم خطة التحول الرقمي وتبنيها والالتزام بها. ويمكن النظر في إنشاء فريق عمل رفيع المستوى.

٣- **تعيين قائد التحول الرقمي:** تحديد قائد كبير يتمتع بالمهارات والسلطات والموارد اللازمة لدفع عملية التحول الرقمي.

٤- **تعزيز ثقافة الابتكار:** زرع ثقافة تشجِّع التجريب والتعلم من الفشل والتحسين المستمر في البرلمان. وضمان أن يوفر البرلمان الدعم والحوافز اللازمة لتمكين الابتكار على جميع مستويات المؤسسة.

٥- **الاستثمار في الأشخاص:** إعطاء الأولوية للتدريب المستمر وتنمية المهارات في صفوف الأعضاء والموظفين من أجل تكوين كفاءاتهم. وينبغي أن ينصب التركيز في هذا الصدد على الدراية الرقمية، وتحليل البيانات، والأمن السيبراني، وغيرها من الكفاءات الحاسمة والناشئة التي ستمكِّن البرلمان من التحديث والنضج. ويجب على البرلمان أيضاً أن يدرك أن تعيين الموظفين واستبقاءهم يمكن أن يكون صعباً عندما تكون منظمات القطاع الخاص قادرة على تقديم رواتب ومزايا أعلى.

٦- **اعتماد تصميم محوره المستخدم:** وضع احتياجات وخبرات النواب والموظفين والمواطنين في صميم تصميم الحلول الرقمية وتنفيذها، والسعي بانتظام إلى الحصول على مدخلاتهم، وضمان جمع تعليقات مجدية في الوقت المناسب.

٧- **اتباع نهوج مرنة وتكرارية:** اعتماد منهجيات مرنة ونهوج تطوير تكرارية من أجل تحقيق مكاسب سريعة وجمع التعليقات وتحسين الحلول الرقمية باستمرار.

٨- **تخصيص الموارد الكافية:** ضمان تخصيص موارد مالية وبشرية وتكنولوجية كافية لدعم عملية التحول الرقمي، مع مراعاة المتطلبات القصيرة الأمد والطويلة الأمد.

٩- **الترويج لأوجه التقدم والاحتفال بأوجه النجاح:** إعلام الأطراف المعنية بانتظام بالتقدم والمنجزات وأوجه النجاح من أجل الحفاظ على الزخم المحقق وبناء الثقة وإبراز فوائد التحول الرقمي.

١٠- **التعاون مع البرلمانات الأخرى:** التعاون بنشاط مع مركز الابتكار في البرلمان والبرلمانات الأخرى والمنظمات الدولية بوصفه وسيلة لتبادل المعرفة والتعلم من الممارسات الجيدة وتعزيز التعاون.

جلسة عامة في مجلس شيوخ باراغواي. © مجلس شيوخ باراغواي

النتائج والتوصيات الموجَّهة إلى البرلمانات

يقدِّم هذا القسم نظرة عامة موجزة على النتائج الرئيسية *لتقرير البرلمان الإلكتروني العالمي ٢٠٢٤* فضلاً عن توصيات مخصصة ترمي إلى دعم البرلمانات في رحلة التحول الرقمي. واستناداً إلى البيانات المستمدة من الدراسة الاستقصائية الشاملة وتحليلها، يسلط التقرير الضوء على أهم الاتجاهات والتحديات والفرص في مجال الرقمنة البرلمانية. وتشمل النتائج اعتماد الاستراتيجية الرقمية، وتخصيص الموارد، والتكنولوجيات الناشئة، والتعاون بين البرلمانات.

وتتبع النتائج توصيات مفصلة وقابلة للتنفيذ تهدف إلى مساعدة البرلمانات في مختلف مراحل النضج الرقمي على تعزيز قدراتها التكنولوجية وتحسين الحوكمة وتعزيز تواصلها وتفاعلها مع المواطنين. والغرض من ذلك تقديم دليل عملي للنواب والقيادة العليا والموظفين في سعيهم إلى التعامل مع الواقع المعقد للتحول الرقمي.

النتائج

عرض بشأن كيفية توليد النصوص باستخدام الذكاء الاصطناعي لتحويل الكلام إلى نص يكون أساساً لسجلات المداولات البرلمانية في مجلس النواب الاتحادي الألماني. © مجلس النواب الاتحادي الألماني

وترد فيما يلي نتائج هذا التقرير:

١- **يتسارع التحول الرقمي في البرلمانات**، مدفوعاً باستراتيجيات شاملة وقيادة رفيعة المستوى.

(أ) أكثر من ثلثي البرلمانات (٦٨٪) لديها الآن استراتيجيات رقمية متعددة السنوات و٧٣٪ لديها برامج تحديث رسمية. ويضطلع الأمناء العامون للبرلمانات بدور أكثر نشاطاً في إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ارتفاعاً من ٥١٪ في عام ٢٠٢٠ إلى ٦٩٪ في عام ٢٠٢٤.

(ب) تخصِّص البرلمانات المزيد من موارد ميزانياتها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث تنفق ٢٠٪ منها الآن أكثر من ١٠٪ من ميزانيتها الإجمالية على التكنولوجيات الرقمية، ارتفاعاً من ١٥٪ في عام ٢٠٢٠. ومع ذلك، لا يزال التمويل

غير الكافي (٥٩٪) ونقص الموظفين ذوي الخبرة (٤٨٪) عائقَين كبيرَين أمام التحول الرقمي.

(ج) تبيَّن أن البنية التحتية ودعم المستخدمين أقوى مجالَي النضج الرقمي، في حين تجلت المشاركة العامة بوصفها نقطة ضعف. وتُعدّ الحوكمة والاستراتيجية والإدارة في المجال الرقمي أيضاً من مجالات التقدم الأضعف في العديد من البرلمانات.

(د) ستجد البرلمانات التي لديها ممارسات قوية في مجال إدارة البيانات ونهوج محددة جيداً للتحول الرقمي أن من الأسهل تنفيذ الحلول القائمة على الذكاء الاصطناعي.

٢- **مستوى دخل البلد هو أهم مؤشر على النضج الرقمي.**

(أ) توجد فجوة رقمية بين البرلمانات في مختلف أنحاء العالم. ومن المرجح أن تحتل البرلمانات في البلدان المرتفعة الدخل مرتبة عالية من حيث النضج الرقمي. وفي المقابل، تختلف الصورة بشكل ملحوظ بالنسبة للبرلمانات في البلدان الأقل ثراء: إذ إن ثلثي البرلمانات في البلدان المنخفضة الدخل ونصف البرلمانات في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى تقريباً يندرجان في فئة البلدان الأقل نضجاً رقمياً. ويسلط هذا التفاوت الضوء على وجود فجوة كبيرة في اعتماد التكنولوجيات وتنفيذها في صفوف البرلمانات في البلدان ذات مستويات الدخل المختلفة.

(ب) تحتل البرلمانات ذات التركيز الاستراتيجي القوي على التحول الرقمي مرتبة أعلى من حيث النضج الرقمي.

٣- **تكتسب الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي زخماً في البرلمانات،** مما يؤدي إلى زيادة التركيز على الأمن السيبراني.

(أ) أفادت ٢٩٪ من البرلمانات المشمولة بالدراسة الاستقصائية بأن الحلول القائمة على الذكاء الاصطناعي أصبحت معتمدة على نطاق أوسع في مؤسساتها، مع استخدام هذه التكنولوجيا لأغراض النسخ والترجمة والأمن السيبراني. ومع ذلك، فإن ١١٪ فقط من البرلمانات ملزمة بالقوانين المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي و١٤٪ فقط لديها إجراءات أو لوائح داخلية بشأن هذا الموضوع.

(ب) يتزايد اعتماد الحلول السحابية، حيث تستخدم ٦٨٪ من البرلمانات الآن الخدمات السحابية بمستويات متفاوتة. ومع ذلك، لا يزال الكثير منها يفضل الاستضافة المحلية للتطبيقات المهمة مثل قواعد البيانات وإدارة المحتويات وإدارة المستندات.

(ج) يُعدّ الأمن السيبراني أولوية قصوى، إذ إن ٧٠٪ من البرلمانات اعتمدت معايير وطنية للأمن السيبراني و٥٣٪ لديها استراتيجيات داخلية للأمن السيبراني. وفي العامين الماضيين، قدَّمت ٧٩٪ من البرلمانات تدريباً على الأمن السيبراني للموظفين و٦٣٪ للنواب.

٤- **تواجه البرلمانات تحديات في مجال التحول الرقمي،** ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى.

(أ) تقود الهيئات التشريعية في أوروبا والأمريكتين الطريق في مجال النضج الرقمي، في حين تعاني تلك الموجودة في منطقتَي المحيط الهادئ وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لمواكبة ذلك التقدم.

(ب) لا تزال المشاركة العامة تمثل تحدياً، إذ إن ٣٥٪ فقط من البرلمانات لديها استراتيجية رسمية لإشراك الجمهور عبر الإنترنت. وتشمل العوائق المحدَّدة افتقار المواطنين إلى المهارات اللازمة لاستخدام الأدوات الرقمية (٤٢٪) ومحدودية الوصول إلى الإنترنت (٤١٪).

٥- **يحظى التعاون بين البرلمانات بالتقدير** لأنه يساهم في تبادل المعارف وبناء القدرات.

(أ) ارتفعت نسبة البرلمانات المشاركة في مركز الابتكار في البرلمان التابع للاتحاد البرلماني الدولي من ٢٧٪ في عام ٢٠٢٠ إلى ٤٥٪ في عام ٢٠٢٤. فالبرلمانات الأكبر حجمًا وتلك الموجودة في البلدان المرتفعة الدخل أكثر نشاطاً في تقديم الدعم لغيرها، في حين تعرب الهيئات التشريعية الأصغر حجمًا وتلك الموجودة في البلدان المنخفضة الدخل عن استعدادها لتقديم الدعم في المستقبل.

(ب) أفادت ٧٠٪ من البرلمانات المشمولة بالدراسة الاستقصائية بأنها مستعدة لتقديم الدعم لغيرها، على الرغم من أن ٤٦٪ فقط تفعل ذلك حالياً.

التوصيات

عرض بشأن كيفية توليد النصوص باستخدام الذكاء الاصطناعي لتحويل الكلام إلى نص يكون أساساً لسجلات المداولات البرلمانية في مجلس النواب الاتحادي الألماني. © مجلس النواب الاتحادي الألماني

بناءً على النتائج السابقة، يقدِّم التقرير التوصيات التالية للبرلمانات:

١- **وضع رؤى واضحة واستراتيجيات رقمية شاملة** تتماشى مع الأهداف الاستراتيجية العامة للبرلمان، وضمان قيادة سياسية وإدارية قوية لدفع التحول الرقمي.

(أ) إنشاء فريق عمل أو لجنة مخصصة للتحول الرقمي تضم الأطراف المعنية الرئيسية.

(ب) وضع خارطة طريق رقمية متعددة السنوات مع منجزات واضحة ومؤشرات أداء رئيسية.

(ج) مواءمة الاستراتيجيات الرقمية مع الأهداف البرلمانية الأوسع والخطط الرقمية الوطنية.

(د) ضمان الدعم والمشاركة الفعالة من القيادة العليا، ويشمل ذلك رؤساء البرلمانات والأمناء العامين.

(هـ) استعراض وتحديث الاستراتيجيات بانتظام للتكيف مع التغيرات التكنولوجية والاحتياجات الناشئة.

٢- **تخصيص موارد مالية وبشرية وتكنولوجية كافية** لدعم التحول الرقمي، مع مراعاة المتطلبات القصيرة الأمد والطويلة الأمد.

(أ) إجراء تقييم شامل للاحتياجات الحالية والمستقبلية من الموارد.

(ب) وضع ميزانية مخصصة لمبادرات التحول الرقمي.

(ج) الاستثمار في جذب الموظفين المهرة واستبقائهم.

(د) تنفيذ أساليب مرنة في تخصيص الموارد للاستجابة للأولويات المتغيرة.

(هـ) إقامة شراكات مع مزودي التكنولوجيا والمؤسسات الأكاديمية.

٣- **وضع أطر ولوائح حوكمة قوية** للتكنولوجيات الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي، بغية ضمان الاستخدام المسؤول والشفاف مع حماية القيم الديمقراطية.

(أ) وضع سياسات ومبادئ توجيهية واضحة لاستخدام الذكاء الاصطناعي وغيره من التكنولوجيات الناشئة.

(ب) وضع أطر أخلاقية لاستخدام البيانات وتطوير الخوارزميات

(ج) إنشاء آليات رقابة لرصد تنفيذ التكنولوجيات الجديدة.

(د) ضمان الامتثال للوائح حماية البيانات والخصوصية.

(هـ) تقييم المخاطر المحتملة المرتبطة بالتكنولوجيات الجديدة والتخفيف من وطأتها بانتظام.

٤- **الاستثمار في بناء القدرات** وتوفير فرص التدريب وتنمية المهارات للأعضاء والموظفين، ولا سيما في مجال الأمن السيبراني وإدارة البيانات والتكنولوجيات الناشئة.

(أ) وضع برامج شاملة بشأن الدراية الرقمية لفائدة جميع الأعضاء والموظفين.

(ب) توفير تدريب متخصص في مجالات مثل الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات.

(ج) وضع برامج إرشادية لتسهيل نقل المعرفة.

(د) زرع ثقافة التعلّم المستمر والتكيف مع التغير التكنولوجي.

٥- **إعطاء الأولوية للمشاركة العامة** ووضع استراتيجيات رسمية والاستفادة من الأدوات الرقمية لإشراك المزيد من المواطنين في العملية التشريعية ولبناء الثقة في المؤسسات الديمقراطية.

(أ) إنشاء منصات إلكترونية سهلة الاستخدام للتشاور مع الجمهور وجمع تعليقاتهم.

(ب) تنفيذ استراتيجيات في مجال وسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز التواصل مع المواطنين.

(ج) إنشاء أدوات رقمية لتتبع العملية التشريعية وتصويرها.

(د) ضمان إمكانية وصول جميع المواطنين إلى المنصات الرقمية، بمن فيهم ذوو الإعاقة.

(هـ) استخدام تحليلات البيانات لاستقاء الرؤى من أنشطة المشاركة العامة وتحسين عملية اتخاذ القرارات.

٦- **تعزيز التعاون بين البرلمانات** وزيادة تبادل المعرفة بينها لتمكينها من التعلم من أقرانها وتبادل الممارسات الجيدة والتصدي جماعياً للتحديات المشتركة في مجال التحول الرقمي.

(أ) المشاركة بنشاط في الشبكات والمحافل البرلمانية الدولية.

(ب) المساهمة في الموارد المشتركة واستخدامها، مثل الأدوات المفتوحة المصدر وأدلة الممارسات الجيدة.

(ج) تنظيم مؤتمرات وحلقات عمل برلمانية دولية منتظمة بشأن التحول الرقمي.

جلسة عامة في برلمان ملاوي. © برلمان ملاوي

قياس أداء البرلمان الرقمي

يشهد الواقع التكنولوجي للبرلمانات تحولاً كبيراً مدفوعاً بالحاجة إلى زيادة الكفاءة والشفافية وتعزيز المشاركة العامة. وبالنظر إلى المستقبل، تفسح النظم التقليدية المنعزلة المجال لحلول أكثر تكاملاً وذكاءً تقوم على التقنيات السحابية. ويُحدِث الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي ومعالجة اللغات الطبيعية ثورة في كل المجالات من إدارة المستندات إلى الأمن السيبراني. وتمكِّن هذه التكنولوجيات البرلمانات من أتمتة المهام الاعتيادية، واستخلاص رؤى أعمق من البيانات، وتوفير خدمات أكثر استجابة لاحتياجات الأعضاء والموظفين والمواطنين.

وأصبحت الحوسبة السحابية بسرعة التكنولوجيا القياسية الجديدة لأنها قدراً أكبر من المرونة وإمكانية التوسع. ويتيح هذا التحول للبرلمانات التحول من مراكز البيانات المحلية العالية التكلفة إلى بنى تحتية رقمية أكثر مرونة وفعالية من حيث التكلفة. وتعتمد البرلمانات حلولاً متقدمة بشكل متزايد في مجال الأمن السيبراني مواجهةً للتهديدات المتطورة باستمرار، وغالباً ما تكون تلك الحلول مدفوعة بالذكاء الاصطناعي. ويفسح الأمن التقليدي القائم على المحيط المجال أمام بنى أكثر تطوراً وقائمة على عدم الثقة توفر حماية أفضل للأصول الرقمية للبرلمانات.

ومع تطور هذه التكنولوجيات الجديدة، أصبحت العديد من النظم القديمة بالية. ويجري التخلص التدريجي من نظم الهاتف التقليدية وحلول إدارة الوثائق المنفصلة والعمليات الورقية لصالح بدائل رقمية أكثر تكاملاً.

صعود الذكاء الاصطناعي

النائبة ثريا سانتوس تعرض تطبيق Infoleg في مجلس النواب البرازيلي.
© مجلس نواب البرازيل

يُظهِر هذا التقرير أن ٢٩٪ من البرلمانات تستخدم الآن الذكاء الاصطناعي بشكل أو بآخر، مما يعادل زيادة كبيرة منذ عام ٢٠٢٠ (حيث كانت ١٠٪ تستخدمه بشكل حصري تقريباً على أساس تجريبي). ولعل هذا الارتفاع السريع في استخدام الذكاء الاصطناعي مفاجئ. ولكن يمكن التنبؤ بدرجة عالية من الثقة بأن الذكاء الاصطناعي سيكتسب أهمية متزايدة في التقارير المقبلة وأن مستويات الاعتماد سترتفع بسرعة.

وقد أفادت ١١٪ من البرلمانات بأن لديها لوائح قانونية تنظِّم استخدام الذكاء الاصطناعي وأفادت ١٤٪ بأن لديها إجراءات داخلية بشأن هذا الموضوع. ومن الممكن أن تعتبر بعض البرلمانات لوائحها القائمة كافيةً لإدارة استخدامها الحالي أو المزمع للذكاء الاصطناعي على الأمد القصير على الأقل. وغالباً ما يُستعرض استخدام الذكاء الاصطناعي داخل البرلمانات بطريقة مجزأة، حيث تفكر ٣٩٪ من البرلمانات في اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي على أساس كل مشروع على حدة. وأفادت ٧٪ فقط من البرلمانات بأن لديها تشريعات شاملة ولوائح داخلية لإدارة استخدام الذكاء الاصطناعي بمسؤولية. وتتفق هذه النسب المنخفضة مع المراحل الأولى من منحنى اعتماد الذكاء الاصطناعي ومن المرجح أن تزداد زيادة كبيرة على مدى السنوات القليلة المقبلة.

وأصدر الاتحاد البرلماني الدولي مؤخراً إحاطة موجزة بعنوان «*استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي التوليدي في البرلمانات*»[٢] توقَّع فيه مركز الابتكار في البرلمان هذا الاتجاه وأشار إلى أن قدرات الذكاء الاصطناعي ستستمر في التطور والتحسن بوتيرة سريعة. وعلى الرغم من أن التركيز الرئيسي للتعاون الحالي بين البرلمانات في مجال الذكاء الاصطناعي يتمحور حول دمج هذه التكنولوجيا في نظم البرلمان الخاصة، فقد بدأ الذكاء الاصطناعي التوليدي يظهر في البرامج الخارجية التي تستخدمها البرلمانات. وتحتاج البرلمانات إلى فهم الآثار المترتبة على هذا التطور الذي تنشئ وتيرته مخاطر تتطلب حوكمة قوية وممارسات إدارية جيدة. ومن المهم أيضاً أن تدرك البرلمانات أن اعتماد الحلول القائمة على الذكاء الاصطناعي لا يكفي في حد ذاته. فلا يمكن أن تكون النظم القائمة على الذكاء الاصطناعي التوليدي فعالة بدون إمكانية الوصول إلى بيانات عالية الجودة ومنظمة جيداً. وستجد البرلمانات التي لديها ممارسات قوية في مجال إدارة البيانات ونهوج محددة جيداً للتحول الرقمي سهولة أكبر في تنفيذ الحلول القائمة على الذكاء الاصطناعي. ونظراً إلى أن تأثير الذكاء الاصطناعي التوليدي سيتجلى في مختلف أنحاء المؤسسة، وأن آثاره يمكن أن تكون ذات أهمية استراتيجية، فمن المهم أن يكون لدى الإدارة العليا فهم قوي والتزام راسخ بالقيادة في هذا المجال.

تتضمن الممارسات الجيدة لتنفيذ الحلول القائمة على الذكاء الاصطناعي التوليدي وجود بيانات منظَّمة جيداً، وثقافة قوية للتحول الرقمي حيث تتعاون فرق الأعمال وفرق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقيادة عليا تفهم وتتبنى الاستخدام الاستراتيجي للذكاء الاصطناعي.

ويقود مركز الابتكار في البرلمان، عن طريق مركزه لعلوم البيانات البرلمانية، عملية وضع مبادئ توجيهية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في البرلمانات بفعالية. وهذه المبادرة جزء من مشروع تعاوني يضم ١٤ مجلساً برلمانياً، ويقوده مجلس النواب البرازيلي والبرلمان الأوروبي ومركز الابتكار في البرلمان.[٣]

٢ الاتحاد البرلماني الدولي، *استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي التوليدي في البرلمانات* (جنيف: الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠٢٤): www.ipu.org/resources/publications/issue-briefs/2024-04/using-generative-ai-in-parliaments.

٣ الاتحاد البرلماني الدولي، «المشاركة في وضع مبادئ توجيهية بشأن حوكمة الذكاء الاصطناعي في البرلمانات»، *متتبع الابتكار للاتحاد البرلماني الدولي*، العدد ١٧، ٣١ أيار/مايو ٢٠٢٤: www.ipu.org/innovation-tracker/story/co-creating-guidelines-ai-governance-in-parliaments.

اتجاهات التكنولوجيا

نائبة تستخدم نظام التصويت الإلكتروني في برلمان أندورا.
© برلمان أندورا

يناقش هذا القسم الاتجاهات الرئيسية عبر سلسلة التقارير هذه، مع التركيز بخاصةٍ على مقارنة النتائج المسجَّلة في الأعوام ٢٠١٦ و٢٠٢٠ و٢٠٢٤. وأدت موجة الابتكار التي صاحبت جائحة كوفيد-١٩ إلى أن أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الصدارة، مما نقل الشؤون الرقمية من المكاتب الخلفية إلى قاعات الاجتماعات. وعلى الرغم من أن هذه الحركة قد هدأت، فقد شرعت العديد من البرلمانات في مبادرات تحديث اعتباراً من عام ٢٠٢٤، حيث تستثمر في النظم الجديدة فضلاً عن برامج التحول الرقمي الشاملة التي تعيد تشكيل طريقة عملها.

القيادة وإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الحوكمة والاستراتيجية: تُظهِر سلسلة التقارير ارتفاعاً كبيراً ومطرداً في النسبة المئوية للبرلمانات التي لديها استراتيجيات ورؤى مرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث ارتفعت نسبة البرلمانات التي أفادت بأن لديها استراتيجيات من هذا القبيل من ٤٣٪ في عام ٢٠١٦ إلى ٧٠٪ في عام ٢٠٢٠. ويُظهِر هذا التركيز القوي على الاستخدام الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدراسة الاستقصائية لعام ٢٠٢٤، حيث أفادت ٦٨٪ من البرلمانات بأن لديها استراتيجيات رقمية متعددة السنوات، و٧٣٪ بأن لديها برامج تحديث رسمية - مما يشهد على الإقبال الكبير على التحول الرقمي. وتتجلى الأهمية المتزايدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضاً في حصة البرلمانات والمجالس التي يؤدي فيها الأمناء العامون دوراً نشطاً في إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (٦٩٪ في عام ٢٠٢٤، ارتفاعاً من ٥١٪ في عام ٢٠٢٠).

الشكل ٢ - البرلمانات التي لديها استراتيجية رقمية رسمية

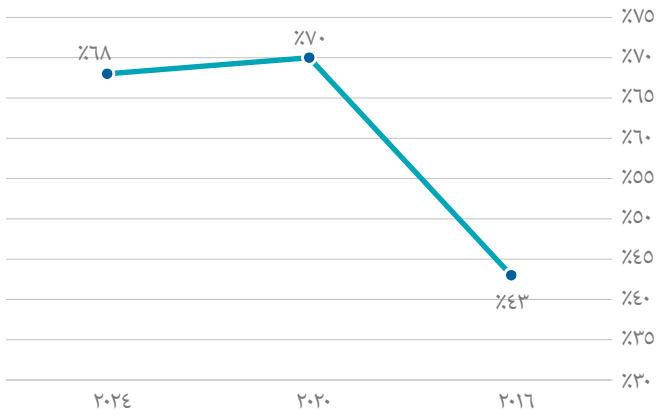

الميزانيات: ظل التمويل غير الكافي ونقص الموظفين يمثلان تحديين كبيرين طوال سلسلة التقارير هذه، حيث أشارت ٥٩٪ و٤٨٪ من البرلمانات المشمولة بالدراسة الاستقصائية على التوالي إليهما بوصفهما شاغلين في الدراسة الاستقصائية لعام ٢٠٢٤. ومع ذلك، تشير سلسلة البيانات إلى نمط من زيادة الاستثمار (كنسبة مئوية من الميزانية الإجمالية) في مختلف البرلمانات. وانخفضت نسبة البرلمانات التي تخصص ١٪ أو أقل من ميزانيتها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من ٢٣٪ في عام ٢٠١٢ إلى ١٦٪ في عام ٢٠٢٠. وبحلول عام ٢٠٢٤، أفادت ٢٠٪ من البرلمانات بأنها خصصت أكثر من ١٠٪ من ميزانيتها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ارتفاعاً من ١٥٪ في عام ٢٠٢٠، مما يبرز الأهمية المتزايدة للتكنولوجيات الرقمية.

الابتكار والتعلم: أصبحت الغالبية العظمى من البرلمانات أكثر ابتكاراً منذ الجائحة، حيث ذكرت ٨٤٪ من البرلمانات المشمولة بالدراسة الاستقصائية أن هذا هو الحال في الدراسة الاستقصائية لعام عام ٢٠٢٢. واعتباراً من عام ٢٠٢٤، كان لدى ٣٤٪ من البرلمانات استراتيجية ابتكار رسمية (ارتفاعاً من ٢٦٪ في عام ٢٠٢٠) وكان لدى ٦٦٪ أساليب غير رسمية لتشجيع الابتكار. وتُظهِر الدراسة الاستقصائية الخاصة بهذا التقرير أن الابتكار لا يزال يحظى بالدعم، إلى جانب زيادة التعاون بين البرلمانات: فقد أشارت ٨٢٪ من البرلمانات إلى «التعلم من البرلمانات الأخرى» بوصفه عاملاً تمكينياً رئيسياً.

الشكل ٣ - البرلمانات التي لديها استراتيجية ابتكار رسمية

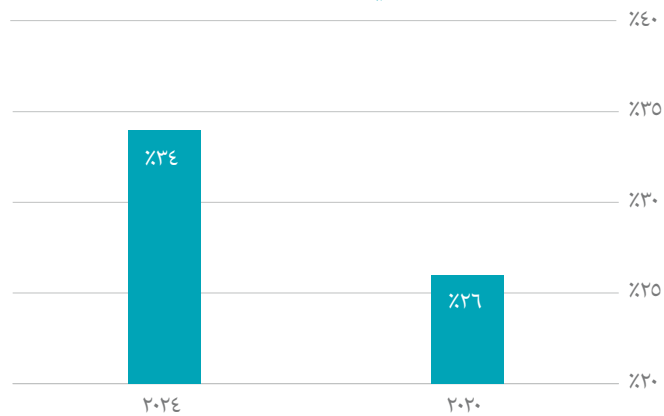

دعم المستخدمين في البرلمان: لقد تغيرت الطريقة التي تُطوَّر وتُنشر بها التكنولوجيات الرقمية منذ الإصدارات المبكرة لهذا التقرير. فقد أدت الجائحة إلى تسريع هذا التغيير وكشفت عن الحاجة إلى طرق جديدة لتقديم الحلول الرقمية. ويتعلق التحول الرقمي بالتغيير الشامل الذي يركِّز على المستخدم، حيث تتيح المنهجيات الأكثر ابتكاراً ومرونة النشر السريع والتطوير المرن والتكراري. ويوضح تحليل حالات الاستخدام كيف تغيِّر الحلول الرقمية الثقافة والإجراءات بالنسبة للمستخدمين، وقد أعاد العمل عن طريق الإنترنت وعن بُعد تشكيل ممارسات العمل في صفوف النواب والموظفين.

التكنولوجيات الناشئة

الذكاء الاصطناعي: نوقش سابقاً الارتفاع السريع في استخدام الذكاء الاصطناعي. ويبيِّن هذا التقرير أنه في غضون ثماني سنوات، انتقل الذكاء الاصطناعي من حداثة إلى أداة تجريبية والآن إلى منتجات. وذكر تقرير عام ٢٠١٦ مثالاً واحداً فقط يمكن اعتباره حلاً قائماً على الذكاء الاصطناعي. وبحلول عام ٢٠٢٠، كانت ١٠٪ من البرلمانات تجرب أشكالاً مبكرة من الذكاء الاصطناعي التوليدي. واعتباراً من عام ٢٠٢٤، زادت هذه النسبة زيادة كبيرة إذ ارتفعت إلى ٢٩٪. وفي الوقت الحالي، تُستخدم هذه التكنولوجيا للنسخ في ٢٠٪ من البرلمانات، وللترجمة في ١٠٪ من البرلمانات، وللأمن السيبراني في ١٥٪ من البرلمانات. وتعتزم ٤٤٪ من البرلمانات استخدام الذكاء الاصطناعي للنسخ في المستقبل.

الشكل ٤ - اعتماد الذكاء الاصطناعي في صفوف البرلمانات

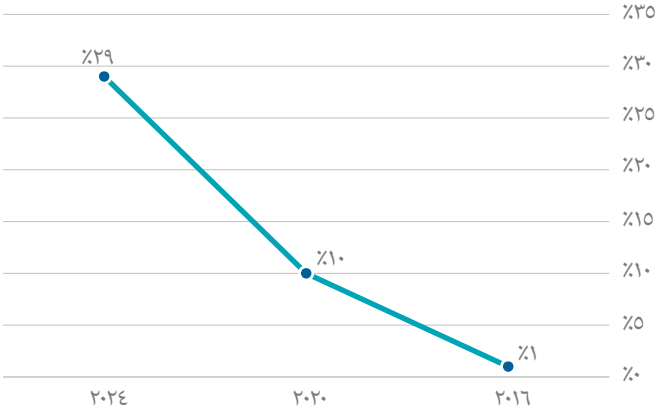

التكنولوجيا السحابية: ارتفعت نسبة البرلمانات التي تستخدم التخزين السحابي من ١٢٪ في عام ٢٠١٦ إلى ٣٩٪ في عام ٢٠٢٠، أي بنسبة ٨٦٪. وفي الدراسة الاستقصائية لعام ٢٠٢٤، أفادت ٦٨٪ من البرلمانات بأنها تستخدم شكلاً من أشكال الخدمات السحابية (السحابة الخاصة أو العامة أو الحكومية)، وهو ما يعادل زيادة بنسبة ٧٤٪ منذ عام ٢٠٢٠.

الشكل ٥ - اعتماد التكنولوجيات السحابية في صفوف البرلمانات

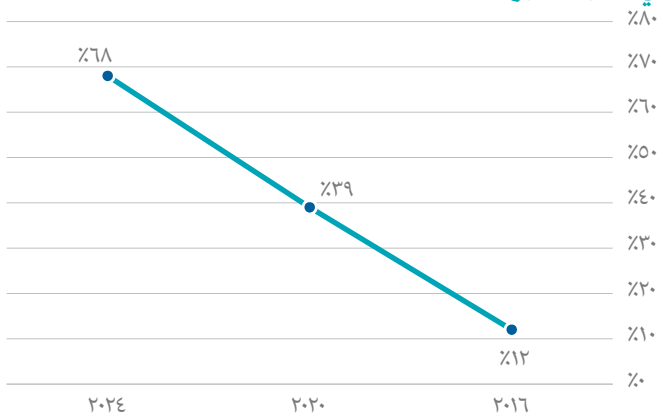

الأمن السيبراني: اكتسب الأمن السيبراني أهمية بمرور الوقت. وفي عام ٢٠٢٠، اعتمدت ٧٠٪ من البرلمانات أو خططت لاعتماد معايير وطنية للأمن السيبراني. واعتباراً من عام ٢٠٢٤، ارتفعت هذه النسبة إلى ٩١٪. وكشفت الدراسة الاستقصائية الخاصة بهذا التقرير أيضاً أن ٧٩٪ من البرلمانات قدَّمت تدريباً على الأمن السيبراني للموظفين وأن ٦٣٪ من البرلمانات قدَّمت تدريباً على الأمن السيبراني للنواب في العامين الماضيين.

اتجاهات متسقة

وسائل التواصل الاجتماعي: تفوقت وسائل التواصل الاجتماعي على البث التقليدي بوصفها الوسيلة الأكثر استخداماً في البرلمانات للتواصل مع الجمهور في عام ٢٠١٦. وقد استمر هذا الاتجاه، حيث استخدمت هذه القناة ٧٦٪ من البرلمانات في عام ٢٠٢٠ و٩٨٪ في عام ٢٠٢٤.

الشكل ٦ - البرلمانات التي تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي

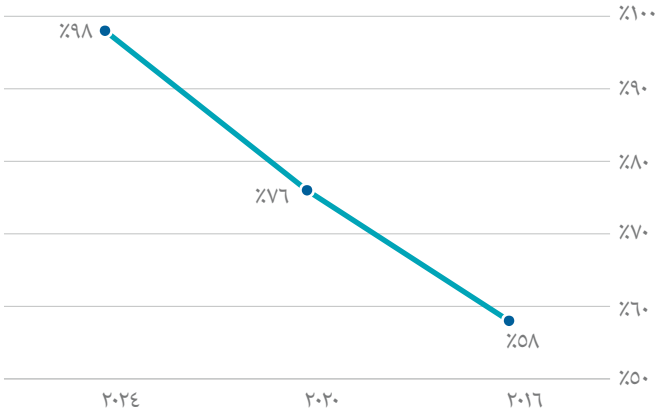

البيانات المفتوحة: أشار تقرير عام ٢٠٠٨ إلى أن البيانات المفتوحة التي يمكن قراءتها آلياً يمكن أن تكون حافزاً لزيادة المشاركة العامة في أعمال البرلمان. وعلى الرغم من تسجيل زيادة طفيفة في استخدام واجهات برمجة التطبيقات بمرور الوقت، فقد ظلت حصة البرلمانات التي تنشر البيانات المفتوحة دون تغيير نسبياً منذ عام ٢٠١٦، حيث كان معدل الاعتماد أبطأ مما كان متوقعاً. وفي عام ٢٠٢٤، يظل النسق PDF هو النسق الأساسي لنشر البيانات البرلمانية.

المواقع الإلكترونية والبريد الإلكتروني: تظل المواقع الإلكترونية ضرورية لتوفير المعلومات والتفاعل مع الجمهور. ولا يزال البريد الإلكتروني هو الطريقة الرقمية الأكثر استخداماً في صفوف النواب للتواصل مع المواطنين.

الفجوة الرقمية: تتضح الفجوة الرقمية المستمرة في سلسلة التقارير هذه، حيث تتخلف البرلمانات في البلدان المنخفضة الدخل عن نظيراتها في البلدان المرتفعة الدخل من حيث اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي عام ٢٠٢٤، أفادت ١٣٪ فقط من الهيئات التشريعية في البلدان المنخفضة الدخل بتقديم معلومات برلمانية قابلة للبحث، مقابل ٦٥٪ في البلدان المرتفعة الدخل.

تراجع التكنولوجيات

برامج البث الإذاعية: انخفض استخدام الإذاعة لبث الأعمال والمعلومات البرلمانية طوال سلسلة التقارير حيث تحوَّل التركيز إلى وسائل الإعلام الرقمية المسموعة والمرئية. وفي الدراسة الاستقصائية لعام ٢٠٢٤، أفادت ٢٩٪ فقط من البرلمانات بأنها تستخدم البث الإذاعي.

التسجيل اليدوي للمحاضر الحرفية: سُجِّل انخفاض مطرد في حصة البرلمانات التي تستخدم أساليب التسجيل والنسخ اليدوي - من ٤٧٪ في عام ٢٠١٠ إلى ٢٦٪ فقط في عام ٢٠٢٤ - حيث اعتمدت المزيد من الهيئات التشريعية بدائل رقمية.

مؤشر النضج الرقمي

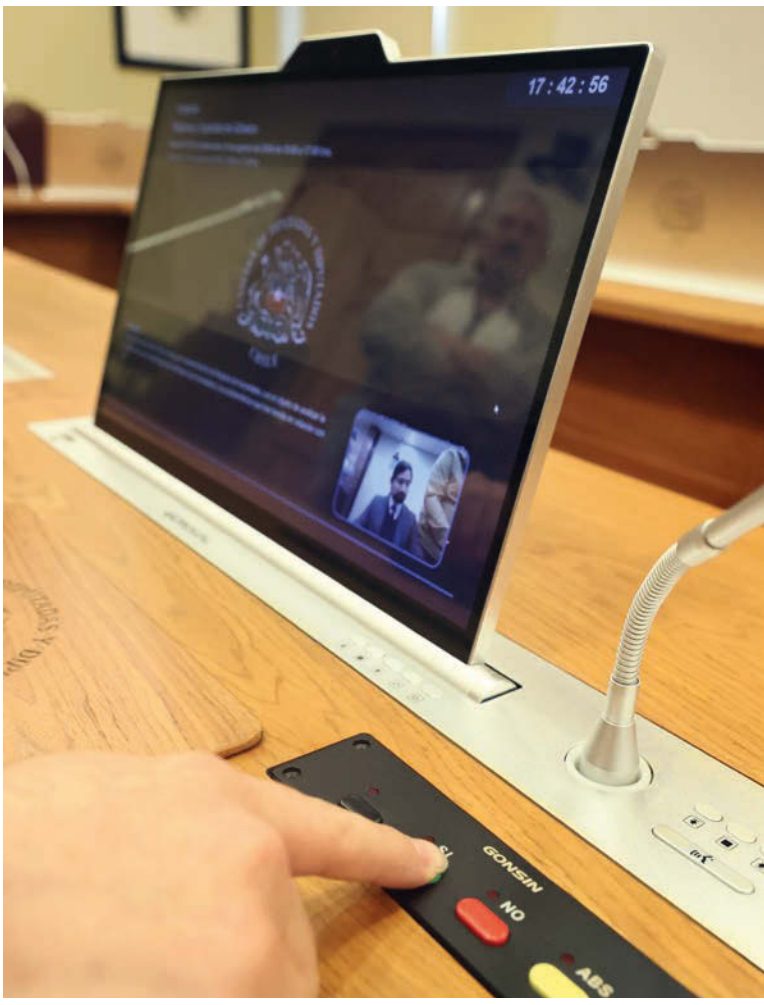

تجديد قاعة اجتماعات اللجان في مجلس نواب شيلي.
© إدارة الصور، مجلس نواب شيلي

يقدِّم هذا القسم مجموعة من المؤشرات القياسية بناءً على استجابات البرلمانات والمجالس الفردية، ويهدف إلى أن يكون دليلاً لتحديد مستويات مختلفة من النضج الرقمي.

والغرض من ذلك ليس تصنيف البرلمانات إلى برلمانات «جيدة» و«سيئة»، وإنما دعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية بشأن استخدام التكنولوجيات الرقمية عن طريق تسليط الضوء على العوامل التي يمكن أن تؤثر في النضج.

ويساعد تقييم النضج الرقمي البرلمانات بطرائق عدة. وتحديد ما يشكل «ممارسة جيدة» في البيئة البرلمانية يتيح للبرلمانات تكييف ممارساتها ومبادراتها الرقمية وتحسينها. ويساعد ذلك أيضاً البرلمانات على تحديد أولوياتها الاستراتيجية وقياس التقدم المحرز، ويشجع التعاون بينها عن طريق تبادل المعارف والتعلّم بين الأقران. وتوجد بعض العوامل المشتركة التي يمكن توقعها، مثل القيادة القوية والخطة الاستراتيجية والميزانية الكافية، فضلاً عن مستوى اعتماد التكنولوجيا وبعض الممارسات المبتكرة التي يمكن تحديدها. ويساعد وضع هذا المؤشر في إبراز البرلمانات التي يمكن أن ترغب برلمانات أخرى في التفاعل معها أو مقارنة أنفسها بها من أجل دعم برامج التحديث والتحول الرقمي الخاصة بها.

وقياس الأداء عملية ذاتية وتستند البيانات الواردة في هذا التقرير إلى تقييم ذاتي. فيمكن أن تحتوي الردود على سوء تقدير بالزيادة أو النقصان وبالطبع على أخطاء. ولا يمكن تحديد ماهية البرلمان «الناضج رقمياً» دون النظر في السياق والقيود المرتبطة بالظروف الفردية. والمفهوم مرن وديناميكي ويختلف من مؤسسة إلى أخرى.

الشكل ٧ - توزيع النضج الرقمي في جميع البرلمانات

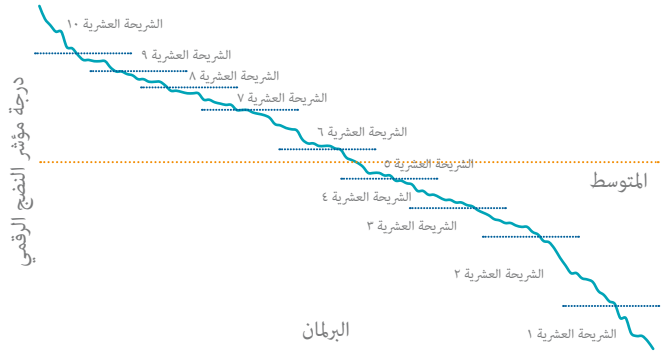

النضج الرقمي بحسب المجال المواضيعي

البنية التحتية ودعم المستخدمين هما أقوى مجالَي النضج الرقمي، في حين تُعدّ المشاركة العامة نقطة ضعف.

قُسِّم النضج الرقمي وفقاً للفئات الأساسية (أو المجالات المواضيعية) المستخدمة في هذا التقرير. وعلى أساس درجة قصوى محتملة، يبيِّن التحليل أن أقوى المجالات في البرلمانات بشكل عام هي البنية التحتية، ودعم المستخدمين في البرلمان، والنظم البرلمانية. والبنية التحتية، التي هي

في صميم البرلمان الرقمي، مجال قوي نسبياً حتى بالنسبة للبرلمانات الأقل نضجاً، حيث تمتلك جميع البرلمانات بنية تحتية رقمية بشكل أو بآخر. ومع ذلك، فإن النضج الرقمي القوي يعتمد على أكثر من المعدات والنظم. فهو يتطلب الاستثمار في الحوكمة الرشيدة والممارسات الإدارية القوية. ويبيِّن التحليل أن الحوكمة والاستراتيجية والإدارة في المجال الرقمي مجالٌ أضعف في العديد من البرلمانات.

الشكل ٨ - متوسط النضج الرقمي بحسب الفئة

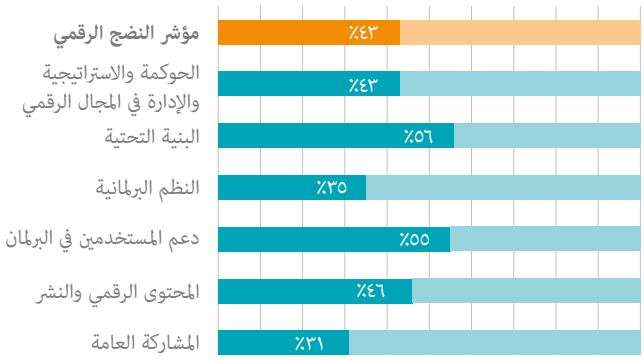

ويبرز مؤشر النضج الرقمي مواطن ضعف في المشاركة العامة (في كل من الاستراتيجيات والممارسة). وتناقَش هذه المسائل في موضع لاحق من هذا التقرير.

ويصور الشكل ٩ البيانات بطريقة مختلفة، ويبيِّن نطاق الاختلافات بين الدرجات العليا والدنيا والمتوسطة لمؤشر النضج العالمي فيما يخص كل موضوع.

الشكل ٩ - توزيع درجة النضج الرقمي بحسب الموضوع

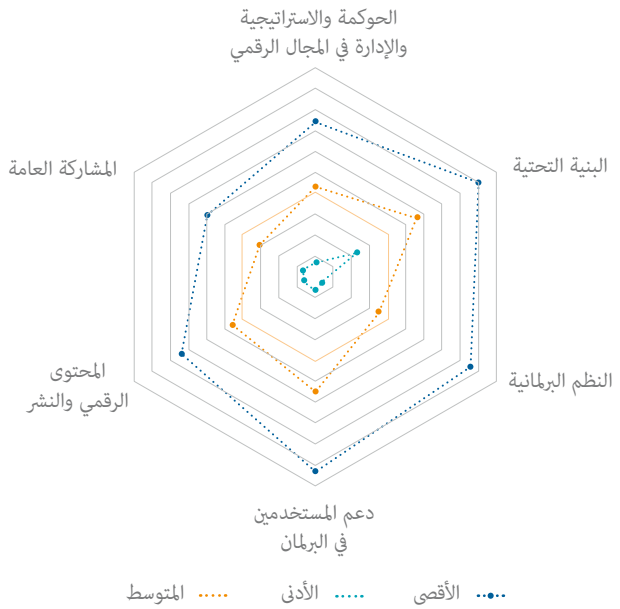

العوامل المؤثرة في النضج الرقمي

تشير الفجوة الرقمية الصارخة والمستمرة بين البرلمانات إلى وجود فجوة كبيرة في اعتماد التكنولوجيا وتنفيذها بين الهيئات التشريعية في البلدان ذات مستويات الدخل المختلفة. ويصنَّف ما يقرب من نصف المشاركين في البلدان المرتفعة الدخل (٤٤٪) ضمن أفضل ٣٠ برلماناً ومجلساً من حيث النضج الرقمي. وفي المقابل فإن ما يقرب من ثلثي البرلمانات في البلدان منخفضة الدخل (٦٣٪) وما يزيد قليلاً على نصف البرلمانات في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى (٥٢٪) من بين أدنى ٣٠ برلماناً من حيث النضج الرقمي.

وفي الجداول والأشكال التالية، جُمِّعت البرلمانات المشمولة بالدراسة الاستقصائية في تصنيفات عشرية،[٤] حيث تشير الشريحة ١٠ إلى البرلمانات الأكثر نضجاً رقمياً والشريحة ١ إلى البرلمانات الأقل نضجاً رقمياً.

مستوى دخل البلد هو أهم مؤشر على النضج الرقمي.

الشكل ١٠ - توزيع البرلمانات بحسب مستوى دخل البلد لكل شريحة عشرية

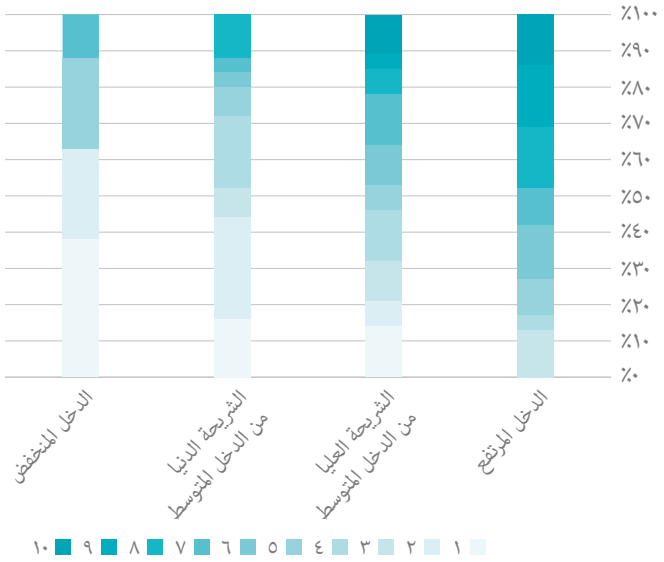

ويتجلى هذا الاختلال في توزيع النضج الرقمي بحسب مستوى دخل البلد، مما يدل على أن البرلمانات في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى من المرجح أن تنخفض إلى ما دون متوسط مستوى النضج الرقمي. وعلى الرغم من أن ٣٠٪ من الهيئات التشريعية في البلدان المرتفعة الدخل تندرج في الشريحتين العشريتين ١٠ و٩ (١٣٪ في الشريحة ١٠)، فلا توجد برلمانات في البلدان منخفضة الدخل تحتل مرتبة أعلى من الشريحة العشرية ٧. ويصبح هذا الانقسام أوضح بملاحظة أن ٣٨٪ من البرلمانات في البلدان المنخفضة الدخل تقع في أدنى شريحة عشرية، وأن

٤ يقسِّم الترتيب العشري مجموعة البيانات إلى ١٠ شرائح متساوية، حيث يمثل كل جزء ١٠٪ من البيانات، مما يتيح إجراء مقارنات بناءً على المواضع داخل هذه الشرائح العشر.

٥٣٪ منها في الربع الأدنى. وفي المقابل، لا توجد برلمانات في البلدان المرتفعة الدخل تحتل مرتبة أقل من الشريحة العشرية ٣.

الشكل ١١ - توزيع النضج الرقمي بحسب مستوى دخل البلد

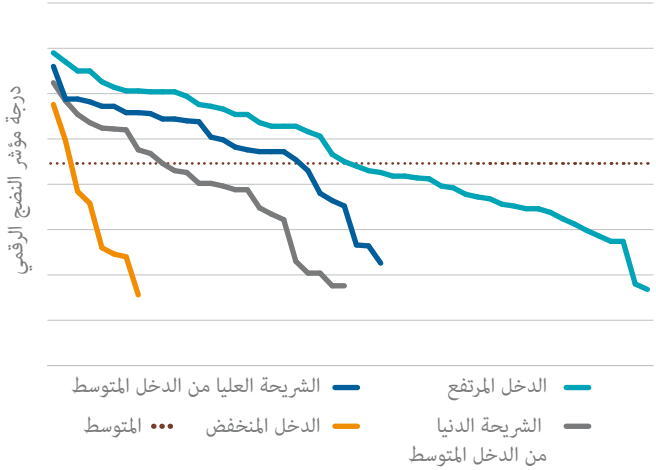

والمنطقة الجغرافية هي أيضاً عامل مؤثر في النضج الرقمي للبرلمانات. إذ تشكل البرلمانات في أوروبا ٤٤٪ من الهيئات التشريعية الثلاثين الأعلى ترتيباً، في حين تشكل البرلمانات في الأمريكتين ٤٣٪ من هذه الهيئات. وفي المقابل، فإن ٥٦٪ من البرلمانات في منطقة المحيط الهادئ و٥٠٪ من البرلمانات في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تصنف من بين أقل ٣٠ هيئة تشريعية نضجاً رقمياً. وإن ٧٪ فقط من البرلمانات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ضمن المراكز الثلاثين الأولى في هذه الدراسة الاستقصائية. وعلى الرغم من أن منطقة المحيط الهادئ أفضل حالاً، فإن ترتيب المنطقة ينحرف بسبب وجود أستراليا ونيوزيلندا. وتبقى الحقيقة أن برلمانات جزر المحيط الهادئ الصغيرة تعاني لمواكبة الابتكار الرقمي، على غرار العديد من البرلمانات في مختلف أنحاء أفريقيا.

الجدول ١ - توزيع البرلمانات بحسب المنطقة لكل شريحة عشرية

الشريحة العشرية	الأمريكتان	آسيا	أوروبا	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	المحيط الهادئ	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
١٠	٣١٪	-	١٢٪	١١٪	-	-
٩	٨٪	-	٢٠٪	١١٪	-	-
٨	٨٪	٨٪	١٥٪	-	٢٢٪	١٤٪
٧	٨٪	٨٪	١٢٪	١١٪	١١٪	٧٪
٦	٢٣٪	١٥٪	١٢٪	٢٢٪	-	-
٥	٨٪	١٥٪	١٢٪	-	١١٪	٧٪
٤	٨٪	٢٣٪	٢٪	١١٪	-	١٨٪
٣	-	٢٣٪	١٠٪	١١٪	-	١٤٪
٢	-	٨٪	٥٪	-	١١٪	٢٥٪
١	٨٪	-	-	٢٢٪	٤٤٪	١٤٪

الشكل ١٢ - توزيع النضج الرقمي بحسب المنطقة

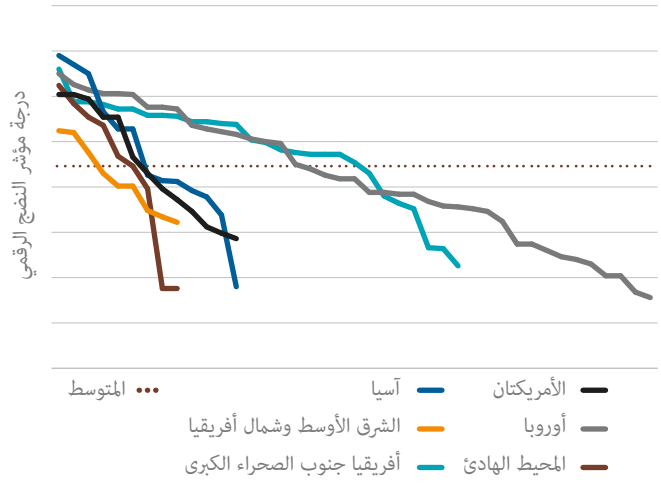

وإن الفرق أقل وضوحاً والتوزيع أكبر في تصنيف البرلمانات على أساس الحجم. وقد يرجع ذلك إلى أن العديد من المجالس الصغيرة المشمولة بالدراسة الاستقصائية كانت المجالس العليا في البرلمانات المكونة من مجلسين في البلدان المرتفعة الدخل نسبياً والبلدان المتقدمة.

الجدول ٢ - توزيع البرلمانات بحسب الحجم لكل شريحة عشرية

الشريحة العشرية	صغير	متوسط	متوسط
١٠	٨٪	١٠٪	٩٪
٩	٨٪	٧٪	١٣٪
٨	١٠٪	١٤٪	١٣٪
٧	١٠٪	٧٪	١٣٪
٦	١٣٪	١٠٪	٩٪
٥	٦٪	١٧٪	٤٪
٤	٨٪	١٠٪	١٣٪
٣	١٣٪	٥٪	١٧٪
٢	١٠٪	١٠٪	٩٪
١	١٣٪	١٢٪	-

تقييم النضج الرقمي للبرلمانات في الدراسة الاستقصائية

يُظهِر مؤشر النضج الرقمي (الجدول ٣) قائمة بالبرلمانات مجمعة في شرائح عشرية (الشريحة ١٠ هي الأكثر نضجاً رقمياً والشريحة ١ هي الأقل نضجاً رقمياً). وقد جُمع بين البرلمانات المكونة من مجلسين التي قدمت إدخالاً واحداً للدراسة الاستقصائية لكلا المجلسين (ولذلك، على سبيل المثال، تظهر النمسا والمملكة المتحدة كمدخل واحد). ومع ذلك، في الحالات التي قدمت فيها المجالس في البرلمانات المكونة من مجلسين ردوداً فردية، ظلت هذه الردود منفصلة (على سبيل المثال، توجد مدخلات استقصائية منفصلة لمجلس الشيوخ البرازيلي ولمجلس النواب البرازيلي). وداخل الشرائح العشرية، ترد البرلمانات بالترتيب الأبجدي.

الجدول ٣ - الترتيب العشري للنضج الرقمي لجميع البرلمانات المشمولة بالدراسة الاستقصائية

البلد	مؤشر النضج الرقمي	الحوكمة والاستراتيجية والإدارة في المجال الرقمي	البنية التحتية	النظم البرلمانية	دعم المستخدمين في البرلمان	المحتوى الرقمي والنشر	المشاركة العامة
إسرائيل	١٠	٦	١٠	٩	٩	١٠	٤
أيرلندا	١٠	٩	١٠	٦	٩	٩	٩
باراغواي - مجلس الشيوخ	١٠	٩	٥	٨	٣	٩	١٠
البرازيل - مجلس الشيوخ	١٠	٨	٩	١٠	١٠	٩	١٠
البرازيل - مجلس النواب	١٠	٩	٧	١٠	٤	١٠	٩
البرلمان الأوروبي	١٠	١٠	١٠	١٠	٣	٨	٦
سلوفاكيا	١٠	١٠	١٠	٩	٨	١٠	٩
فنلندا	١٠	٦	١٠	٩	٧	١٠	٩
كندا - مجلس الشيوخ	١٠	١٠	٨	٦	٩	٦	٦
إيطاليا - مجلس الشيوخ	٩	٦	٩	٨	٩	٩	٦
باراغواي - مجلس النواب	٩	٦	٧	١٠	٧	٧	١٠
البحرين	٩	٨	٦	١٠	٧	٨	٩
سلوفينيا	٩	٨	٥	١٠	٤	١٠	٨
فرنسا - مجلس الشيوخ	٩	٥	٨	١٠	٦	٨	١٠
لاتفيا	٩	٧	٨	٨	٤	١٠	٥
المملكة المتحدة	٩	٩	٩	٦	٨	١٠	٨
النمسا	٩	٧	٩	٦	١٠	٨	١٠
إسبانيا - مجلس الشيوخ	٨	٤	٩	٤	٤	٧	٤
أستراليا	٨	٧	٩	٨	٨	٦	٧
إستونيا	٨	٥	٩	١٠	٧	٩	٥
أوكرانيا	٨	٩	٦	٦	٤	٨	١٠
بولندا - مجلس النواب	٨	٢	٧	١٠	٧	٩	٥
جمهورية كوريا	٨	٨	٦	٨	٩	٦	٧
جنوب أفريقيا	٨	٩	١٠	٨	١٠	٤	٥
زمبابوي	٨	٨	٨	٩	٨	٦	٨
سويسرا	٨	١٠	٧	٧	٤	٩	٨
شيلي - مجلس الشيوخ	٨	٩	٩	٧	٤	٨	٨
ألمانيا - المجلس الاتحادي	٧	٧	٣	٥	٤	٤	٢
إيطاليا - مجلس النواب	٧	٧	٧	٨	٣	٨	٥
بوروندي - مجلس الشيوخ	٧	٤	٦	٧	٣	٦	١٠
تايلند - مجلس الشيوخ	٧	١٠	٩	٥	٦	٤	٥
الجبل الأسود	٧	٢	٥	٥	٢	١٠	٩
فيجي	٧	٧	٧	٥	٩	٦	٧
كندا - مجلس العموم	٧	٥	١٠	٩	٨	٨	٨
المغرب	٧	٦	٩	٨	١	٥	٨
موريشيوس	٧	١٠	٨	٧	٧	٧	٣
النرويج	٧	٧	٨	٨	٦	٦	٥
هنغاريا	٧	٥	٨	٩	٧	٨	١
إسبانيا - مجلس النواب	٦	٤	٦	٩	٤	٨	٧
البحرين	٦	٦	٨	٧	٩	٣	٤
البرتغال	٦	١	٧	١٠	٨	٥	٣
تايلند - مجلس النواب	٦	١٠	٥	٨	٢	٥	٦
ترينيداد وتوباغو	٦	٥	٥	٢	٤	٧	٩
تونس	٦	٤	٧	٨	٢	٥	٥
رومانيا	٦	١	٥	١٠	١	٦	٤
سورينام	٦	٨	٨	٤	١٠	٤	٧
كازاخستان	٦	٥	٣	٣	٩	٤	٨
لكسمبرغ	٦	٦	٤	٧	٤	٦	٨
هولندا - مجلس النواب	٦	٦	٦	٦	٦	١٠	١
أرمينيا	٥	٢	٣	٧	٧	٦	٦
آيسلندا	٥	٢	٥	٤	٨	٧	٥
بوروندي	٥	٦	٧	٣	١	٣	٨
الدانمرك	٥	٢	٥	٧	٤	٧	٥
سري لانكا	٥	٣	٢	٥	٧	٦	٧
غيانا	٥	٥	٦	٣	٣	٣	٧
كمبوديا	٥	٩	٣	١	٨	٥	٦
مقدونيا الشمالية	٥	٣	٦	٧	١	٦	٣
ملاوي	٥	٤	٥	٣	٢	٤	٩
نيوزيلندا	٥	٤	٦	٥	٨	٥	٣
اليونان	٥	٣	٦	٥	٢	٧	٢
باكستان - الجمعية الوطنية	٤	٩	٤	٣	٦	٣	٤
الجزائر	٤	٧	٧	٢	٤	٤	٢
زامبيا	٤	٨	٦	٦	٦	٢	١
شيلي - مجلس النواب	٤	٣	٤	٦	٢	٦	٢
قبرص	٤	٤	٤	٥	٩	٤	٤
كينيا	٤	٨	٤	٤	٢	٣	٣
ماليزيا	٤	٤	٤	٣	٤	٢	١٠
ناميبيا	٤	٤	٢	٤	٤	٥	٧

البلد	مؤشر النضج الرقمي	الحوكمة والاستراتيجية والإدارة في المجال الرقمي	البنية التحتية	النظم البرلمانية	دعم المستخدمين في البرلمان	المحتوى الرقمي والنشر	المشاركة العامة
ألمانيا - مجلس النواب الاتحادي (البوندستاغ)	٣	٢	٦	٥	٤	١٠	٦
أندورا	٣	٦	٤	٥	٢	٣	١
أنغولا	٣	٥	٥	٤	٦	٢	٣
بوتسوانا	٣	٤	٣	٣	٢	٤	٦
رومانيا	٣	١	٣	٥	١	٦	٥
سيشيل	٣	٧	٤	٣	٣	٢	٥
الصين	٣	٩	٢	٢	٨	٣	٣
غانا	٣	٥	٤	٣	٦	٢	٤
كازاخستان	٣	٢	٧	٥	٢	٨	٧
الكويت	٣	٤	٣	٤	٧	٣	٢
موناكو	٣	٦	٢	٣	٧	٢	٦
اليابان - مجلس النواب	٣	١	٣	٦	٨	٥	٢
إثيوبيا	٢	٣	٣	٣	٩	٣	٢
أذربيجان	٢	١	٢	٧	١	١	٤
إسواتيني	٢	٣	١	١	٣	٥	١

البلد	مؤشر النضج الرقمي	الحوكمة والاستراتيجية والإدارة في المجال الرقمي	البنية التحتية	النظم البرلمانية	دعم المستخدمين في البرلمان	المحتوى الرقمي والنشر	المشاركة العامة
برلمان عموم أفريقيا	٢	٤	٦	٢	١	١	٣
بوتان	٢	٣	٢	٢	١	٤	٢
تنزانيا	٢	٢	٢	٢	١	٢	٣
جمهورية مولدوفا	٢	٣	١	٥	٢	٦	١
فانواتو	٢	٣	٣	٢	٣	١	٣
ليسوتو	٢	٣	٣	١	٧	١	٣
موزامبيق	٢	٤	٢	١	٢	٣	٧
بالاو	١	١	٢	١	٢	١	٢
تونغا	١	٩	١	١	١	١	١
جمهورية أفريقيا الوسطى	١	١	١	٤	١	١	١
جيبوتي	١	٢	١	٢	١	١	١
كيريباس	١	٢	١	١	٤	٢	٣
لبنان	١	١	١	١	١	١	١
ليسوتو	١	٣	٣	١	٣	٢	٢
مدغشقر	١	٢	١	١	١	١	٣
المكسيك	١	١	١	٤	٤	٣	٥

عرض بشأن كيفية توليد النصوص باستخدام الذكاء الاصطناعي لتحويل الكلام إلى نص يكون أساساً لسجلات المداولات البرلمانية في مجلس النواب الاتحادي الألماني. © مجلس النواب الاتحادي الألماني

الحالة الراهنة للتكنولوجيات والممارسات البرلمانية

يقدِّم هذا القسم موجزاً للنتائج الرئيسية للتقرير بحسب كل فئة، أي الحوكمة والاستراتيجية والإدارة في المجال الرقمي؛ والبنية التحتية؛ والنظم البرلمانية؛ ودعم المستخدمين في البرلمان؛ والمحتوى الرقمي والنشر؛ والمشاركة العامة؛ والتعاون بين البرلمانات. ويلي ذلك تحليلٌ مفصل ومناقشة متعمقة للنتائج، ويُشجَّع القرّاء على الاطلاع عليهما إذا كانوا يرغبون في معرفة المزيد عن موضوع أو سؤال أو تكنولوجيا معيّنة.

موجز النتائج

يقدِّم هذا القسم موجزاً للدراسة الاستقصائية للبرلمانات. والغرض منه هو توفير «قراءة سريعة» وتسليط الضوء على النتائج والاتجاهات الرئيسية.

الحوكمة والاستراتيجية والإدارة في المجال الرقمي

أكثر من ثلثي البرلمانات (٦٨٪) لديها الآن استراتيجيات رقمية متعددة السنوات.

يدعم التحول الرقمي تحديث البرلمانات، مما يساعد الهيئات التشريعية على مواكبة العالم من حولها. ويتسارع التحول الرقمي في البرلمانات في جميع أنحاء العالم، مدفوعاً بالتركيز المتزايد على الاستراتيجيات الشاملة ومشاركة القيادة الرفيعة المستوى. وإن أكثر من ثلثي البرلمانات (٦٨٪) لديها الآن استراتيجية متعددة السنوات بشأن الشؤون الرقمية / تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي ٧٣٪ من الحالات، تُستكمل هذه الاستراتيجية ببرامج رسمية للتحديث. وتعزَّز هذه الدفعة الاستراتيجية برؤية للاستفادة من التكنولوجيا في وضع إجراءات برلمانية أكثر استدامة (بحسب ردود ٦٩٪ من البرلمانات المشمولة بالدراسة الاستقصائية).

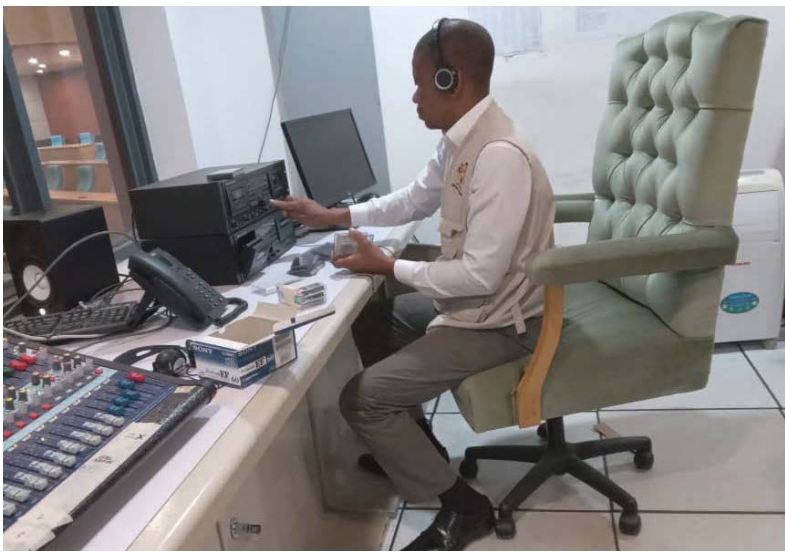

فني سمعيات وبصريات يسجل باستخدام النظام التماثلي القديم على أشرطة الكاسيت. © برلمان ملاوي

الأمناء العامون يضطلعون بدور عملي أكبر في الحوكمة الرقمية.

والأهم من ذلك أن الأمناء العامين يضطلعون بدور عملي أكبر في إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ٦٩٪ من البرلمانات، وهي قفزة كبيرة من ٥١٪ قبل أربع سنوات. ويمتد هذا الاتجاه نحو تعزيز القيادة إلى الإدارة العليا للبرلمانات: فكبار قادة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يحددون الاتجاه الاستراتيجي في ٦١٪ من البرلمانات، في حين تشارك فرق الإدارة العليا في إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ٦٩٪ من البرلمانات. وتدل هذه المواءمة على المستويات العليا على اعتراف متزايد بالدور الحاسم الأهمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمليات البرلمانية.

وأصدر الاتحاد البرلماني الدولي ورابطة الأمناء العامين للبرلمانات دليلاً إلى التحول الرقمي لفائدة كبار القادة في البرلمانات.[٥] وقد صُمم هذا الدليل لمساعدة البرلمانات على وضع برنامج تحول رقمي جيد الإدارة وسليم التنظيم ومستدام.

تخصص البرلمانات المزيد من ميزانياتها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ومع ترسخ القدرات الرقمية، تخصص البرلمانات المزيد من ميزانياتها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتخصص خُمس البرلمانات (٢٠٪) الآن أكثر من ١٠٪ من إجمالي إنفاقها على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ارتفاعاً من ١٥٪ فقط في عام ٢٠٢٠. وقامت أغلبية كبيرة (٥٤٪) بزيادة مخصصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات منذ عام ٢٠١٢، في حين خفضت نسبة ١٧٪ هذه المخصصات في الفترة نفسها.

يتزايد التركيز على بناء ثقافة الابتكار.

ويتزايد التركيز على زرع ثقافة الابتكار. ويتضح ذلك من حقيقة أن ٣٤٪ من البرلمانات قد اعتمدت استراتيجيات ابتكار رسمية (ارتفاعاً من ٢٦٪ في عام ٢٠٢٠)، في حين تستخدم ٦٦٪ أساليب غير رسمية. وأشارت ٨٢٪ من البرلمانات المشمولة بالدراسة الاستقصائية إلى أن «التعلم من البرلمانات الأخرى» عامل تمكيني رئيسي للابتكار. ومع ذلك، لا تزال توجد عوائق كبيرة، حيث أشارت ٥٩٪ من البرلمانات إلى عدم كفاية التمويل وأشارت ٤٨٪ من البرلمانات إلى نقص الموظفين. وأفادت أكثر من ثلث البرلمانات (٣٧٪) بأنها واجهت عوائق ثقافية متجذرة بسبب الفهم المحدود لفوائد التحول الرقمي.

البنية التحتية

تقدِّم البيانات لمحة عامة مفصلة عن الجهود التي تبذلها البرلمانات في جميع أنحاء العالم لتحديث بنيتها التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز قدراتها الرقمية. وتتمتع جميع البرلمانات تقريباً بإمكانية الوصول إلى طاقة كهربائية يمكن الاعتماد عليها على مدار الساعة، حيث جُهِّزت ٧٢٪ منها بمولدات ديزل احتياطية للاستخدام في حالات انقطاع التيار الكهربائي وحالات الطوارئ. والاتصال بالإنترنت متاح على نطاق واسع، و٩٤٪ من البرلمانات تجد ذلك الاتصال موثوقاً به بما فيه الكفاية. وتوفُّر خدمة الإنترنت اللاسلكي لكل من النواب (٩٦٪) والموظفين (٨٨٪) يكاد يكون شاملاً للجميع.

البرلمان النموذجي لديه قوة عاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتكون من ٢٤ موظفاً بدوام كامل، أو ١٣ موظفاً يُعنون بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكل ١٠٠ نائب.

وفيما يتعلق بالموارد البشرية، فإن البرلمان النموذجي لديه قوة عاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتكون من ٢٤ موظفاً بدوام كامل، أو ١٣ موظفاً يُعنون بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكل ١٠٠ نائب. ويؤدي المتعاقدون أيضاً دوراً مهمًا، ولدى ٢٠٪ من البرلمانات متعاقدون أكثر من عدد موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدائمين. والموظفون الداخليون مسؤولون بشكل أساسي عن المهام الأساسية مثل دعم المستخدمين (٩٨٪) وإدارة البيانات (٩٧٪) والخدمات الشبكية (٩٧٪) وإدارة البنية التحتية (٩٦٪).

يحدث التحديث عن طريق اعتماد الخدمات السحابية على نطاق واسع، وأتمتة الخدمات الأساسية، وزيادة اليقظة للأمن السيبراني.

وعلى الرغم من أن ٨٧٪ من البرلمانات لديها شبكات محلية، فإن ٦٩٪ تسمح بالنفاذ إليها عن بُعد عن طريق الشبكات الافتراضية الخاصة. وكان تبني التقنيات السحابية مجالاً رئيسياً للتركيز، حيث تستفيد ٦٨٪ من البرلمانات حالياً من شكل من أشكال الخدمة السحابية (السحب الخاصة أو العامة أو الحكومية). ومع ذلك، لا يزال الكثير منها يفضل الاستضافة المحلية للتطبيقات المهمة مثل قواعد البيانات (٨٨٪) ونظم إدارة المحتوى (٧١٪) والنشر (٨١٪).

٨٩٪ من البرلمانات لديها اتفاقات على مستوى الخدمة مع موردين خارجيين.

وتتطور ممارسات إدارة الخدمات، حيث أن ٨٩٪ من البرلمانات المشمولة بالدراسة الاستقصائية أفادت بأن لديها اتفاقات على مستوى الخدمة مع بعض الموردين الخارجيين على الأقل، على الرغم من أن ١٩٪ فقط قامت بتنفيذ اتفاقات داخلية على مستوى الخدمة بين الإدارات.

يتجلى الأمن السيبراني بوصفه موضوعاً حاسم الأهمية للبرلمانات.

ويختلف الاستعداد في مجال الأمن السيبراني باختلاف البرلمانات: فعلى الرغم من أن ٧٠٪ من البرلمانات تتبع المعايير الوطنية، فإن ٥٣٪ فقط لديها استراتيجيات داخلية مطبقة و٤١٪ تقع تحت إشراف وكالة حكومية فيما يخص الأمن السيبراني.

٥ الاتحاد البرلماني الدولي ورابطة الأمناء العامين للبرلمانات، *دليل إلى التحول الرقمي في البرلمانات* (جنيف: الاتحاد البرلماني الدولي/رابطة الأمناء العامين للبرلمانات، ٢٠٢٣): https://www.ipu.org/resources/publications/reference/2023-09/guide-digital-transformation-in-parliaments.

ومن بين المكتبات البرلمانية، فإن ٧٢٪ لديها فهارس على الإنترنت و٦٩٪ تقوم بأتمتة فهرسة المقتنيات. والغالبية (٨٧٪) تدير مستودعات رقمية، في حين تشترك ٨١٪ في المجلات وقواعد البيانات عبر الإنترنت. ومع ذلك، اعتمدت حصص أصغر من البرلمانات تكنولوجيات ناشئة مثل البيانات المفتوحة (٤٦٪) وأدوات البحث القائمة على الذكاء الاصطناعي (١٣٪)، مما يدل على وجود مجال للمزيد من الاعتماد.

وبوجه عام، تسلط هذه النتائج الضوء على كيفية تحرك البرلمانات نحو تحديث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق اعتماد الخدمات السحابية على نطاق واسع، وأتمتة الخدمات الأساسية، وزيادة اليقظة في مجال الأمن السيبراني، وظهور الذكاء الاصطناعي. وتشير الفجوات من حيث موارد الموظفين، وموثوقية الإنترنت في بعض المناطق، وتقنيات المكتبات المتطورة، والأطر الشاملة للأمن السيبراني إلى وجود فرص لمواصلة النمو وتبادل المعرفة بين المؤسسات.

النظم البرلمانية

أساس البرلمان الرقمي هو كيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحويل العمليات والعلاقات داخل البرلمان وخارجه.

اعتمدت العديد من البرلمانات الأدوات الرقمية لأنها تتطلع إلى تحديث طريقة عملها وتبسيطها وتحسينها. وقد اتضح من الإصدارات المختلفة لهذا التقرير أن البرلمان الرقمي لا يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حد ذاتها، بل يتعلق بكيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (بالمعنى الأوسع) بوصفها أداة لتحويل كل من العمليات والعلاقات داخل البرلمان وخارجه. وتتجه البرلمانات بشكل متزايد إلى الأدوات الرقمية لتحسين ممارساتها في مجالات مثل إدارة الوثائق، والتصويت، وإعداد المحاضر، وحفظ السجلات، فضلاً عن تحسين مرونة وقدرات الخدمات المقدمة للنواب، بما في ذلك في قاعات الجلسات العامة واللجان.

أصبحت الأدوات الرقمية أصولاً استراتيجية مهمة وأصبحت إدارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات أهمية متزايدة لتنفيذ مهمة البرلمانات.

وقد سلطت التقارير المتتالية في هذه السلسلة الضوء على كيف أصبح يُنظر إلى الأدوات الرقمية على أنها أصول استراتيجية مهمة للبرلمانات. ولذلك، أصبحت إدارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حاسمة الأهمية بشكل متزايد لتنفيذ مهام البرلمانات وضمان عملها بسلاسة. وبمرور الوقت، شددت سلسلة التقارير هذه على كيفية ارتقاء وظيفة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المخططات التنظيمية البرلمانية: فبعد أن كانت نشاطاً إدارياً أو نشاط دعم، أصبحت الآن ممثلة على أعلى مستوى استراتيجي في العديد من البرلمانات الحديثة.

وبوجه عام، يُعدّ البرلمان الرقمي مكاناً أكثر كفاءة وشفافية للاضطلاع بالأنشطة التشريعية إذ تستفيد البرلمانات من التكنولوجيات الجديدة لتعزيز العملية التشريعية وتسهيل الانفتاح وزيادة مشاركة الجمهور.

ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن النتائج تؤكد اعتماد نظم تكنولوجيا المعلومات على نطاق واسع في العمليات التشريعية الأساسية: إذ أفادت أكثر من نصف البرلمانات التي شملتها الدراسة الاستقصائية بأنها نفذت نظم لصياغة مشاريع القوانين (٥١٪)، وصياغة التعديلات (٥١٪)، وتتبع مشاريع القوانين (٦٣٪)، في حين أن ٧٣٪ تحتفظ الآن بقاعدة بيانات للقوانين الموافق عليها. ويؤكد هذا الاتجاه الاعتراف المتزايد بأهمية الرقمنة في تبسيط العمليات البرلمانية وزيادة كفاءتها.

الغالبية العظمى من البرلمانات تستخدم النظم الرقمية في لأنشطة العامة، ولكن لا تزال توجد تفاوتات صارخة عبر المناطق ومستويات الدخل القطرية.

وتُظهِر البيانات أن الغالبية العظمى من البرلمانات تستخدم النظم الرقمية للأنشطة العامة، مثل التقويمات والجداول الزمنية والمحاضر والخطب والمناقشات والتصويت. وتتراوح معدلات اعتماد هذه الوظائف بين ٦٧٪ و٧٥٪، مما يسلط الضوء على الاندماج الواسع النطاق للتكنولوجيا في العمل اليومي للبرلمانات. وإن معدلات الاعتماد مرتفعة بالمثل، بالنسبة للوظائف المتعلقة باللجان بما في ذلك التقارير والتقويمات والمحاضر، وتتراوح بين ٥٧٪ و٦٩٪.

ومع ذلك، تسلط البيانات الضوء أيضاً على التفاوتات الصارخة في اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر المناطق ومستويات الدخل القطرية. وتقود البرلمانات في البلدان المرتفعة الدخل، وكذلك في منطقتَي أوروبا والأمريكتين، الطريق بمتوسط ١٦-١٧ مجالاً وظيفياً تدعمها نظم تكنولوجيا المعلومات. وعلى النقيض من ذلك، فإن البرلمانات في البلدان المنخفضة الدخل، وكذلك في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والمحيط الهادئ، متخلفة عن الركب، حيث تستخدم الأدوات الرقمية في ٩-١٠ مجالات وظيفية فقط في المتوسط. وتؤكد هذه «الفجوة الرقمية» الحاجة إلى بذل جهود هادفة لسد الفجوة وضمان المساواة في الحصول على التكنولوجيا في البيئات البرلمانية.

خُمس البرلمانات تسمح الآن بالتصويت عن بُعد في الجلسة العامة.

وفيما يتعلق بموضوع إدارة الوثائق، نفذت ٥٧٪ من البرلمانات نظماً لإدارة نصوص مشاريع القوانين مزودة بخصائص مثل التحكم في الإصدارات، ومعالجة التعديلات، وإدارة تدفقات العمل. وعلى الرغم من أن التصويت اليدوي لا يزال سائداً (٥١٪ في الجلسات العامة و٨٠٪ في اجتماعات اللجان)، فقد سُجِّل ارتفاع ملحوظ في اعتماد التصويت عن بُعد (٢٠٪ في الجلسة العامة) وطرق التصويت الإلكترونية، مما يشير إلى تحول تدريجي نحو عمليات تصويت أكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية.

وبرز التسجيل الرقمي باستخدام أدوات النسخ المستندة إلى الحاسوب بوصفه الطريقة الأكثر اعتماداً على نطاق واسع لإعداد المحاضر البرلمانية (٦٢٪)، مع اكتساب تكنولوجيا التعرف على الكلام زخمًا (٣١٪). وأصبح البث المباشر للجلسات العامة شائعاً، إذ تعتمد ٨٧٪ من البرلمانات هذه الممارسة. ويُعدّ استخدام شاشات العرض الكبيرة في القاعات ممارسة

سائدة، حيث تستخدم حوالي ٨٠٪ من البرلمانات هذه التكنولوجيا لإبراز الأنشطة البرلمانية وزيادة إمكانية الاطلاع عليها.

وتُعدّ الأرشفة والحفظ الرقميان وظيفة مهمة للبرلمانات، حيث أفادت ٥٢٪ من البرلمانات بأنها نفذت سياسات للحفظ الرقمي للوثائق البرلمانية. وتركز نسبة أعلى من البرلمانات على الحفاظ على السجلات المعاصرة (٦٩٪) مقارنة بالسجلات التاريخية (٥٦٪)، مما يشير إلى تزايد الاعتراف بأهمية صون السجلات التشريعية الحالية وإتاحة الوصول إليها.

تستخدم البرلمانات تقنيات الذكاء الاصطناعي في مهام مثل النسخ والترجمة والأمن السيبراني.

وعلى الرغم من أن اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمليات البرلمانية لا يزال في مراحله الأولى، فيكشف التقرير عن اهتمام متزايد بالاستفادة من هذه التكنولوجيا التحويلية، حيث تستخدمها ٢٩٪ من البرلمانات الآن وتخطط برلمانات أخرى للقيام بذلك. وعلى الرغم من أن معدلات اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي الحالية في وظائف مثل النسخ والترجمة والأمن السيبراني لا تزال منخفضة، فإن جزءاً كبيراً من البرلمانات (٣٥-٤٤٪) لديها خطط لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في هذه المجالات في المستقبل. ومع ذلك، فإن اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي في الوظائف التشريعية الأساسية، مثل صياغة مشاريع القوانين وتحليل إسهامات المواطنين، لا يزال محدوداً (حوالي ٢٪)، وتخطط ٢٧٪ فقط من البرلمانات لاستطلاع هذه التطبيقات في الوقت الحالي.

وتشجع الإحاطة الموجزة التي أصدرها الاتحاد البرلماني الدولي بعنوان *«استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي التوليدي في البرلمانات»*[٦] البرلمانات على تجربة تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعرف على إمكاناتها. ولكنه يشير إلى أنه ينبغي للبرلمانات أن تمضي قدماً بحذر شديد، ولا سيما عند استطلاع استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في دعم الوظائف التشريعية الأساسية.

وفي الختام، تستمر رقمنة الوظائف البرلمانية في التقدم بوتيرة ثابتة. ويمكن ملاحظة ذلك في اعتماد البرلمانات المتزايد على الأدوات الرقمية لتعزيز الكفاءة والشفافية وإمكانية الوصول. ومع ذلك، تؤكد النتائج أيضاً الحاجة إلى معالجة التفاوتات في الاعتماد عبر المناطق ومستويات الدخل القطرية، من أجل ضمان تحول رقمي أكثر شمولاً وإنصافاً للبرلمانات في جميع أنحاء العالم. ومع استمرار تطور التكنولوجيا، من المهم للبرلمانات أن تتكيف مع هذه التطورات وتستفيد منها.

دعم المستخدمين في البرلمان

ينظر هذا القسم في توفير الأجهزة والبرمجيات وخدمات دعم المستخدمين، ويسلط الضوء على الاختلافات بين البرلمانات في البلدان المرتفعة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل. ويقف على أولويات التدريب والتطوير لكل من النواب وموظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع التركيز بخاصةٍ على الأهمية الحاسمة للوعي بالأمن السيبراني والشهادات التقنية. وعن طريق تحليل هذه الجوانب الرئيسية، يقدِّم التقرير رؤى قيمة في كيفية تكيف البرلمانات مع الواقع التكنولوجي الجديد والمتطور، مما يضمن أن الأعضاء والموظفين مجهزون تجهيزاً جيداً ومدربون تدريباً مناسباً للتعامل معه.

٩٦٪ من البرلمانات توفر أجهزة للنواب والموظفين، و٩٠٪ توفر تطبيقات.

وتوفر الأغلبية العظمى من البرلمانات معدات وأدوات وخدمات دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنواب، حيث توفر ٩٦٪ أجهزة و٩٠٪ تطبيقات. ومن المرجح أن توفر البرلمانات في البلدان المرتفعة الدخل هذه الموارد أكثر من نظيراتها في البلدان المنخفضة الدخل.

تتمثل أهم أولويات التدريب لموظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمن السيبراني (٧٧٪)، والذكاء الاصطناعي (٤٣٪)، وتطوير التطبيقات وصيانتها (٤٢٪)، والخدمات السحابية (٤١٪).

وإلى جانب الأجهزة والتطبيقات، تُوفَّر أيضاً خدمات دعم المستخدمين والتدريب على نطاق واسع، حيث تقدم ٩٧٪ من البرلمانات هذه الخدمات للنواب. وتزداد أهمية التدريب على الأمن السيبراني: ففي العامين الماضيين، قدمت ٧٩٪ من البرلمانات هذا التدريب للموظفين، و٦٣٪ للنواب.

وبالنسبة لموظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يأتي الأمن السيبراني على رأس أولويات التدريب (٧٧٪)، ويليه الذكاء الاصطناعي (٤٣٪)، وتطوير التطبيقات وصيانتها (٤٢٪)، والخدمات السحابية (٤١٪). وتختلف الأولويات بناءً على حجم البرلمانات والمنطقة ومستوى دخل البلد، ولكن الأمن السيبراني يكون دائماً الأولوية الأعلى ترتيباً في تدريب موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٥٦٪ من البرلمانات تشجِّع موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الحصول على شهادات تقنية رسمية أو تقتضي منهم ذلك.

وتشجِّع ٥٦٪ من البرلمانات الحصول على شهادات تقنية رسمية أو تقتضي ذلك، وحيثما يحدث ذلك، تغطي هذه الشهادة خمسة مجالات تقنية في المتوسط. والمجالات الرئيسية لهذه الشهادات هي أمن نظم المعلومات (٧٤٪) والشبكات (٦٧٪) والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات (٦٥٪).

ويسلط التقرير الضوء على أهمية توفير موارد كافية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتدريب والدعم للنواب والموظفين، مع التركيز القوي والمتزايد على الأمن السيبراني وتنمية المهارات المهنية لموظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المحتوى الرقمي والنشر

أظهرت سلسلة التقارير هذه أن البرلمانات تحرز تقدماً كبيراً في تحسين توفير المحتوى الرقمي وإدارته. وكان أحد مجالات التركيز الرئيسية هو إمكانية الوصول، حيث نفَّذت العديد من البرلمانات خصائص مثل العرض

٦ الاتحاد البرلماني الدولي، *استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي التوليدي في البرلمانات* (جنيف: الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠٢٤): https://www.ipu.org/resources/publications/issue-briefs/2024-04/using-generative-ai-in-parliaments.

النصي والأوصاف الصوتية والواجهات السهلة الاستخدام لضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى محتواها الرقمي. ويضمن هذا النهج الشامل أن يتمكن جميع المواطنين من التفاعل مع المعلومات والخدمات التي تقدمها برلماناتهم والاستفادة منها.

تستمر معدلات اعتماد البيانات المفتوحة في النمو بوتيرة أبطأ مما كان متوقعاً، على الرغم من قيمتها الديمقراطية الواضحة.

وفيما يتعلق بالبيانات المفتوحة، لم يُحقق النمو المتوقع في تقرير عام ٢٠١٦، وكان التقدم بطيئاً نسبياً. وعلى الرغم من ذلك، قامت العديد من البرلمانات بإنشاء أو تعزيز بوابات البيانات المفتوحة الخاصة بها، تيسيراً لاستخدام الكيانات الخارجية للبيانات البرلمانية. وهذا التحرك نحو زيادة الشفافية والانفتاح يحفز المشاركة المدنية ويسمح بوضع خطاب عام أكثر استنارة.

أكثر من نصف البرلمانات لديها سياسة رسمية لإدارة إنشاء المحتوى الرقمي ونشره وتوزيعه.

وعلى الرغم من أن ما يزيد قليلاً على نصف البرلمانات لديها سياسة رسمية لإدارة إنشاء المحتوى الرقمي ونشره وتوزيعه، فإن عدداً أقل منها لديه سياسة محددة لنشر البيانات المفتوحة. ويؤدي مستوى دخل البلد والمنطقة دوراً مهمًا في تحديد ما إذا كانت البرلمانات تطبق هذه السياسات، ومن المرجح أن تفعل ذلك البرلمانات في البلدان ذات الدخل المرتفع وفي أوروبا.

تستخدم البرلمانات وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية لنشر المعلومات والتفاعل مع الجمهور.

وتستخدم البرلمانات في المقام الأول وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية لنشر المعلومات والتفاعل مع الجمهور. وتؤدي الفيديوهات وبرامج البث المباشر والبث التلفزيوني أدواراً مهمة في استراتيجيات وسائل الإعلام الرقمية للبرلمانات. وبوجه عام، تتوفر مجموعة واسعة من المحتويات على المواقع الإلكترونية البرلمانية، حيث يوفر معظمها معلومات عن النواب ووظائف البرلمان وأنشطته. وإن إمكانية الوصول إلى المحتويات مهمة.

تقود البرلمانات في البلدان المرتفعة الدخل الطريق في استخدام البيانات المفتوحة، مع تخلف البرلمانات في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى عن الركب.

وتنشر ٥٧٪ من البرلمانات محتوى رقمياً بأكثر من لغة، وتتيح ٧٢٪ محتوى بنسق يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة الوصول إليه. وعلى الرغم من أن انتشار نشر البيانات المفتوحة ظل دون تغيير إلى حد كبير منذ عام ٢٠٢٠، فقد سُجِّلت زيادة في استخدام واجهات برمجة التطبيقات. وعلى الرغم من أن الملفات بنسق PDF تظل الوسيلة الأساسية المستخدمة للنشر، فإنها غالباً ما تقدِّم البيانات بتنسيق ثابت وغير قابل للقراءة آلياً. ويجعل ذلك من الصعب استخراج البيانات وتحليلها وإعادة استخدامها برمجياً، وهو مطلب رئيسي لمبادرات البيانات المفتوحة.

وبالنظر إلى المستقبل، تخطط البرلمانات للتركيز على دمج التكنولوجيات القائمة على الذكاء الاصطناعي، وإنشاء مواقع إلكترونية متوافقة مع الأجهزة المحمولة، وإنتاج بيانات مفتوحة، وتحسين إمكانية الوصول إلى البيانات وإتاحتها بأنساق ميسَّرة، وتعزيز تدابير الأمن السيبراني. وتشمل الأولويات الأخرى توسيع البنية التحتية الرقمية والتحديث عن طريق مبادرات البرلمان الإلكتروني، وخاصةً بالنسبة للبرلمانات في البلدان النامية.

المشاركة العامة

إشراك الجمهور في العملية التشريعية يعني نطاقاً أوسع من المعرفة والخبرة، ووجهات نظر أكثر تنوعاً، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات أكثر استنارة تتفق مع آراء المواطنين بشكل أفضل.

إن المشاركة العامة تساعد البرلمانات على أن تكون خاضعة للمساءلة وشفافة ومستجيبة لاحتياجات واهتمامات المواطنين الذين تخدمهم. وعن طريق إشراك الجمهور بنشاط في العملية التشريعية، يمكن للبرلمانات الاستفادة من مجموعة أوسع من المعارف والخبرات، وتقديم وجهات نظر أكثر تنوعاً. ويؤدي ذلك إلى اتخاذ قرارات أكثر استنارة تتوافق بشكل أفضل مع مصالح المجتمع الأوسع. ويمكن أن تساعد المشاركة العامة الفعالة على بناء الثقة في العملية الديمقراطية، حيث يشعر المواطنون بأن أصواتهم مسموعة وأن لهم مصلحة في تشكيل ملامح المستقبل. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة المشاركة المدنية وقدرة الديمقراطية على الصمود.

ومع ذلك، يبيِّن التقرير أن المشاركة العامة تتيح فرصاً، ولكن إعطاء الأولوية لهذه الممارسة لا يزال يمثل تحدياً: فربع البرلمانات فقط يحدِّد تحسين شرعية العملية التشريعية بوصفها أولوية، ونسبة صغيرة مماثلة تعتبر إشراك المواطنين في عملية صنع القرار أمراً مهماً.

عدد قليل من البرلمانات لديه استراتيجية رسمية لإشراك الجمهور عبر الإنترنت، في حين أن عدداً أكبر قليلاً من البرلمانات لديه موارد للتعليم الرقمي والتوعية لدعم المشاركة العامة.

وقد أفادت أقلية من البرلمانات المشمولة بالدراسة الاستقصائية بأن لديها استراتيجية رسمية لإشراك الجمهور عبر الإنترنت، في حين ذكر عدد أكبر قليلاً أن لديها موارد رقمية للتثقيف والتوعية من أجل دعم المشاركة العامة. ومن ثم، يوجد احتمال كبير ألا تصل البرلمانات إلى كل الفئات المستهدفة عن طريق إشراك الجمهور عبر الإنترنت. وتوزَّع مسؤولية تحديد أهداف إشراك الجمهور عبر الإنترنت بين مختلف الموظفين البرلمانيين والنواب، مع كون الأمين العام الشخص الأكثر احتمالاً لتولي هذه المسؤولية.

وتختلف الموارد المخصصة للمشاركة العامة باختلاف البرلمانات، وتُظهر البيانات أن العوائق التي تحول دون إشراك الجمهور عبر الإنترنت يمكن أن تشمل المواطنين الذين يفتقرون إلى المهارات والتدريب لاستخدام الأدوات التي يوفرها البرلمان، ومحدودية الوصول إلى الإنترنت. وتجد البرلمانات في البلدان النامية وغيرها من البلدان التي تواجه تحديات في الوصول

إلى شبكة الإنترنت، وضعف البنية التحتية، وانخفاض مستويات الدراية الرقمية، صعوبة أكبر في إشراك الجمهور عبر الإنترنت.

أحرزت البرلمانات تقدماً كبيراً في استخدام الأدوات الرقمية للتواصل مع المواطنين.

وعلى الرغم من هذه التحديات، فقد أحرزت البرلمانات تقدماً كبيراً في استخدام الأدوات الرقمية للتواصل مع المواطنين، وخاصةً بالنسبة للجان. وسُجِّل ارتفاع ملحوظ في استخدام المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي منذ عام ٢٠١٦، في المقام الأول لتبادل المعلومات عن عمل اللجان ونطاقها وعمليتها، ولنشر نتائج عمل اللجان.

وعلى الرغم من أن البرلمانات تبدو بطيئة في اعتماد الأدوات الرقمية لتحليل الإسهامات العامة، فقد نجح بعضها في القيام بذلك وأفاد بأنه قادر على الوصول إلى جمهور أوسع. وشملت هذه الجهود البث المباشر ووسائل التواصل الاجتماعي والمنتديات الإلكترونية التي أتاحت الوصول بسهولة إلى المعلومات التشريعية وقد تسهم في زيادة الثقة في العملية البرلمانية.

التعاون بين البرلمانات

يوفر التعاون وتبادل المعرفة بين البرلمانات رؤى وزخماً حيويين للتغلب على العوائق وإطلاق العنان للابتكار.

يُعدّ التعاون بين البرلمانات عاملاً حيوياً لقدرة البرلمانات على العمل بفعالية والتكيف مع الظروف المتغيرة، خاصةً في مجال التكنولوجيا. وسلطت جائحة كوفيد-١٩ الضوء على أهمية عمل البرلمانات معاً وتبادل الأفكار، مما مكّنها من الانتقال بسرعة إلى طرق العمل الافتراضية.

وقد أدى مركز الابتكار في البرلمان التابع للاتحاد البرلماني الدولي دوراً مهماً في تسهيل هذا التعاون. وارتفعت المشاركة في مركز الابتكار في البرلمان من ٢٧٪ في عام ٢٠٢٠ إلى ٤٥٪ في عام ٢٠٢٤، مع إعراب ٣٢٪ من البرلمانات المشمولة بالدراسة الاستقصائية عن نيتها المشاركة في المستقبل. وتستفيد البرلمانات أيضاً من مختلف الشبكات البرلمانية الدولية مثل الاتحاد الدولي لرابطات ومؤسسات المكتبات، والرابطة البرلمانية للكومنولث، والمركز الأوروبي للبحوث والوثائق البرلمانية. وتوفر هذه الشبكات الدعم وفرصاً لتبادل المعرفة، مما يساعد البرلمانات على تعزيز قدراتها والتعلم من بعضها بعضاً.

غالبية البرلمانات على استعداد لتقديم الدعم، ولكن عدد أقل منها يفعل ذلك.

وتجدر الإشارة إلى استعداد البرلمانات لتقديم الدعم لأقرانها: فإن ٧٠٪ إما تقدم بالفعل مثل هذا الدعم أو هي على استعداد للقيام بذلك، ولا سيما في مجالات مثل العمليات التشريعية وتنمية قدرات الموظفين وخدمات المكتبات. ويمكن زيادة الدعم البرلماني الدولي في المجالات الناشئة مثل الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي. ومع ذلك، يختلف مستوى الدعم المقدم بناءً على عوامل مثل مستوى دخل البلد وحجم البرلمانات: فالبرلمانات الأكبر حجمًا وتلك الموجودة في البلدان المرتفعة الدخل أكثر نشاطاً في تقديم الدعم، في حين أن الهيئات التشريعية الأصغر حجمًا وتلك الموجودة في البلدان المنخفضة الدخل تعرب عن استعداد قوي لتقديم الدعم في المستقبل، ولكن من غير المرجح أن تفعل ذلك في الوقت الحاضر.

الدعم الخارجي جانب حاسم من جوانب التعاون البرلماني.

ويُعدّ الدعم الخارجي جانباً حاسمًا آخر من جوانب التعاون البرلماني، حيث تتلقى ٣٢٪ من البرلمانات الدعم إما من برلمانات أخرى (١٧٪) وإما من منظمات خارجية مثل الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي (٢٧٪). وبذلك يكون من المرجح أن تتلقى البرلمانات في البلدان المنخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل الدعم، ولا سيما البرلمانات في الأمريكتين التي يزيد احتمال تلقيها الدعم من البرلمانات الأخرى والمنظمات الخارجية على حد سواء.

وتؤكد هذه النتائج أهمية التعاون وتبادل المعرفة بين البرلمانات ودعم الابتكار الرقمي وبناء القدرات. وعلى الرغم من التفاوتات وفقاً لمستوى دخل البلد والمنطقة، فيوجد استعداد واضح في صفوف البرلمانات لدعم أقرانها والتعلم منها. ولا شك في أن تعزيز هذه الجهود التعاونية سيكون مفتاح النجاح في عمليات التحديث والتحول التي شرعت البرلمانات في تنفيذها.

تحليل مفصل للتكنولوجيات والممارسات البرلمانية

تدريب للأعضاء في برلمان ناميبيا. © برلمان ناميبيا

يقدِّم هذا القسم تحليلاً مفصلاً لنتائج الدراسة الاستقصائية على النحو الموجز آنفاً. وهي مجمعة وفقاً للفئات - أو المواضيع - السبعة الرئيسية التالية التي يتناولها هذا التقرير:

- الحوكمة والاستراتيجية والإدارة في المجال الرقمي
- البنية التحتية
- النظم البرلمانية
- دعم المستخدمين في البرلمان
- المحتوى الرقمي والنشر
- المشاركة العامة
- التعاون بين البرلمانات

وفي بداية كل قسم، توجد قائمة بأفضل ١٥ برلماناً مرتبةً وفقاً لنضجها الرقمي في هذا المجال. وتستند هذه القوائم إلى تحليل لبيانات الدراسة الاستقصائية المقدمة، ومن ثم ينبغي اعتبارها ذاتية. وتسلط القوائم الضوء على أن البرلمانات، في إطار نضجها الرقمي العام، يمكن أن يكون لها نقاط قوة وضعف متميزة.

الحوكمة والاستراتيجية والإدارة في المجال الرقمي

يدعم التحول الرقمي تحديث البرلمانات لأنها تطبق أدوات وتكنولوجيات رقمية جديدة لتغيير العمليات والثقافات وجعل عملها أكثر كفاءة وفعالية. وتنتج عن التحول الرقمي خدمات محسنة وأكثر تركيزاً على المستخدم لفائدة النواب والموظفين البرلمانيين والجمهور الأوسع.[٧] ولكن فعالية التحول الرقمي تتطلب القيادة والحوكمة.

الجدول ٤ - مؤشر النضج الرقمي - أعلى ١٥ برلماناً ترتيباً من حيث الحوكمة والاستراتيجية والإدارة في المجال الرقمي[٨]

البلد	مؤشر النضج الرقمي	الحوكمة والاستراتيجية والإدارة في المجال الرقمي	البنية التحتية	النظم البرلمانية	دعم المستخدمين في البرلمان	المحتوى الرقمي والنشر	المشاركة العامة
البرلمان الأوروبي	١٠	١٠	١٠	١٠	٣	٨	٦
تايلند - مجلس الشيوخ	٧	١٠	٩	٥	٦	٤	٥
تايلند - مجلس النواب	٦	١٠	٥	٨	٢	٥	٦
سلوفاكيا	١٠	١٠	١٠	٩	٨	١٠	٩
سويسرا	٨	١٠	٧	٧	٤	٩	٨
كندا - مجلس الشيوخ	١٠	١٠	٨	٦	٩	٦	٦
موريشيوس	٧	١٠	٨	٧	٧	٧	٣
أوكرانيا	٨	٩	٦	٦	٤	٨	١٠
أيرلندا	١٠	٩	١٠	٦	٩	٩	٩
باراغواي - مجلس الشيوخ	١٠	٩	٥	٨	٣	٩	١٠
البرازيل - مجلس النواب	١٠	٩	٧	١٠	٤	١٠	٩
جنوب أفريقيا	٨	٩	١٠	٨	١٠	٤	٥
شيلي - مجلس الشيوخ	٨	٩	٩	٧	٤	٨	٨
كمبوديا	٥	٩	٣	١	٨	٥	٦
المملكة المتحدة	٩	٩	٩	٦	٨	١٠	٨

الاستراتيجية الرقمية

يُعدّ وضع خطة مفصلة للتحول الرقمي أمراً ضرورياً للبرلمان الحديث، حيث ستساعد هذه الخطة على تحديد الخطوات اللازمة لإنجاح البرنامج. وأفادت أكثر من ثلثي البرلمانات (٦٨٪) بأن لديها استراتيجية رقمية متعددة السنوات، مما يبرز أهمية التخطيط الجيد لإدارة التعقيد المتزايد للأدوات والخدمات الرقمية. وما يقرب من ثلاثة أرباع البرلمانات (٧٣٪) لديها برنامج للتحول الرقمي، على الرغم من أن عدداً أقل قليلاً (٦٩٪) لديه رؤية لإنشاء برلمان أكثر استدامة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولدى ٥٧٪ من البرلمانات استراتيجية رقمية متعددة السنوات وبرنامج للتحول الرقمي، ولدى ١٥٪ منها برنامج للتحول الرقمي بدون استراتيجية متعددة السنوات.

الجدول ٥ - برامج التخطيط الاستراتيجي والتحول الرقمي

البرلمان لديه	٪
خطة استراتيجية متعددة السنوات	٧٧٪
استراتيجية رقمية متعددة السنوات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٦٨٪
برنامج للتحول الرقمي و/أو التحديث	٧٣٪
رؤية رسمية لإنشاء برلمان أكثر استدامة عن طريق التحول الرقمي	٦٩٪
منهجية رسمية لإدارة المشاريع تُستخدم لتنفيذ المبادرات الرقمية الجديدة	٥٦٪

القيادة الرقمية

وفقاً لشركة McKinsey & Company، «يمكن التنبؤ بالنجاح في التحول الرقمي بضمان وجود القادة المناسبين البارعين رقمياً، وبناء قدرات الموظفين للمستقبل، وتمكين الأشخاص من العمل بأساليب جديدة، وتحديث الأدوات اليومية رقمياً، والتواصل بشكل متكرر عبر الأساليب التقليدية والرقمية».[٩]

٧ الاتحاد البرلماني الدولي ورابطة الأمناء العامين للبرلمانات، *دليل إلى التحول الرقمي في البرلمانات* (جنيف: الاتحاد البرلماني الدولي/رابطة الأمناء العامين للبرلمانات، ٢٠٢٣)، الصفحة ٨: https://www.ipu.org/resources/publications/reference/2023-09/guide-digital-transformation-in-parliaments.

٨ قدمت بعض البرلمانات المؤلفة من مجلسين رداً على الدراسة الاستقصائية شمل البرلمان بأكمله. وفي هذه الحالات، يُحسب الرد مرة واحدة فقط في هذا التصنيف وتصنيفات «مؤشر النضج الرقمي» اللاحقة.

٩ McKinsey & Company، «تحقيق النجاح في التحولات الرقمية» (٢٠١٨): https://www.mckinsey.com/capabilities/people-and-organisational-performance/our-insights/unlocking-success-in-digital-transformations.

وفي حالة البرلمانات، يتطلب التحول الرقمي الناجح أيضاً وجود قيادة قوية تدرك أهمية التحديث. ويجب أن يكون هؤلاء القادة قادرين على رسم رؤية واستراتيجية واضحة للبرلمان، وتعميمها بوضوح وفعالية. وقد تأكدت هذه الملاحظة في بحث أجراه مركز الابتكار في البرلمان[١٠]، مما يدل على الأهمية المتصورة للتحول الرقمي على المستويات العليا داخل البرلمانات. وجاء في هذا البحث أن ٨٣٪ من الأمناء العامين رأوا أن الأدوات الرقمية ضرورية لعمل برلماناتهم، ورأى ٧٥٪ أنها حسنت العملية التشريعية، ورأى ٦٩٪ أنها جعلت البرلمانات أكثر خضوعاً للمساءلة.

وتتجلى أهمية القيادة القوية في إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل البرلمانات. ففي البرلمانات التي ردت على الدراسة الاستقصائية الخاصة بهذا التقرير، يشارك الأمين العام في حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرقابة عليها في ٦٩٪ من الحالات، ورئيس البرلمان في ٣٣٪ من الحالات. وكانت النسبتان ٥١٪ و٢٥٪ على التوالي في عام ٢٠٢٠، مما يشهد على زيادة التركيز على الاستخدام الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولا يشارك الأمين العام ولا رئيس البرلمان في ٢٧٪ من البرلمانات، ولكن لا يوجد نمط من حيث الحجم أو مستوى دخل البلد: فمن المرجح أن تكون هذه البرلمانات برلمانات كبيرة تقع في بلدان مرتفعة الدخل وتضم موظفاً كبيراً للمعلومات أو برلمانات صغيرة تقع في بلدان منخفضة الدخل وتضم إدارة صغيرة معنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتوجد لجنة أو فريق عمل في ٣١٪ من البرلمانات، في حين يشارك أحد كبار قادة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ٦١٪ من الحالات، والإدارة العليا في ٦٩٪ من الحالات. وقد أفادت ١١٪ من البرلمانات بإشراك مستشارين خارجيين في إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرقابة عليها، ولكن كان ذلك دائماً بالاشتراك مع الموظفين البرلمانيين.

الشكل ١٣ - إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإشراف عليها

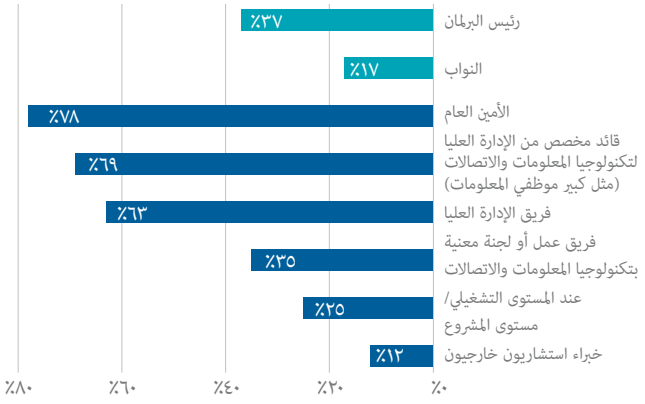

ويبرز الجدول ٦ الاتجاه بمرور الوقت نحو دور أقوى للقيادة العليا في إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلاً عن تقلص دور النواب.

الجدول ٦ - أدوار الحوكمة والرقابة، ٢٠١٢ و٢٠٢٤

الدور	٢٠١٢	٢٠٢٤
رئيس البرلمان	٥٦٪	٣٣٪
النواب	١٤٪	١٥٪
الأمين العام	٦٧٪	٦٩٪
قائد كبير متخصص لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مثل كبير موظفي المعلومات)	٦٣٪	٦١٪
لجنة أو فريق عمل معني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٢٨٪	٣١٪
خبراء استشاريون خارجيون	٣٪	١١٪

ولدى ٨٥٪ من البرلمانات إدارة مخصصة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويوجد قائد محدد بوضوح لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات - مثل رئيس قسم المعلومات أو كبير مسؤولي التكنولوجيا أو مدير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - في ٨٦٪ من الحالات. ويُعدّ دمج الموظفين الرقميين في الإدارات أو الوحدات الأخرى داخل البرلمان ممارسة أقل شيوعاً، حيث تحدث في ٢٨٪ فقط من الحالات.

ومن المرجح أن يكون في البرلمانات الأكبر حجمًا منصب رئيس قسم المعلومات أو مدير لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو منصب معادل، حيث تبلغ النسبتان المبلغ عنهما ٩٦٪ و٧٧٪ على التوالي. وينطبق الأمر نفسه على وجود إدارة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: فإن ٩٦٪ من البرلمانات الكبيرة لديها إدارة، و٧٧٪ فقط من البرلمانات الصغيرة لديها إدارة من ذلك القبيل. ويُحدِث مستوى الدخل القطري فرقاً طفيفاً، حيث من المرجح أن يكون لدى البرلمانات في البلدان المرتفعة الدخل إدارة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر بقليل من تلك الموجودة في البلدان المنخفضة الدخل أو البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى (٩٤٪ مقابل ٨٨٪ على التوالي). ولا يُحدِث مستوى دخل البلد فرقاً كبيراً فيما يتعلق بما إذا كان للبرلمان قائد مخصص لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ولا يوجد لدى ٤٪ من البرلمانات إدارة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولا قيادة مكرسة في هذا الصدد، في حين أن ١٠٪ منها لديها إدارة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولكن لا توجد قيادة عليا محددة بوضوح. ومن بين البرلمانات المكونة من مجلسين، توجد في ٣٨٪ إدارة واحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات و٦٢٪ لديها إدارة منفصلة لكل مجلس. وتتعاون ٥٩٪ من هذه الإدارات عبر المجلسين في مهام ومشاريع معينة.

١٠ جزء من مشروع إعداد المبادئ التوجيهية للاتحاد البرلماني الدولي /رابطة الأمناء العامين للبرلمانات بشأن التحول الرقمي في البرلمانات.

الشكل ١٤ - هيكل إدارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمانات المكونة من مجلسين

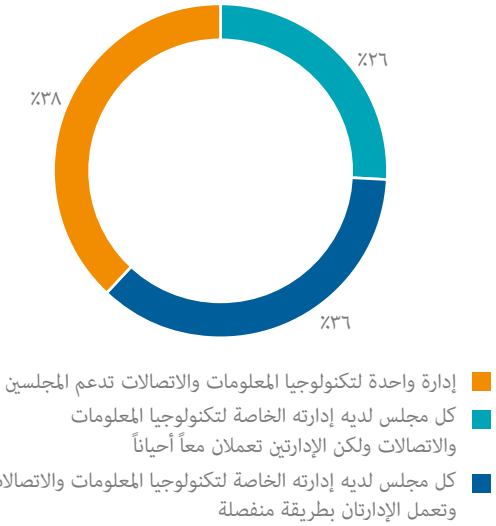

الأثر الاستراتيجي وإدارة الذكاء الاصطناعي

تؤثر التطورات السريعة في مجال الذكاء الاصطناعي - والذكاء الاصطناعي التوليدي بخاصةٍ - في جميع قطاعات المجتمع. وتعتمد البرلمانات الأدوات القائمة على الذكاء الاصطناعي، حيث أفادت ٢٩٪ بأنها تستخدم تقنيات من هذا القبيل. ويثير ذلك قضايا مهمة ليس فقط من حيث نشر التكنولوجيا ولكن أيضاً من حيث اللوائح والحوكمة. وفي عام ٢٠٢٤، يُعدّ استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي أحد أهم القضايا التي تتعامل معها البرلمانات.

ويمكن للذكاء الاصطناعي التوليدي تسريع إنشاء المحتوى وتحليل البيانات ولكن توجد شواغل بشأن الشفافية والدقة والاستخدام المسؤول. وتشبه خارطة الطريق لإدخال تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي التوليدي في البرلمان تلك الخاصة بالتكنولوجيات الجديدة الأخرى. ومما لا شك فيه أن هذه التكنولوجيا ستشق طريقها إلى النظم البرلمانية، سواء كان ذلك بشكل غير مباشر عن طريق التطبيقات والنظم التي يستخدمها الأشخاص (مثل Microsoft Excel أو Google Docs)، أو عن طريق الأدوات المتخصصة القائمة على الذكاء الاصطناعي التوليدي (مثل ChatGPT)، أو عن طريق النظم البرلمانية الأساسية التي تنفذها مباشرة (مثل الصياغة التشريعية أو إدارة التعديل أو النسخ). ويجب على البرلمانات أن تنظر في مواصفات المخاطر المرتبطة بالمهام التي يُنظر في استخدام الذكاء الاصطناعي في أدائها وأن تضع ضمانات داخلية، بما في ذلك الرقابة البشرية، فضلاً عن قواعد لضمان الصدق والثقة والمساءلة.

وستناقش أقسام لاحقة من هذا التقرير كيفية استخدام البرلمانات تقنيات الذكاء الاصطناعي (أو النظر في استخدامها). وفي هذه المرحلة، ينظر التقرير في القضايا الاستراتيجية والتنظيمية والإدارية المرتبطة بتقنيات الذكاء الاصطناعي. وتشير نتائج الدراسة الاستقصائية إلى الذكاء الاصطناعي بوصفه مجالاً ناشئاً غالباً ما يفتقر إلى التنظيم والحوكمة. وفي هذه المرحلة المبكرة من الاعتماد، لا يوجد لدى الغالبية العظمى من البرلمانات لوائح أو إجراءات داخلية لإدارة استخدام هذه التكنولوجيا. وأفادت ١١٪ فقط من البرلمانات بأن لديها لوائح منصوص عليها في القانون، وأفادت ١٤٪ بأن لديها إجراءات أو لوائح داخلية. وأفادت ٢٨٪ بأن لديها خططاً للوائح المنصوص عليها في القانون وفي القواعد البرلمانية. والطريقة الأكثر احتمالاً لإدارة الذكاء الاصطناعي في البرلمان في الوقت الحالي تكون على أساس كل مشروع على حدة: ويحدث ذلك في ٣٩٪ من البرلمانات ويُخطط له في ٢٤٪ أخرى. وإن ٧٪ فقط من البرلمانات لديها تشريعات بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي ولوائح داخلية تحكم ذلك الاستخدام.

الجدول ٧ - تنظيم الذكاء الاصطناعي

	نعم	مزمع	لا
اللوائح منصوص عليها في القانون	٪١١	٪٢٨	٪٥٧
البرلمان لديه إجراءات أو لوائح داخلية	٪١٤	٪٢٨	٪٥٣
يُنظر في استخدام الذكاء الاصطناعي على أساس كل مشروع	٪٣٩	٪٢٤	٪٣١
اللوائح منصوص عليها في القانون وفي الإجراءات أو اللوائح الداخلية	٪٧	-	-

ونظراً إلى التأثير المحتمل للذكاء الاصطناعي التوليدي والمخاطر المرتبطة به، ولا سيما فيما يخص شرعية العمليات الديمقراطية وثقة الجمهور في البرلمان، فإن الافتقار إلى الحوكمة والتنظيم جانبٌ يجب معالجته عاجلاً وليس آجلاً.

الميزانية

يخصص عدد أكبر من البرلمانات الآن ما لا يقل عن ١٠٪ من ميزانيتها الإجمالية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مقارنةً بالماضي، ولا يخصص عدد أقل ما يقل عن ٥٪. وتُظهِر البيانات المستقاة من سلسلة تقارير البرلمان الإلكتروني العالمي أنه في عام ٢٠١٢، أنفقت ٢٣٪ من البرلمانات أقل من ١٪ من ميزانيتها على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و٨٪ فقط أنفقت أكثر من ١٠٪. وفي عام ٢٠٢٤، تنفق ١٦٪ أقل من ١٪ و٢٠٪ أكثر من ١٠٪. ويشهد هذا الرقم الأخير على نمط من زيادة الإنفاق عند هذه المستويات، ارتفاعاً من ١٥٪ في عام ٢٠٢٠. ويتجلى هذا الاتجاه في الشكل ١٥ الذي يشير إلى النسبة المئوية للبرلمانات في كل نطاق من الإنفاق النسبي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفقاً للدراسة الاستقصائية الحالية، وكذلك في الزيادات التراكمية كل أربع سنوات منذ عام ٢٠١٢.

الشكل ١٥ - النسبة المئوية من الميزانية الإجمالية المنفقة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ٢٠١٢-٢٠٢٤

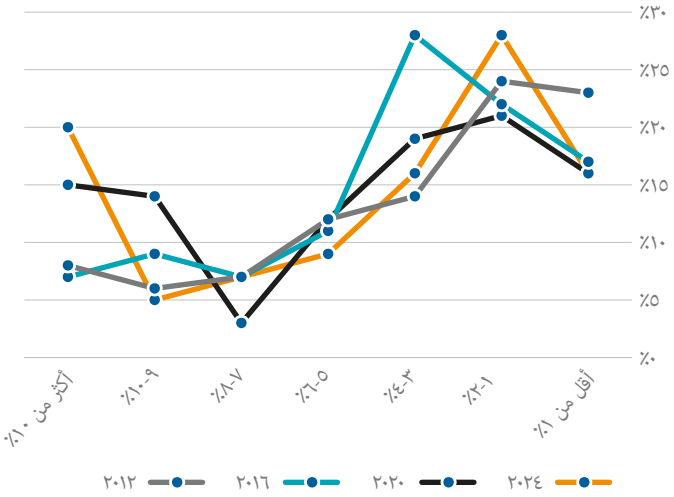

وتشير البيانات المستمدة من سلسلة التقارير هذه أيضاً إلى أن مستويات الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كنسبة مئوية من الميزانيات الإجمالية، ما فتئت تتزايد باطراد بالنسبة لغالبية البرلمانات، مما يبرز الأهمية المتزايدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وطابعها «الاعتيادي». ويُظهِر الجدول ٨ زيادة نسبية في ميزانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أكثر من نصف البرلمانات (٥٤٪) وانخفاضاً في ١٧٪ فقط من الحالات.[١١]

الجدول ٨ - التغيير في ميزانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ٢٠١٢-٢٠٢٤

بين عامي ٢٠١٢ و٢٠٢٤، كانت النسبة المئوية من الميزانية الإجمالية المخصصة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كما يلي:	٪
زادت	٥٤٪
ثابتة	٢٩٪
انخفضت	١٧٪

الابتكار

يدعم الابتكار البرلمانات في أن تصبح أكثر كفاءة وفعالية ويساعدها على تعزيز قدرتها على الصمود. وكما هو موضَّح في تقريري عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٢ في هذه السلسلة، كانت جائحة كوفيد-١٩ حافزاً للابتكار البرلماني. ففي عام ٢٠٢٢، أفادت ٨٤٪ من البرلمانات التي شملتها الدراسة الاستقصائية بأنها أصبحت أكثر ابتكاراً مما كانت عليه قبل الجائحة. وقد أدى ذلك إلى زيادة الانفتاح على الحلول الرقمية الجديدة ومستويات أعلى من الثقة داخلياً.

ويتجلى هذا الاتجاه في نهج الابتكار داخل البرلمانات - وهو سؤال طُرح لأول مرة في تقرير عام ٢٠٢٠. ومنذ عام ٢٠٢٠، ارتفعت حصة البرلمانات التي لديها استراتيجية ابتكار رسمية من ٢٦٪ إلى ٣٤٪، في حين ارتفعت حصة البرلمانات التي تستخدم أساليب الابتكار غير الرسمية من ٥٩٪ إلى ٦٦٪. وكان الانخفاض الوحيد في النسبة المئوية للبرلمانات التي لديها مجموعة عمل أو لجنة تدعم الابتكار، والتي انخفضت من ٦١٪ إلى ٤٢٪. ولا يوجد تفسير واضح لهذا الاتجاه سوى احتمال أن مع تحول الابتكار إلى سمة أكثر انتظاماً في العمل البرلماني، يُستوعب الدور ويُضفى طابع رسمي عليه تدريجياً.

وأشار تقرير عام ٢٠٢٢ إلى أن التواصل والتعاون مع البرلمانات الأخرى كان تحويلياً. وقد سلطت الجائحة الضوء على أهمية التمكن من تبادل المعرفة مع أشخاص ومنظمات مماثلة والتماس إجابات منهم. وتشير المؤشرات من داخل شبكة مركز الابتكار في البرلمان إلى أن موجة الابتكار المستوحى من الجائحة قد هدأت، حيث تتطلع البرلمانات إلى تضمين التغيير والمضي قدماً بطريقة فطنة ومدارة واستراتيجية أكثر. ومع ذلك، فإن حقيقة أن ٨٢٪ من البرلمانات التي شملتها الدراسة الاستقصائية لهذا التقرير حددت «التعلم من البرلمانات الأخرى» كجزء من استراتيجيتها الابتكارية تُظهِر أنه حتى في أوقات العمل العادية، يُعدّ التعاون مصدراً حيوياً للمعرفة والإلهام لبناء القدرات. وإذ تبدأ البرلمانات رحلتها نحو التكنولوجيات الجديدة القائمة على الذكاء الاصطناعي، من المتوقع أن تصبح هذه الممارسة أهم من أي وقت مضى.

الشكل ١٦ - الممارسات المبتكرة داخل البرلمانات

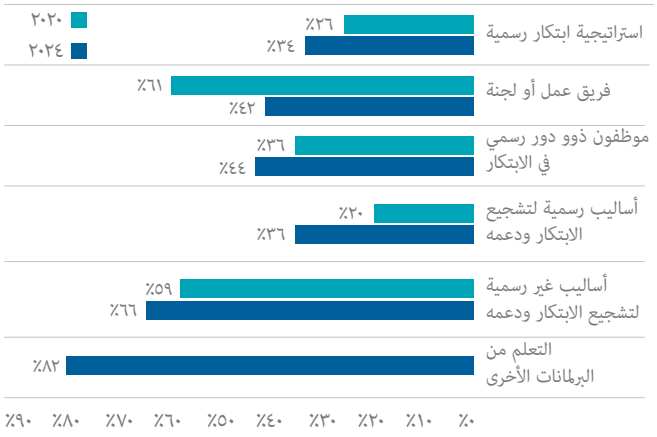

وطلبت الدراسة الاستقصائية من البرلمانات بيان أي ممارسات جديدة أو مبتكرة في مجموعة من المجالات. وتسلط الموضوعات الواردة في الجدول ٩ التالي الضوء على اتجاه نمو التكنولوجيا للبرلمانات الحديثة، مع التركيز على التحول الرقمي، وطرق العمل الجديدة، وتحسين المشاركة العامة، واعتماد الذكاء الاصطناعي:

١١ مقارنة مباشرة بين البرلمانات التي شاركت في الدراسة الاستقصائية لكل من تقريري عامي ٢٠١٢ و٢٠٢٤ (العدد = ٦٥).

الجدول ٩ - المواضيع الناشئة في الممارسة المبتكرة

التحول الرقمي والتحديث	الاستفادة من التكنولوجيا والابتكار لتحديث وتحسين الكفاءة وجعل البرلمان أكثر فعالية
	تنفيذ منصات رقمية جديدة، بما في ذلك البرلمانات الخالية من الورق، وإشراك الجمهور عبر الإنترنت، ودمج الذكاء الاصطناعي
	إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لأغراض مختلفة، مثل النسخ وتحليل البيانات ودعم صنع القرار
	الانتقال من العمليات البرلمانية التقليدية إلى العمليات البرلمانية الرقمية
الحوكمة والبنية التحتية	تعزيز التركيز على إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع التركيز بخاصةٍ على سياسات الأمن السيبراني وخصوصية البيانات
	وضع سياسات وأطر شاملة لإدارة البيانات
	اتباع نهج موحد إزاء مصادر خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتصنيفها
	وضع مبادئ بنية المؤسسة
حوكمة البيانات وإدارتها	اتباع نهج شامل لإدارة البيانات
	تعزيز شفافية البيانات وأمنها
	استخدام أدوات وخدمات الذكاء الاصطناعي لإدارة البيانات وتحليلها
الأساليب المرنة وممارسات الإدارة	اعتماد منهجيات مرنة لإدارة المشاريع وإحداث التغيير التنظيمي
	التنمية المستمرة للمهارات الرقمية
	إشراك الأطراف المعنية في عمليات التحول
	تنفيذ عمليات مرنة لاستحداث المنتجات والتعاون
المشاركة العامة	استخدام المنصات الرقمية لإشراك الجمهور والتواصل معه
	وضع سياسات واستراتيجيات اتصال فعالة
	دمج التكنولوجيا لتعزيز الوظائف البرلمانية، بما في ذلك الرقابة وسن القوانين
التعاون والدعم الدوليان	التعاون مع البرلمانات والمؤسسات العامة وهيئات المقاييس الأخرى
	بناء القدرات بدعم من منظمات خارجية، مثل الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

العوائق التي تواجه التحول الرقمي

إن تحديث البرلمانات عن طريق استخدام الأدوات الرقمية يتعلق بالثقافة وتغيير العمليات المدعومين بالتكنولوجيا. ولكن مع اتباع البرلمانات نهجاً تحويلياً للتحديث البرلماني، من المرجح أن تتغير الطريقة التي تُنفِّذ وتدير بها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتتطلب النظم الجديدة وطرق العمل الجديدة إعادة تصور ثقافة وممارسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمان، فضلاً عن ممارسات العمل الأوسع نطاقاً للمؤسسة.

وقد سُلِّط الضوء على العوائق التي تحول دون استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استخداماً أكثر فعالية داخل البرلمانات في التقارير السابقة (٢٠١٦ و٢٠١٨ و٢٠٢٠). وهي تشمل نقص قدرات الموظفين، فضلاً عن عدم كفاية التمويل الذي يمثل مشكلة للعديد من البرلمانات بغض النظر عن مستوى دخل بلدها. وأشارت التقارير السابقة أيضاً إلى كيفية تأثير التحديات الاستراتيجية والنظامية المستمرة في تقديم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشرها.

وتعمقت الدراسة الاستقصائية الخاصة بهذا التقرير في العوائق التي تحول دون التحول الرقمي الفعال. وتسلط النتائج الضوء على التحديات المستمرة المتمثلة في عدم كفاية التمويل (٥٩٪) ونقص الموظفين ذوي الخبرة (٤٨٪). ومن ناحية أكثر إيجابية، يبدو أن ارتفاع معدل تغير الموظفين يمثل مشكلة أقل بكثير (١٣٪)، مما يشير إلى أنه في العديد من البرلمانات، يمكن استبقاء الموظفين إذا نجح تعيينهم.

ونظراً إلى المناقشة السابقة بشأن أهمية القيادة والحوكمة الرفيعة المستوى، تجدر الإشارة إلى أن أكثر من ثلث البرلمانات (٣٧٪) أفادت بأن عدم فهم الفوائد المحتملة للتحول الرقمي كان بمثابة عائق أمام التحديث، في حين أشارت ٤٤٪ من البرلمانات إلى ثقافتها كعائق. وأشار أحد البرلمانات إلى أنه توجد «مقاومة للتغيير بسبب الإجراءات التقليدية»، في حين أشار برلمان آخر إلى الحاجة إلى إيجاد «توازن بين الابتكار واحترام التراث والتقاليد».

الجدول ١٠ - العوائق التي تواجه التحول الرقمي

العائق	٪
عدم كفاية التمويل للتحول الرقمي	٥٩٪
نقص الموظفين ذوي الخبرة	٤٨٪
الثقافة داخل البرلمان	٤٤٪
عدم فهم الفوائد المحتملة للتحول الرقمي	٣٧٪
الهيكل التنظيمي للبرلمان	٢٥٪
الافتقار إلى البنية التحتية الوطنية اللازمة (خارج البرلمان)	٢١٪
ارتفاع معدل تغير الموظفين	١٣٪
لا يوجد طلب على المزيد من الخدمات الرقمية	٧٪
غير ذلك	١٣٪
لا توجد عوائق	١١٪

وذكر ما يزيد قليلاً على عشر البرلمانات (١١٪) أنه لا يواجه أي عوائق أمام التحول الرقمي. وينبغي التعامل مع هذا الرقم بحذر، حيث لم يقدم أي تفسير لهذه الإجابات؛ فقد يرجع ذلك إلى أن البرلمان المعني لديه كل الموارد والقيادة التي يحتاجها، ولكن بالمثل، قد تفتقر المؤسسة إلى الطموح للتحديث، ومن ثم لا تواجه أياً من العوائق المألوفة للبرلمانات الأخرى.

البنية التحتية

نظر القسم السابق في الحوكمة والتنفيذ الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل البرلمانات، وفي كيفية توفير الموارد والتمويل لها، وفي نهج الابتكار والتحديث. ويركز هذا القسم على الجوانب الأكثر تفصيلاً للبرلمان الرقمي، بما في ذلك كيف تطبق وتدير البرلمانات قدراتها التشغيلية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك على نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية، بما في ذلك استخدام

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المكتبات. ويبدأ بالنظر في التوظيف في إدارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الجدول ١١ - مؤشر النضج الرقمي - أعلى ١٥ برلماناً ترتيباً من حيث البنية التحتية

البلد	مؤشر النضج الرقمي	الحوكمة والاستراتيجية والإدارة في المجال الرقمي	البنية التحتية	النظم البرلمانية	دعم المستخدمين في البرلمان	المحتوى الرقمي والنشر	المشاركة العامة
إسرائيل	١٠	٦	١٠	٩	٩	١٠	٤
أيرلندا	١٠	٩	١٠	٦	٩	٩	٩
البرلمان الأوروبي	١٠	١٠	١٠	١٠	٣	٨	٦
جنوب أفريقيا	٨	٩	١٠	٨	١٠	٤	٥
سلوفاكيا	١٠	١٠	١٠	٩	٨	١٠	٩
فنلندا	١٠	٦	١٠	٩	٧	١٠	٩
كندا - مجلس العموم	٧	٥	١٠	٩	٨	٨	٨
إسبانيا - مجلس الشيوخ	٨	٤	٩	٤	٤	٧	٤
أستراليا	٨	٧	٩	٨	٨	٦	٧
إستونيا	٨	٥	٩	١٠	٧	٩	٥
إيطاليا - مجلس الشيوخ	٩	٦	٩	٨	٩	٩	٦
البرازيل - مجلس الشيوخ الاتحادي	١٠	٨	٩	١٠	١٠	٩	١٠
شيلي - مجلس الشيوخ	٨	٩	٩	٧	٤	٨	٨
المغرب	٧	٦	٩	٨	١	٥	٨
النمسا	٩	٧	٩	٦	١٠	٨	١٠

ملاك الموظفين

أكبر عدد من موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذين يعملون بدوام كامل في أي برلمان هو ٥٧٥. ومع ذلك، فإن هذا العدد استثنائي لأن ٤٪ فقط من البرلمانات توظف أكثر من ٤٠٠ موظف بدوام كامل في أدوار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والغالبية (٥٧٪) توظف ما بين موظف و٢٤ موظفاً بدوام كامل، ويبلغ العدد المتوسط ٢٤ موظفاً. ويؤدي المتعاقدون أيضاً دوراً رئيسياً في دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات البرلمانية، حيث أن ٢٠٪ من البرلمانات لديها عدد أكبر من الموظفين المتعاقدين مقارنة بالموظفين الدائمين. ويوظف أحد أكبر البرلمانات حوالي ١٢٠٠ موظف متعاقد، أي ما يعادل ١٢ متعاقداً لكل خمسة موظفين.

وتبلغ النسبة النموذجية لموظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العاملين بدوام كامل، بمن فيهم المتعاقدون، إلى أعضاء البرلمان حوالي ١٢ إلى ١٠٠.

الشكل ١٧ - نطاقات موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العاملين بدوام كامل في البرلمانات

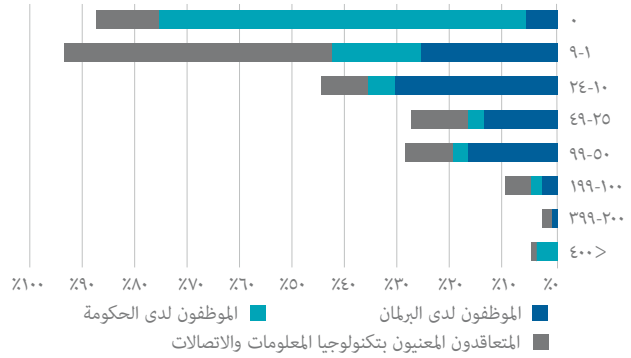

وإن أكثر من نصف البرلمانات بقليل (٥٢٪) لديها موظفون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توظِّفهم الحكومة، ولكن يعيَّنوا في البرلمان إما بدوام كامل وإما لمدة قصيرة. وتوظف نسبة ٤٪ من البرلمانات متعاقدين، ولكن ليس لديها موظفون متفرغون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومع ذلك، تستعين معظم تلك البرلمانات بموظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذين توظِّفهم الحكومة وأفادت ١٪ فقط من البرلمانات المشمولة بالدراسة الاستقصائية بعدم وجود موظفين دائمين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاعتماد بدلاً من ذلك على المتعاقدين. وكان لدى ٥٣٪ من البرلمانات متدرب واحد أو أكثر في خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأشهر الاثني عشر الماضية. وبلغ متوسط عدد المتدربين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمانات ثلاثة، وكان أكبر عدد ٧٩ متدرباً.

الشكل ١٨ - موظفو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العاملون بدوام كامل، النطاق والوسيط

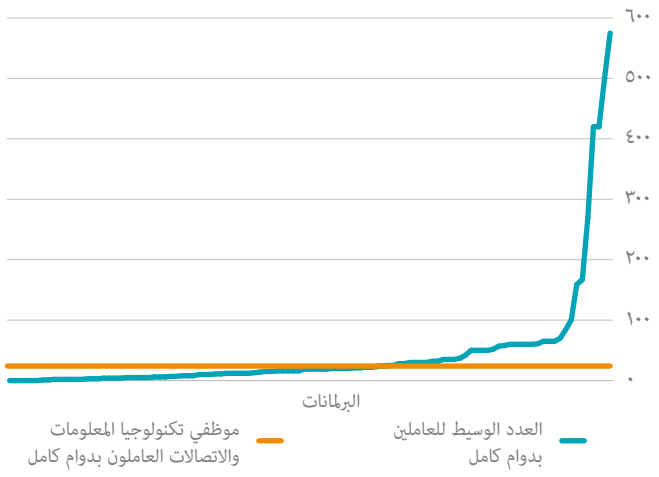

وأفادت جميع البرلمانات التي شملتها الدراسة الاستقصائية بأن لديها شكلاً من أشكال وظيفة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأفادت كلها تقريباً بأن لديها الوظائف التالية: تدريب ودعم المستخدمين (٩٨٪)، وإدارة البيانات (٩٧٪) والخدمات الشبكية (٩٧٪). وفيما يتعلق

بتخصيص الموارد الداخلية مقابل الموارد الخارجية (المتعاقد عليها) لمختلف أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات البرلمانية، يوجد تفضيل واضح لاستخدام الموظفين الداخليين. ويُظهِر الجدول ١٢ أن ٩٦٪ من البرلمانات تستخدم موظفين داخليين لإدارة البنية التحتية و٣٧٪ فقط تستخدم متعاقدين خارجيين لهذا الغرض. وعلى العكس من ذلك، في تطوير البرمجيات، تستعين ٦٦٪ من البرلمانات بمتعاقدين خارجيين و٦٥٪ بموظفين داخليين. وكانت الأنشطة التي أبلغ فيها أقل عدد من البرلمانات عن الاستعانة بمتعاقدين خارجيين هي إدارة المشاريع (٢٥٪) وتحليل الأعمال (٢٣٪) وإدارة البيانات (٢٢٪).

الجدول ١٢ - استخدام موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الداخليين والخارجيين بحسب المجال الوظيفي

	داخلياً	خارجياً	غير متوفر
خدمات البث	٦٣٪	٤٣٪	١٢٪
تحليل الأعمال وإدارة المتطلبات	٧٢٪	٢٣٪	١٩٪
الخدمات السحابية	٥٣٪	٤٦٪	٢٠٪
الأمن السيبراني	٨٣٪	٤٠٪	٦٪
إدارة البيانات	٩٠٪	٢٢٪	٣٪
إدارة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٩٦٪	٣٧٪	٠٪
إدارة أدوات وسائل التواصل الاجتماعي	٨٩٪	١٠٪	٥٪
مستودعات/بوابة البيانات المفتوحة	٧٣٪	٢٢٪	١٨٪
إدارة المشاريع	٨٤٪	٢٥٪	٧٪
تطوير البرمجيات	٦٥٪	٦٦٪	٩٪
الاختبار	٨١٪	٣٦٪	٥٪
تدريب المستخدمين ودعمهم	٨٩٪	٤٩٪	٢٪
الخدمات الشبكية	٨٩٪	٤٨٪	٣٪

إمدادات الطاقة الكهربائية

أفادت جميع البرلمانات المشمولة بالدراسة الاستقصائية بأن لديها مصدر طاقة كهربائية موثوق به على مدار الساعة. ولكن لا يعني ذلك بالضرورة أن الكهرباء متاحة بشكل دائم عن طريق الشبكة الوطنية. وقد أفادت ١٠٪ من البرلمانات بأنها لا تستمد طاقتها من شبكة كهرباء وطنية، وهو ما يتفق إلى حد كبير مع الدراسات الاستقصائية السابقة.

وفي عام ٢٠٢٤، سُئلت البرلمانات عن مصادر بديلة للكهرباء يمكنها الوصول إليها بانتظام من أجل تفادي انقطاع التيار الكهربائي على مستوى الشبكة. وأفادت ٧٠٪ من البرلمانات بأن لديها شكلاً من أشكال إمدادات الطاقة غير المنقطعة، وأفادت ٧٢٪ بوجود مولدات تعمل بالديزل في المباني البرلمانية لإدارة حالات تخفيف الأحمال وانقطاع التيار الكهربائي، سواء كانت منتظمة أو مخططة أو عرضية.

الجدول ١٣ - موثوقية إمدادات الطاقة الكهربائية ومصادر التخزين الاحتياطي المنتظمة

هل لدى البرلمان مصدر طاقة كهربائية موثوق به على مدار الساعة؟		١٠٠٪
ما مصادر الطاقة الكهربائية التي يستخدمها البرلمان بانتظام؟	الشبكة الوطنية	٩٠٪
	UPS لإدارة تخفيف الأحمال/ انقطاع التيار الكهربائي	٧٠٪
	مولدات ديزل لإدارة تخفيف الأحمال/انقطاع التيار الكهربائي	٧٢٪
	البرلمان يولد بعض الطاقة الخاصة به (على سبيل المثال من الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح)	١٣٪

وفضلاً عن ذلك، تكشف بيانات الدراسة الاستقصائية أن ١٣٪ من البرلمانات تولد الآن بعض الكهرباء الخاصة بها من مصادر مثل الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح. ومع ذلك، فإن ٦٧٪ من تلك البرلمانات التي تولد طاقتها الخاصة تقع في البلدان المرتفعة الدخل، في حين لا يوجد أي منها يفعل ذلك في البلدان المنخفضة الدخل.

الاتصال بالإنترنت

مع زيادة الخدمات السحابية والعمل عن بُعد، يصبح اتصال البرلمان بالإنترنت جزءاً مهمًا من بنيته التحتية الرقمية. ويمكن أن تؤثر موثوقية وأداء هذا الاتصال في قدرة أعضاء البرلمان والموظفين والنظم على العمل بشكل صحيح. وأفادت كل البرلمانات المشمولة بالدراسة الاستقصائية بوجود اتصال بالإنترنت داخل البرلمان، كما كان الحال منذ عام ٢٠١٨.

ووافقت ٩٤٪ من البرلمانات على أن موثوقية اتصالها بالإنترنت كانت كافية على الأقل (على غرار ٩٢٪ أفادت بذلك في عام ٢٠٢٠)، حيث وجدت ٣٧٪ أنها أكثر من كافية. وفيما يتعلق بالسرعة، أفادت ٩٢٪ بأن اتصالها بالإنترنت كان كافياً على الأقل، في حين رأت ٣٦٪ أنه أكثر من كافٍ لاحتياجاتها.

ومع ذلك، أفادت ٦٪ من البرلمانات بأن اتصالها بالإنترنت لم يكن موثوقاً به بما فيه الكفاية، وأفادت ٨٪ بأنه لم يكن سريعاً بما فيه الكفاية. ومن المرجح أن يكون أعضاء هذه المجموعة الصغيرة من البرلمانات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أو منطقة المحيط الهادئ.

الشكل ١٩ - سرعة الإنترنت وموثوقيته

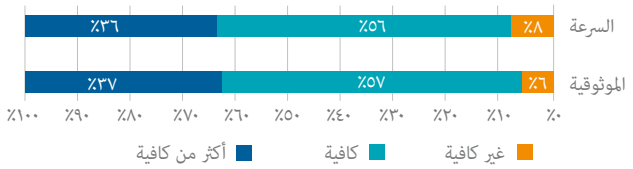

وكما جاء في تقرير عام ٢٠٢٠، أصبحت شبكة الإنترنت اللاسلكي داخل المباني البرلمانية الآن خدمة عادية. وكشفت الدراسة الاستقصائية الخاصة بهذا التقرير أن ٩٦٪ من البرلمانات وفرت إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت اللاسلكي للنواب وهو قريب من النسبة البالغة ٩٧٪ والمسجَّلة في عامي ٢٠٢٠ و٢٠١٨. وبوجه عام، توفر ٨٨٪ من البرلمانات خدمة الإنترنت اللاسلكي للموظفين.

استضافة البنية التحتية

أفادت تسعة من كل عشرة برلمانات تقريباً (٨٧٪) بأن لديها شبكة محلية، وأفاد العشر الأخير بأنه يخطط لإنشاء شبكة من هذا القبيل في غضون السنوات الثلاث المقبلة. ومن أجل دعم العمل المرن والعمل عن بعد، الذي أصبح شائعاً بشكل متزايد أثناء الجائحة وبعدها، توفر ٦٩٪ من البرلمانات وصولاً خارجياً إلى شبكتها عن طريق الشبكات الخاصة الافتراضية وتعتزم ٢١٪ أخرى القيام بذلك.

وازداد استخدام التخزين السحابي للوثائق باستمرار منذ عام ٢٠١٦ حيث انتقلت البرلمانات من الحلول المحلية فقط إلى البدائل المستندة إلى السحابة. ويبدو أن الزيادة في معدل الاعتماد قد تسارعت بسبب جائحة كوفيد-١٩. وفي عام ٢٠٢٠، بلغت نسبة البرلمانات التي أفادت باستخدام التخزين السحابي ٣٦٪، بزيادة قدرها ٨٦٪ منذ عام ٢٠١٦. وفي عام ٢٠٢٤، يبلغ هذا الرقم الآن ٦٨٪ من البرلمانات، بزيادة أخرى قدرها ٧٤٪ على مدى السنوات الأربع الماضية. وعلى الرغم من أن الطبيعة المتطورة لاعتماد الخدمات السحابية يمكن أن تجعل مقارنات الاستخدام والمشكلات في هذه السلسلة صعبة، فمن الواضح أن معدل الاعتماد قد زاد بشكل كبير.

ولقد نضج استخدام التقنيات السحابية داخل البيئات البرلمانية، وهي مستخدمة الآن للتطبيقات والوثائق. وفي الدراسة الاستقصائية الخاصة بتقرير عام ٢٠٢٤، أفادت ٣٩٪ من البرلمانات بأن التطبيقات والملفات تمت استضافتها في سحابة خاصة، وأبلغت ٣٨٪ عن استخدام الخدمات السحابية العامة (مثل Amazon Web Services)، وذكرت ٢٩٪ أنها جزء من سحابة حكومية أوسع. وأفادت بعض البرلمانات أيضاً باستخدام خدمات العديد من مقدمي الخدمات السحابية.

الشكل ٢٠ - أماكن استضافة التطبيقات والبيانات البرلمانية

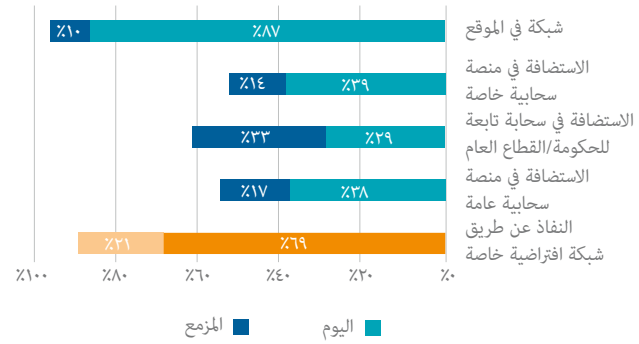

وكان متوسط عدد أنواع التطبيقات المستضافة في السحابة أربعة عبر كل البرلمانات المشمولة بالدراسة الاستقصائية. ومع ذلك، ارتفعت هذه النسبة إلى ٥,٥ للبرلمانات في البلدان المرتفعة الدخل، وانخفضت إلى ٢,٨ للبرلمانات في البلدان المنخفضة الدخل.

وإن تقسيم هذه البنية التحتية وفقاً لمكان استضافة أنواع مختلفة من التطبيقات يرسم صورة أدق للجوء البرلمانات إلى كل من الاستضافة الداخلية والخدمات السحابية. ووجدت الدراسة الاستقصائية الخاصة بهذا التقرير أعلى مستويات الاستضافة المحلية في أنواع التطبيقات التالية: قواعد البيانات (٨٨٪) وإدارة الملفات (٨٣٪) والنشر للطباعة (٨١٪) والأدوات المكتبية (٧٧٪) وإدارة المحتوى (٧١٪). وعلى العكس من ذلك، أثبتت الاستضافة السحابية أنها أكثر شيوعاً للتداول بالفيديو (٥٨٪ مقابل ٥٤٪ محلياً) وأدوات التعاون (٤٧٪) والبريد الإلكتروني (٤٢٪)، على الرغم من أن الاستضافة المحلية للبيانات والتطبيقات كانت لا تزال أكثر شيوعاً.

وتم الإبلاغ عن أدنى معدلات الاستضافة السحابية للنشر للطباعة (٦٪) وإدارة الموارد الإلكترونية (٢٢٪)، مما يشير إلى تفضيل النشر المحلي لهذه التطبيقات. وبالنسبة للتعلم الإلكتروني، كانت هناك نسب مماثلة للتعلم المحلي (٣١٪) والسحابة (٣٣٪).

وتشير هذه النتائج إلى أنه على الرغم من أن اعتماد السحابة يكتسب زخمًا، فلا تزال العديد من البرلمانات تفضل الاستضافة المحلية للتطبيقات الهامة مثل قواعد البيانات وإدارة المحتوى وإدارة الملفات والنشر. ومع ذلك، فإن الاستضافة السحابية أكثر انتشاراً لأدوات التعاون والتداول بالفيديو والبريد الإلكتروني، إذ يمكن أن تستفيد من قابلية التوسع وإمكانية الوصول التي توفرها النظم الأساسية السحابية.

الشكل ٢١ - استضافة التطبيقات بحسب النوع (٪)

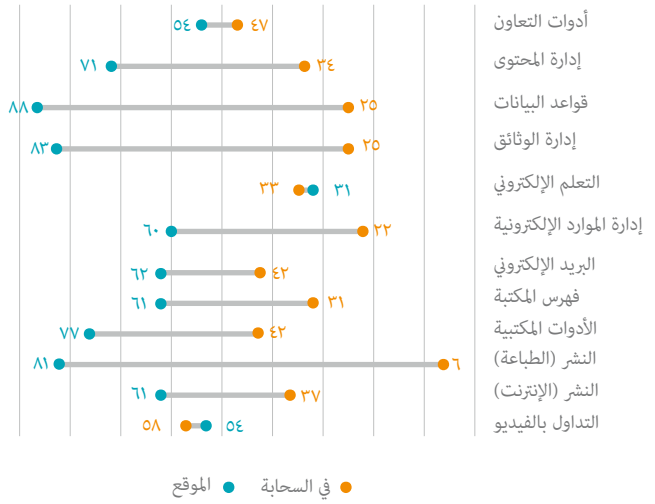

الاتفاقات على مستوى الخدمة والدعم

يُعدّ الدعم الفعال للبنية التحتية والنظم أمراً بالغ الأهمية للعمليات البرلمانية. ويُعتبر من الممارسات الجيدة للمنظمات أن يكون لديها اتفاقات على مستوى الخدمة مع الموردين، بما في ذلك الموردين الداخليين. وتضمن الاتفاقات على مستوى الخدمة الاتفاق على التوقعات المتعلقة بدعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوضيحها، مما يعزز التفاهم المتبادل ويسمح بقياس الأداء.

وفي الدراسة الاستقصائية، أفادت ما يقرب من تسعة من كل عشرة برلمانات (٨٩٪) بإبرام بعض الاتفاقات على مستوى الخدمة على الأقل مع موردين خارجيين، في حين أن ٤٦٪ لديها اتفاقات على مستوى الخدمة مع جميع مورديها الرئيسيين. وظلت هذه الأرقام ثابتة منذ عام ٢٠١٦. وفي عام ٢٠٢٠، أفادت ٢١٪ من البرلمانات المشمولة بالدراسة الاستقصائية بأن لديها اتفاق على مستوى الخدمة بين الإدارات الداخلية (كما هو الحال في

عام ٢٠١٨، ارتفاعاً من ١٣٪ في عام ٢٠١٦). وفي الدراسة الاستقصائية لعام ٢٠٢٤، بلغت هذه النسبة ١٩٪.

الأمن السيبراني

يُعدّ الأمن السيبراني قضية بارزة بالنسبة للبرلمانات، وكما نوقش في موضع آخر من هذا التقرير، فإنه يمثل أولوية عالية لتدريب المستخدمين. وقد اعتمدت ٧٠٪ من البرلمانات أو اتبعت معايير أو مبادئ توجيهية وطنية للأمن السيبراني، وتعتزم ٢١٪ منها اعتماد هذه المعايير أو المبادئ التوجيهية في المستقبل. وفي ٤١٪ من الحالات، يكون الأمن السيبراني من مسؤولية وكالة حكومية أو هيئة عامة أخرى. ولدى ٥٣٪ من البرلمانات استراتيجيتها الداخلية للأمن السيبراني، مع تخطيط ٢٦٪ أخرى لوضع استراتيجية للأمن السيبراني. وأكثر من نصف البرلمانات (٥٥٪) لديها هيكل داخلي محدد رسمياً ومسؤول عن الأمن السيبراني، و٢١٪ أخرى تخطط لإنشاء مثل هذا الهيكل.

وبوجه عام، تشير الأرقام المبينة في الجدول ١٤ إلى أن جزءاً كبيراً من البرلمانات قد اتخذ خطوات لمعالجة شواغل الأمن السيبراني عن طريق اعتماد المعايير وتوزيع المسؤوليات ووضع الاستراتيجيات وإنشاء الهياكل الداخلية. ومع ذلك، لا يزال يوجد مجال للتحسين، حيث أن نسبة ملحوظة من البرلمانات لم تنفذ مثل هذه التدابير. ومع ذلك، فإن عدد البرلمانات التي تخطط لتدابير مختلفة للأمن السيبراني كبير، مما يشير إلى أن هذا مجال سريع التطور وأنه من المحتمل إجراء المزيد من التحسينات في المستقبل.

الجدول ١٤ - تدابير الأمن السيبراني التي اعتمدتها البرلمانات

	نعم	مزمع
اعتمد البرلمان أو اتبع معايير أو إرشادات وطنية للأمن السيبراني	٧٠٪	٢١٪
الأمن السيبراني مسؤولية وكالة حكومية أو هيئة عامة أخرى	٤١٪	٥٪
البرلمان لديه استراتيجية للأمن السيبراني	٥٣٪	٢٦٪
يوجد هيكل داخلي محدد رسمياً ومسؤول عن الأمن السيبراني	٥٥٪	٢١٪

خدمات المكتبة

على الرغم من أن معظم المكتبات البرلمانية لديها الآن فهارس على الإنترنت (٧٢٪)، ونظم آلية لفهرسة المقتنيات (٦٩٪) وحفظ الموارد الرقمية (٦١٪)، فإن مستوى الأتمتة لإدارة الموارد الرقمية الأخرى يختلف اختلافاً كبيراً. وأفادت حوالي نصف البرلمانات المشمولة بالدراسة الاستقصائية بأنها نفذت نظماً لوظائف المكتبات المشتركة مثل الحصول على المنشورات المتسلسلة وطلبها (٥٣٪)، والتعامل مع قدرات إدارة الموارد الإلكترونية (٥٢٪)، ونظم الإعارة التشغيلية (٥١٪)، والحصول على المؤلفات (٤٩٪). ومع ذلك، فإن الأتمتة متخلفة في مجالات مثل إدارة الحقوق الرقمية، حيث أن ٣٤٪ فقط من البرلمانات لديها حالياً نظام آلي لإدارة الحقوق الرقمية.

وتُظهِر البيانات أن العديد من المكتبات تعمل بنشاط لزيادة قدراتها على الأتمتة، حيث تفيد التقارير بأن ٢٢٪ في مراحل التخطيط للفهارس ونظم الإعارة عبر الإنترنت، و٢٦٪ تخطط لإدارة الحقوق الرقمية. ومع استمرار المكتبات في تعزيز بنيتها التحتية التكنولوجية، يمكننا أن نتوقع زيادة اعتماد النظم الآلية لتبسيط العمليات وتوفير وصول سلس إلى المجموعات والخدمات الرقمية.

ونظراً إلى أن المكتبات البرلمانية تعتمد بشكل متزايد على الموارد الرقمية والوصول عن بُعد، فإنها تستفيد من مجموعة متنوعة من الأدوات والخدمات عبر الإنترنت لتلبية احتياجات المستخدمين. وتشترك نسبة ساحقة تبلغ ٨١٪ من المكتبات في المجلات وقواعد البيانات عبر الإنترنت، مما يوفر الوصول إلى مجموعات المحتوى الرقمي. وتعمل مواقع المكتبة (٦٤٪) والشبكات الداخلية (٧٣٪) المتاحة للأعضاء على وجه التحديد كنقاط وصول مركزية للموارد والخدمات. وتوفر العديد من المكتبات (٦٠٪) قنوات ملائمة للمستخدمين لتقديم الطلبات وطرح الأسئلة إلكترونياً. وأفادت نصف المكتبات التي شملتها الدراسة الاستقصائية بأنها قدمت خدمة تنبيه لإخطار المستخدمين بالمقتنيات الجديدة أو تحديثات الأبحاث أو غيرها من المعلومات الوجيهة التي تتوافق مع اهتماماتهم. وتشير هذه النسب المئوية إلى أن المكتبات البرلمانية تعتمد أدوات عبر الإنترنت كوسيلة لدعم مجتمعات المستخدمين، وتسهيل الوصول إلى الموارد، وتمكين الاتصال ثنائي الاتجاه والخدمات الشخصية.

الشكل ٢٢ - الأدوات الإلكترونية المتاحة لمستخدمي المكتبة

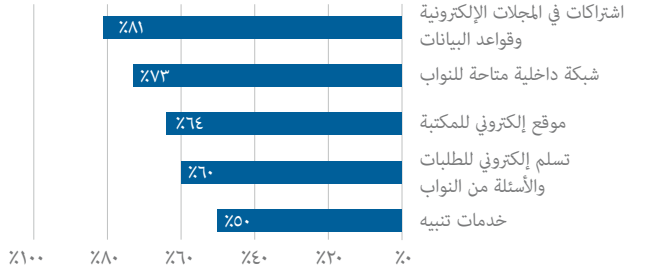

وفيما يتعلق بالتكنولوجيات الخلفية الأساسية، نفذت معظم المكتبات البرلمانية (٨٧٪) مستودعاً رقمياً لحفظ الوثائق البرلمانية والوصول إليها. وتستفيد أكثر من نصف المكتبات البرلمانية (٥٧٪) من أدوات الاكتشاف لتسهيل البحث وقدرات البحث الموحدة عبر مجموعاتها. وتساعد هذه الأدوات على تحسين تجربة المستخدم عن طريق السماح للأعضاء بالبحث في وقت واحد في مصادر بيانات متعددة مثل الفهارس وقواعد البيانات والمحفوظات والمستودعات الرقمية، والحصول على نتائج أشمل عن طريق واجهة واحدة.

ويستخدم ما يقرب من نصف المكتبات البرلمانية (٤٨٪) تكنولوجيا بيانات متصلة بالإنترنت لتحسين الوصول إلى البيانات وتكاملها. وتوفر تلك التكنولوجيا طريقة لربط مصادر البيانات المختلفة ربطاً دلالياً واستدلالياً، مما يعزز قابلية الاكتشاف والسياق بشأن المعلومات والإجراءات البرلمانية. وتوفر ٤٦٪ من المكتبات البرلمانية بيانات مفتوحة، مما يجعل بعض مجموعات البيانات متاحة للجمهور في أشكال مفتوحة وغير مسجلة الملكية. ويعزز ذلك الشفافية عن طريق السماح للمواطنين والباحثين والأطراف المعنية الأخرى بالوصول الحر إلى هذه البيانات البرلمانية وإعادة استخدامها.

وعلى الرغم من أن التخزين السحابي أقل استخداماً في المكتبات البرلمانية مما هو عليه البرلمانات بوجه عام، فقد أفادت ثلث المكتبات (٣٦٪) باستخدام هذه التكنولوجيا. وعلى الرغم من أن ١٣٪ من المكتبات - وهي نسبة ضئيلة نسبياً - تستخدم حالياً أدوات البحث وجمع المعلومات القائمة على الذكاء الاصطناعي، فمن المرجح أن ترتفع هذه النسبة مع تقدم قدرات الذكاء الاصطناعي ومع استطلاع المزيد من المكتبات سبلاً لتعزيز العمليات والخدمات عن طريق التطبيقات التي يدعمها الذكاء الاصطناعي.

الشكل ٢٣ - التكنولوجيات الخلفية الأساسية للمكتبات

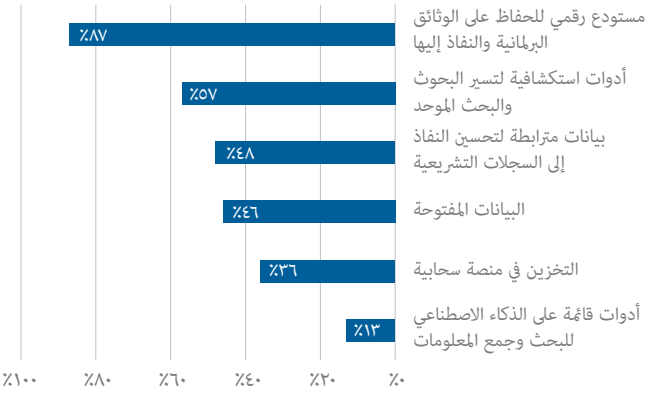

وبوجه عام، تُظهِر البيانات أن المكتبات البرلمانية تركز على الخدمات الرقمية الأساسية مثل المستودعات وأدوات الاكتشاف والوصول. ومع ذلك، تعتمد الكثير منها تكنولوجيات متقدمة أكثر مثل البيانات المرتبطة لتحسين إمكانية العثور على البيانات والسياق. وتشير المجالات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات المفتوحة إلى الاتجاهات المستقبلية المحتملة حيث تطور المكتبات باستمرار قدراتها التكنولوجية.

النظم البرلمانية

يركِّز هذا القسم على النظم البرلمانية ويقف على تنفيذ نظم تكنولوجيا المعلومات المختلفة والأدوات الرقمية التي تدعم الوظائف البرلمانية الرئيسية. ويقدم لمحة شاملة عن الاتجاهات والأنماط الجارية في رقمنة البرلمانات، ويرسم صورة للبرلمانات التي تعتمد نموذج «البرلمان الإلكتروني» الذي تم تعريفه كما يلي في *تقرير البرلمان الإلكتروني العالمي ٢٠١٨*:

> يضع البرلمان الإلكتروني التكنولوجيات والمعارف والمعايير في صميم عملياته ويجسد قيم التعاون والشمولية والمشاركة والانفتاح على الشعوب.[١٢]

وبتحليل البيانات الخاصة بعام ٢٠٢٤ ومقارنتها بالأعوام السابقة، يسلط هذا القسم الضوء على التقدم المحرز، والتفاوتات المستمرة، والتكنولوجيات الناشئة التي لديها القدرة على زيادة تحويل العمليات البرلمانية.

الجدول ١٥ - مؤشر النضج الرقمي - أعلى ١٥ برلماناً ترتيباً من حيث النظم البرلمانية

البلد	مؤشر النضج الرقمي	الحوكمة والاستراتيجية والإدارة في المجال الرقمي	البنية التحتية	النظم البرلمانية	دعم المستخدمين في البرلمان	المحتوى الرقمي والنشر	المشاركة العامة
إستونيا	٨	٥	٩	١٠	٧	٩	٥
باراغواي - مجلس النواب	٩	٦	٧	١٠	٧	٧	١٠
البحرين	٩	٨	٦	١٠	٧	٨	٩
البرازيل - مجلس الشيوخ الاتحادي	١٠	٨	٩	١٠	١٠	٩	١٠
البرازيل - مجلس النواب	١٠	٩	٧	١٠	٤	١٠	٩
البرتغال	٦	١	٧	١٠	٨	٥	٣
البرلمان الأوروبي	١٠	١٠	١٠	١٠	٣	٨	٦
بولندا - مجلس النواب	٨	٢	٧	١٠	٧	٩	٥
رومانيا	٦	١	٥	١٠	١	٦	٤
سلوفينيا	٩	٨	٥	١٠	٤	١٠	٨
فرنسا - مجلس الشيوخ	٩	٥	٨	١٠	٦	٨	١٠
إسرائيل	١٠	٦	١٠	٩	٩	١٠	٤
فنلندا	١٠	٦	١٠	٩	٧	١٠	٩
كندا - مجلس العموم	٧	٥	١٠	٩	٨	٨	٨
هنغاريا	٧	٥	٨	٩	٧	٨	١

الوظائف البرلمانية المدعومة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تقدِّم البيانات المستمدة من هذا التقرير والتقارير السابقة في السلسلة نظرة عامة شاملة على اعتماد مختلف نظم تكنولوجيا المعلومات والأدوات الرقمية التي تدعم الوظائف البرلمانية الأساسية. وتُظهِر البيانات المستقاة من الدراسة الاستقصائية لعام ٢٠٢٤ أن رقمنة الوظائف البرلمانية مستمرة، وتكشف عن تغيير محدود في الاتجاه العام مع تسليط الضوء على أن المزيد من أعمال البرلمانات أصبحت الآن رقميةً. ومن المحتمل أن تُفسَّر معظم الاختلافات بين بيانات عام ٢٠٢٤ والتقارير السابقة في السلسلة بالنمو المطرد وتغيّر العينة.

وبدءاً من الوظائف العامة، نفذ عدد كبير من البرلمانات نظم للحفاظ على قاعدة بيانات للقوانين التي تمت الموافقة عليها (٧٣٪)، وحالة/تتبع التعديلات (٥٥٪)، وحالة/تتبع مشاريع القوانين (٦٣٪)، وصياغة مشاريع القوانين، (٥١٪) وصياغة التعديلات (٥١٪). وظلت هذه الأرقام مستقرة نسبياً مقارنةً بالسنوات السابقة، مما يشير إلى أن استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات في العمليات التشريعية الأساسية استخدام راسخ.

ولدى أغلبية كبيرة من البرلمانات نظم للتقويمات والجداول الزمنية الخاصة بالجلسات العامة (٧٥٪)، والخطب والمناقشات في الجلسات

١٢ الاتحاد البرلماني الدولي، *تقرير البرلمان الإلكتروني العالمي ٢٠١٨* (جنيف: الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠١٨)، الصفحة ٥ من النسخة الإنجليزية: https://www.ipu.org/resources/publications/reports/2018-11/world-e-parliament-report-2018.

العامة (٧٢٪)، ومحاضر الجلسات العامة (٧١٪)، والتصويت في الجلسات العامة (٦٧٪). وقد انتشر الاعتماد على نطاق واسع بالنسبة للمهام المتصلة باللجان مثل التقويمات والجداول الزمنية (٦٩٪)، والتقارير (٦٣٪)، ومحاضر الجلسات (٥٧٪)، وإن كان ذلك بمستويات أقل قليلاً من الوظائف المتعلقة بالجلسات العامة.

ومن مجالات النمو البارزة استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات لإدارة الأسئلة المطروحة على الحكومة، حيث أبلغت ٥٨٪ من البرلمانات عن مثل هذه القدرات في عام ٢٠٢٤، ارتفاعاً من ٤٦٪ في عام ٢٠٢٠ و٥٠٪ في عام ٢٠١٦.

وبالانتقال إلى وظائف المكتبات والمحفوظات، نفذت ٧٤٪ من البرلمانات نظم للحفظ الرقمي للوثائق البرلمانية، و٦١٪ لإدارة موارد المكتبات. وظلت النسبتان مستقرتين نسبياً أو أظهرتا زيادات طفيفة مقارنةً بالسنوات السابقة، مما يدل على أهمية الحفاظ على المعلومات البرلمانية وإتاحة الوصول إليها.

وفيما يتعلق بموضوع الشفافية المالية، فإن ٤١٪ من البرلمانات لديها نظم معمول بها للإفصاح المالي عن مصالح النواب، وهي زيادة طفيفة عن السنوات السابقة. وتوجد نظم لإدارة المخصصات المالية للنواب (مثل الرواتب والميزانيات) في ٦٣٪ من البرلمانات. وظل اعتماد نظم الإدارة المالية (٨٢٪) وإدارة الموارد البشرية (٧٧٪) مرتفعاً باستمرار على مر السنين.

الجدول ١٦ - رقمنة المجالات الوظيفية، ٢٠٠٨-٢٠٢٤

	٢٠٢٤	٢٠٢٠	٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠٠٨[١٣]
وظائف الجلسة العامة					
صياغة التعديلات	٥١٪	٤٦٪	٤٦٪	٤٥٪	-
حالة/تتبع التعديلات	٥٥٪	٥٥٪	٥٥٪	٥٥٪	٦٤٪
تحليل الميزانية المقترحة للحكومة	٣٠٪	-	-	-	-
صياغة مشاريع القوانين	٥١٪	٥٠٪	٤٤٪	٤٢٪	-
حالة/تتبع مشاريع القوانين	٦٣٪	٦٣٪	٦٥٪	٦٤٪	-
قاعدة بيانات القوانين التي أقرها البرلمان	٧٣٪	٧٥٪	٦٩٪	٧٤٪	-
محاضر الجلسات العامة	٧١٪	٦٩٪	٨٤٪	٧٩٪	٧٠٪
التقويمات والجداول الزمنية للجلسات العامة	٧٥٪	٧٣٪	٧٥٪	٧٨٪	٥٩٪
الخطب والمناقشات في الجلسات العامة	٧٢٪	٧٣٪	٧٥٪	٧٨٪	٧٠٪
التصويت في الجلسات العامة	٦٧٪	٦٦٪	٦٩٪	٦٧٪	٦٥٪
الأسئلة المطروحة على الحكومة	٥٨٪	٤٦٪	٥٨٪	٥٠٪	٥٢٪
مهام اللجان					
التقويمات والجداول الزمنية للجان	٦٩٪	٦٨٪	٧٠٪	٧٠٪	-
تقارير اللجان	٦٣٪	٦٨٪	٧١٪	٧٢٪	٦٤٪
تصويت اللجان	٢٧٪	٢١٪	٣٠٪	-	
محاضر اجتماعات اللجان	٥٧٪	٦٠٪	٦٧٪	٦٨٪	٦٣٪
وظائف الإدارة والدعم					
الأرشيف الرقمي للوثائق البرلمانية	٧٤٪	٧٩٪	٧١٪	٦٨٪	-
الإفصاح المالي عن مصالح النواب	٤١٪	٣٦٪	٣٦٪	٣٨٪	-
الإدارة المالية	٨٢٪	٨١٪	٧٨٪	٧٦٪	-
إدارة الموارد البشرية	٧٧٪	٨٠٪	٧٨٪	٧٧٪	٧٠٪
إدارة موارد المكتبات	٦١٪	٦٥٪	٧١٪	٥٩٪	-
إدارة المخصصات المالية للنواب	٦٣٪	-	-	-	-
فهرس المكتبة على الإنترنت	٦٩٪	٦٥٪	٦٥٪	٥٧٪	-

وتوجد اختلافات في اعتماد التكنولوجيا بحسب المنطقة ومستوى دخل البلد. ويبلغ متوسط عدد المجالات الوظيفية التي تدعمها نظم تكنولوجيا المعلومات (من ٢٢ مجالاً مدرجا في الدراسة الاستقصائية) ١٣ مجالاً. ومع ذلك، يرتفع هذا العدد إلى ١٧ للبرلمانات في أوروبا و١٦ في الأمريكتين، ولكنه ينخفض بشكل كبير إلى ١٠ برلمانات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. والعدد في منطقة المحيط الهادئ أقل من ذلك، إذ يبلغ تسعة برلمانات. وفضلاً عن ذلك، فإن إدراج أستراليا ونيوزيلندا - وهما برلمانان يتمتعان بموارد جيدة وقاما باستثمارات كبيرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - يشوه هذه البيانات، مما يعني أن الوضع في المنطقة أسوأ بكثير في الواقع: فبدونهما، يكون المتوسط الإقليمي ٤ فقط من أصل ٢٢ مجالاً وظيفياً تغطيها نظم تكنولوجيا المعلومات. وتنشأ اختلافات مماثلة بالنسبة للبرلمانات في البلدان المنخفضة الدخل، حيث تدعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ما متوسطه ١٠ مجالات وظيفية، مقابل ١٧ مجالاً في البلدان المرتفعة الدخل. وأما البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى فكانت أسوأ حالاً، حيث تُدعم تسعة مجالات وظيفية في المتوسط.

ويُظهِر هذا التقرير تقدماً مطرداً واعتماداً واسع النطاق لنظم تكنولوجيا المعلومات عبر مختلف الوظائف البرلمانية. وتؤكد معدلات الاعتماد المتسقة أو المتزايدة في معظم الوظائف الاعتراف بالقيمة التي تقدمها هذه النظم في تعزيز الكفاءة والشفافية وإمكانية الوصول داخل العمليات البرلمانية. ومع استمرار تطور التكنولوجيا، من المعقول توقع المزيد من التقدم والتكامل في نظم تكنولوجيا المعلومات بغية دعم الاحتياجات المتغيرة باستمرار للبرلمانات الحديثة. وستنظر الأقسام التالية من هذا التقرير في استخدام الأدوات الرقمية في وظائف برلمانية محددة.

إدارة الوثائق

تستخدم العديد من البرلمانات الأدوات الرقمية في العملية التشريعية. ويمتد ذلك من البرمجيات «المكتبية» إلى نظم الإدارة التشريعية التي تعمل بكامل طاقتها والتي تساعد البرلمانات على إدارة الأنشطة التشريعية وتتبعها وأتمتتها. والغرض الأساسي من نظم الإدارة التشريعية هو تسهيل الأداء السلس للعمليات البرلمانية، وتعزيز الشفافية، وتحسين إمكانية الوصول إلى المعلومات للنواب والموظفين والجمهور.

١٣ كانت صياغة هذا السؤال مختلفة قليلاً في استبيان عام ٢٠٠٨ وقد عُدِّلت مجدداً في عام ٢٠٢٤.

وأفادت ٥٧٪ من البرلمانات المشمولة بالدراسة الاستقصائية بأن لديها نظاماً لإدارة نصوص مشاريع القوانين في شكل رقمي أثناء انتقالها عبر العملية التشريعية، ارتفاعاً من ٤٩٪ في عام ٢٠٢٠، ومن ٥٥٪ في عام ٢٠١٨.

الجدول ١٧ - وظائف نظام إدارة الوثائق

الوظيفة	٪
إدارة تدفقات العمل	٧٤٪
تبادل البيانات مع النظم الأخرى خارج البرلمان	٥٤٪
القدرة على التعامل مع جميع الإصدارات الممكنة من مشروع القانون	٧٧٪
القدرة على التعامل مع التعديلات الخاصة بأعمال اللجان	٦٩٪
القدرة على التعامل مع التعديلات الخاصة بأعمال الجلسات العامة	٧٥٪
إظهار التغييرات في مشروع القانون الذي سيجريه التعديل	٥٢٪
إدماج جميع الإجراءات التي يتخذها البرلمان بشأن مشاريع القوانين	٧٥٪

ومن بين البرلمانات التي لديها نظام لإدارة مشاريع القوانين، ٧٧٪ لديها نظام يمكنه التعامل مع جميع إصدارات مشروع القانون طوال دورة حياته. واستكمالاً لذلك، فإن ٧٥٪ لديها نظام يمكن أن يتضمن التعديلات التي أُدخلت في أثناء الجلسات العامة وحصة متساوية لديها نظام يمكنه الاحتفاظ بسجلات شاملة لجميع الإجراءات البرلمانية المتخذة بشأن مشروع قانون. وتؤكد معدلات الاعتماد المرتفعة هذه أهمية التحكم في الإصدارات وإدارة التعديل ومسارات التدقيق في نظم إدارة مشاريع القوانين الحديثة. وفضلاً عن ذلك، فإن ٧٤٪ من البرلمانات لديها نظم لتدفقات العمل في أنظمتها، مما يتيح التنسيق الفعال للمهام والإشراف على العمليات. والقدرة على التعامل مع التعديلات الخاصة بأعمال اللجان معتمدة على نطاق واسع، حيث أن ٦٩٪ من البرلمانات لديها نظام يدعم هذه الوظيفة، مما يؤكد بشكل أكبر أهمية دمج التغييرات بسلاسة من مختلف مراحل العملية التشريعية.

وعلى الرغم من أن الميزات الأساسية لإدارة مشاريع القوانين ممثلة بشكل جيد، فتوجد فرص للنمو في مجالات محددة. فإن ٥٤٪ فقط من البرلمانات لديها حالياً نظم يمكنها تبادل البيانات مع النظم الخارجية. ويمكن لهذا التكامل المحدود أن يعوق التبادل السلس للمعلومات والتعاون مع الأطراف المعنية الأخرى.

ومن الجدير بالذكر أن القدرة على العرض المرئي لكيفية تعديل نص مشروع القانون موجودة في ٥٢٪ فقط من النظم البرلمانية. ويمكن أن يؤدي تعزيز هذه الميزة إلى تحسين الشفافية والفهم بشكل كبير، مما يتيح للأطراف المعنية فهم الآثار المترتبة على التغييرات المقترحة بسهولة أكبر.

وبوجه عام، أحرزت البرلمانات تقدماً كبيراً في تنفيذ نظم محكمة لإدارة مشاريع القوانين ذات وظائف شاملة. ومع ذلك، فإن الشكل ٢٤ يذكّر تذكيراً صارخاً بأن البرلمان الرقمي الحديث، الذي يعتمد على أدوات رقمية معقدة لدعم الوظائف التشريعية، ليس نموذجاً عالمياً، ويوجد في المقام الأول في البرلمانات في البلدان ذات الدخل المرتفع. وعلى العكس من ذلك، فإن الاحتمال أقل بكثير أن يكون لدى البرلمانات في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى برامج إدارة تشريعية: فإن ٧٥٪ من البرلمانات في البلدان المنخفضة الدخل و٧٦٪ من البرلمانات ذات الدخل المتوسط الأدنى ليس لديها برامج من هذا القبيل. وفي المقابل، لدى ٨٣٪ من البرلمانات في البلدان المرتفعة الدخل نظام من هذا النوع.

الشكل ٢٤ - توزيع نظم إدارة مشاريع القوانين بحسب مستوى دخل البلد

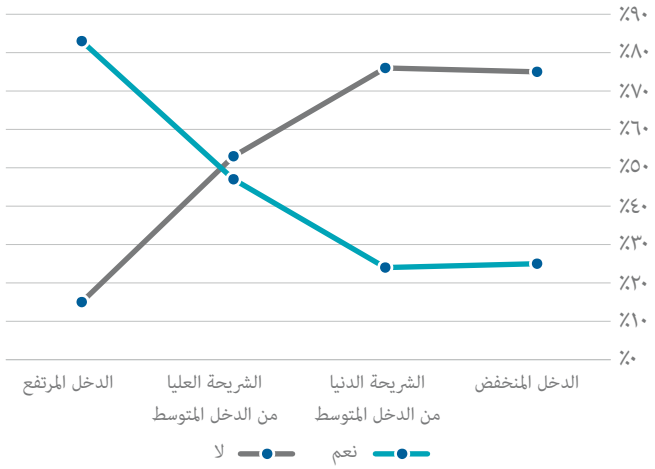

نظم التصويت

لم تشهد نظم التصويت التي تستخدمها البرلمانات سوى تغيير طفيف منذ عام ٢٠٢٠. والاستثناء الملحوظ هو أن التصويت عن بُعد في الجلسات العامة أصبح ممكناً الآن في ٢٠٪ من البرلمانات، ارتفاعاً من ١١٪ في عام ٢٠٢٠. ومن المحتمل أن يكون هذا إرثاً من جائحة كوفيد-١٩ عندما أدخلت العديد من البرلمانات إمكانية التصويت عن بُعد. وتُظهِر بيانات عام ٢٠٢٤ انخفاضاً اسمياً عن ٢٢٪ من البرلمانات التي استخدمت تطبيقات التصويت عن بعد في عام ٢٠٢٢.

وأكثر من نصف البرلمانات بقليل (٥١٪) تتبع نظام تصويت يدوي في الجلسات العامة. ويمثل ذلك انخفاضاً مستمراً في التصويت اليدوي على مر السنين، من ٧٨٪ في عام ٢٠١٨ ومن ٥٨٪ في عام ٢٠٢٠. ولدى ١٩٪ من البرلمانات نظام تصويت يدوي في الجلسات العامة ولكن مع إحصاء إلكتروني للأصوات. والتصويت اليدوي أكثر انتشاراً في اللجان، حيث تستخدم ٨٠٪ من البرلمانات المشمولة بالدراسة الاستقصائية هذا النهج.

وإضافةً إلى التصويت اليدوي، تستخدم ٤٥٪ من البرلمانات أزرار التصويت في المقاعد المخصصة، ولكن ١٠٪ فقط تستخدم محطة تصويت مخصصة في المجلس (أو بالقرب منه). ولدى العديد من البرلمانات طرق متعددة للتصويت، ويمكن أن تعتمد الطريقة المستخدمة على طبيعة التصويت الجاري.

الشكل ٢٥ - أساليب التصويت

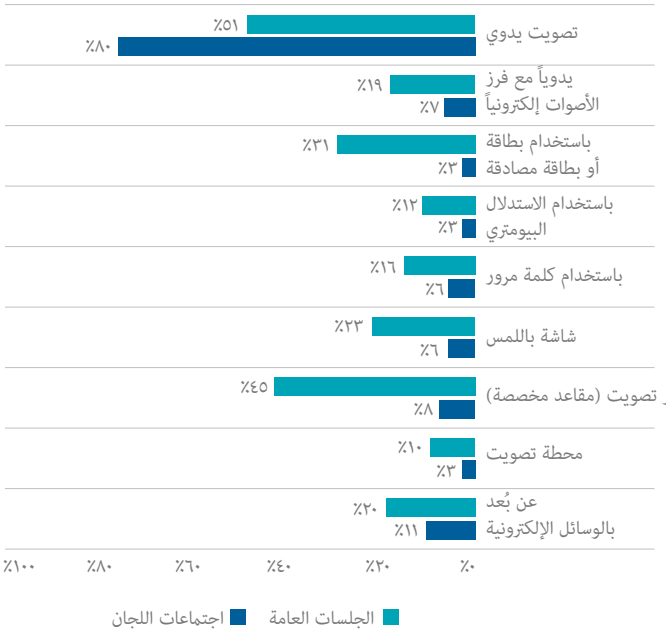

المحضر الحرفي الرسمي

توفر البيانات الواردة في سلسلة التقارير هذه نظرة ثاقبة على الأساليب المستخدمة لتسجيل المحضر الحرفي الرسمي لإجراءات الهيئات البرلمانية عبر السنوات المختلفة. وفي عام ٢٠٢٤، كانت الطريقة الأكثر انتشاراً هي التسجيل بتنسيق رقمي باستخدام الحاسوب، حيث استخدمت ٦٢٪ من البرلمانات هذا النهج. وظلت هذه الطريقة شائعة على مر السنين، مع تقلبات طفيفة تتراوح بين ٥٧٪ في عام ٢٠١٠ و٧١٪ في عام ٢٠١٨.

وبلغت نسبة البرلمانات التي أبلغت عن استخدام تكنولوجيا التعرف على الكلام للتسجيل في نسق رقمي ٣١٪ في عام ٢٠٢٤، مما يمثل زيادة كبيرة عن السنوات السابقة (ارتفاعاً من ٢٥٪ في عام ٢٠٢٠، و١٤٪ في عام ٢٠١٨، و٨٪ في عام ٢٠١٠). ومن المحتمل أن يكون هذا الاتجاه التصاعدي مدفوعاً بالتقدم في دقة وكفاءة نظم التعرف على الكلام، فضلاً عن زيادة توافر هذه الأدوات.

وعلى العكس من ذلك، فإن الطريقة الأكثر تقليدية للتسجيل باليد والنسخ إلى نسق رقمي قد انخفضت بشكل مطرد على مر السنين. وفي عام ٢٠٢٤، أفادت ٢٦٪ فقط من البرلمانات بأنها استخدمت هذه الطريقة، وهو انخفاض كبير من ٤٧٪ في عام ٢٠١٠. ويشير هذا الانخفاض الواضح في أساليب التسجيل اليدوي إلى تحول نحو عمليات مبسطة ومؤتمتة أكثر في إطار إجراءات إعداد التقارير البرلمانية.

وظل استخدام آلات الاختزال مستقراً نسبياً، حيث أبلغت ١٤٪ من البرلمانات عن استخدام هذه الطريقة في عام ٢٠٢٤، بزيادة طفيفة بالمقارنة مع ١٣٪ في عام ٢٠٢٠ ولكنها متسقة مع عامي ٢٠١٦ و٢٠١٢ عندما كان معدل الاعتماد ١٥٪.

وبوجه عام، تسلط البيانات الضوء على وجود توجه نحو اعتماد أساليب التسجيل الرقمي، ولا سيما استخدام الحواسيب، وعلى نحو متزايد، تكنولوجيا التعرف على الكلام. وإن الشعبية المتزايدة لتكنولوجيا التعرف على الكلام جديرة بالملاحظة وتشهد على التقدم المستمر في هذا المجال والفوائد المحتملة التي تقدمها من حيث الكفاءة. ومن المرجح أن يتسارع هذا الاتجاه في المستقبل، حيث أن التقدم في الذكاء الاصطناعي يزيد من تعزيز قدرات أدوات التعرف على الكلام ودقتها.

الشكل ٢٦ - تدوين المحضر الحرفي الرسمي

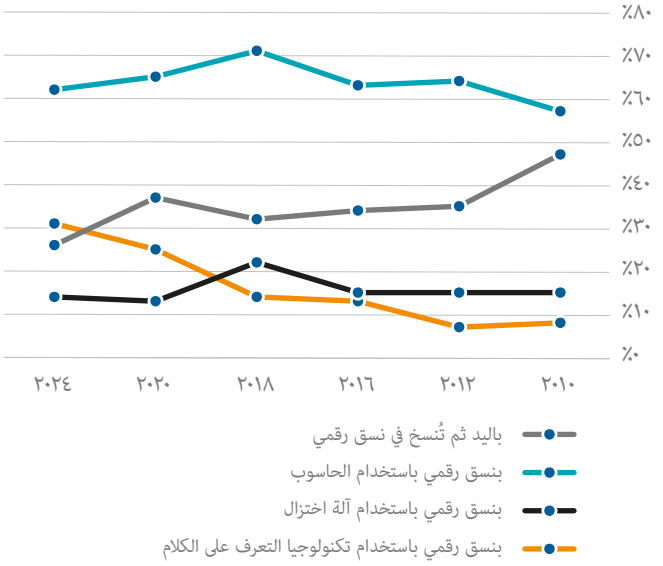

النظم السمعية/البصرية

يحدث البث المباشر (أو البث شبه المباشر) للأعمال البرلمانية من قاعة الجلسات العامة في ٨٧٪ من البرلمانات، و٧٢٪ من البرلمانات تسجل تلقائياً وقائع الجلسة العامة، و٩٪ تنظر في القيام بذلك.

وتستخدم معظم البرلمانات الآن شاشات عرض كبيرة في قاعات الجلسات العامة (٨٠٪) و/أو اجتماعات اللجان (٧٨٪). وتستخدم هذه الشاشات بشكل أساسي لعرض المعلومات في أثناء الجلسات البرلمانية، بما في ذلك النصوص (٦٩٪) والرسومات (٦٤٪) وبث الفيديوهات (٦٤٪) في الجلسة العامة. ومع ذلك، فإن استخدام الشاشات الكبيرة أقل شيوعاً في قاعات اللجان، حيث يتوفر بث الفيديو في ٥٥٪ فقط من البرلمانات. والاستثناء هو الاجتماعات بالفيديو التي هي متاحة لما نسبته ٦٧٪ من البرلمانات ولكن في ٤٨٪ فقط من الحالات في الجلسات العامة. ويقتصر دخول قاعة الجلسات العامة على النواب، في حين أن اللجان غالباً ما تجمع الأدلة من شهود خارجيين.

الجدول ١٨ - استخدام شاشات العرض الكبيرة في الجلسات العامة واجتماعات اللجان

	الجلسات العامة	اجتماعات اللجان
بث الفيديوهات	٦٤٪	٥٥٪
النصوص	٦٩٪	٦٦٪
الرسومات	٦٤٪	٦٢٪
الصور الثابتة	٥٧٪	٥٤٪
التداول بالفيديو	٤٨٪	٦٧٪

وكما جاء في التقارير السابقة، يوفر التداول بالفيديو طريقة موثوقاً بها لزيادة تنوع الشهود أمام اللجان، وييسر وصول الجمهور إلى تلك الاجتماعات. ومن المرجح نسبياً استخدام التداول بالفيديو في أوروبا (أفادت ٣٣٪ من البرلمانات الأوروبية المشمولة بالدراسة الاستقصائية بأنها استخدمت تلك الوسيلة في جلساتها العامة و٥٥ في اجتماعات اللجان). ومن غير المرجح أن تُستخدم تلك الوسيلة في آسيا (٥٪ في الجلسات العامة، و١١٪ في اجتماعات اللجان)، وفي منطقة المحيط الهادئ (٧٪ في الجلسات العامة)، وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (٩٪ في اجتماعات اللجان).

الجدول ١٩ - استخدام التداول بالفيديو بحسب المنطقة

	الجلسات العامة	اجتماعات اللجان
الأمريكتان	٢٠٪	٢٢٪
آسيا	٥٪	١١٪
أوروبا	٣٣٪	٥٥٪
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	١١٪	٩٪
المحيط الهادئ	٧٪	١٣٪
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٢٤٪	٣١٪

الأرشفة والحفظ

يُعدّ الحفاظ على الوثائق البرلمانية في أشكال رقمية جانباً حاسمًا من جوانب الحوكمة الحديثة، مما يضمن طول عمر السجلات التشريعية الحاسمة الأهمية وإمكانية الوصول إليها. وأفادت ٥٢٪ من البرلمانات المشمولة بالدراسة الاستقصائية لعام ٢٠٢٤ بأن لديها سياسة رسمية للحفظ الرقمي، ارتفاعاً من ٤٥٪ في عام ٢٠٢٠ ومن ٣٣٪ في عام ٢٠١٨. و٣٠٪ أخرى من البرلمانات في مراحل التخطيط لوضع مثل هذه السياسة، مما يدل على ارتفاع محتمل في اعتماد استراتيجيات الحفظ الرقمي في المستقبل.

وبالانتقال إلى تنفيذ المحفوظات الرقمية، تكشف البيانات عن تركيز قوي على الحفاظ على الوثائق البرلمانية المعاصرة. وقد أنشأت ٦٩٪ من البرلمانات بالفعل محفوظات رقمية لهذا الغرض، مما يؤكد الأهمية المعطاة لصون السجلات التشريعية الحالية وإتاحة الوصول إليها. وتخطط ٢٥٪ من البرلمانات لإنشاء محفوظات رقمية مماثلة.

وعلى الرغم من أن الحفاظ على الوثائق البرلمانية التاريخية أمر بالغ الأهمية بالقدر نفسه، فإن معدل الاعتماد يتخلف قليلاً عن معدل المحفوظات المعاصرة ويبلغ ٥٦٪. وقد يكون أحد أسباب ذلك هو أن الحفاظ على الوثائق التاريخية غالباً ما ينطوي على رقمنة المحفوظات اليدوية. وأفادت ٢١٪ من البرلمانات بأنها تخطط لإدخال محفوظات رقمية للسجلات التشريعية التاريخية، لكن نسبة صغيرة ولكن ليست ضئيلة من البرلمانات (١٥٪) أفادت بأنها لم تنشئ أو تخطط بعد لإنشاء محفوظات رقمية للوثائق التاريخية. وقد تساهم عوامل مختلفة، مثل قيود الموارد، والقيود التكنولوجية، وإعطاء الأولوية للسجلات المعاصرة على السجلات التاريخية، في هذه الفجوة.

الشكل ٢٧ - السياسات والممارسات المتعلقة بالمحفوظات الرقمية

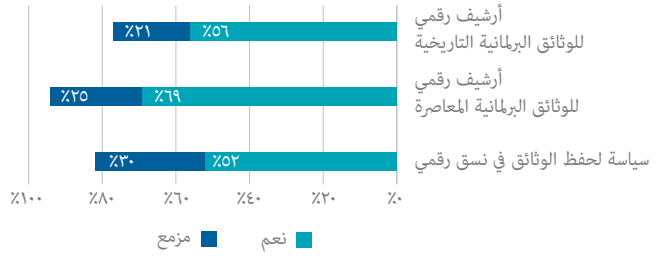

وبوجه عام، تسلط البيانات الضوء على التزام البرلمانات بالحفظ الرقمي للوثائق التشريعية، المعاصرة والتاريخية على حد سواء، وتؤكد أهمية وجود سجلات تاريخية يمكن الوصول إليها.

الذكاء الاصطناعي

توفر بيانات الدراسة الاستقصائية نظرة ثاقبة بشأن الاستخدام الحالي والمخطط له للذكاء الاصطناعي في مختلف العمليات البرلمانية الداخلية. وعلى الرغم من أن اعتماد الذكاء الاصطناعي في هذا المجال لا يزال في مراحله المبكرة، تكشف البيانات عن اهتمام متزايد بالاستفادة من هذه التكنولوجيا التحويلية عبر مجالات وظيفية متعددة، مع تخطيط المزيد من البرلمانات للقيام بذلك. وفي الوقت الحاضر، تستخدم ٢٩٪ من البرلمانات شكلاً من أشكال وظائف الذكاء الاصطناعي، ارتفاعاً من ١٠٪ في عام ٢٠٢٠. وأحد الاختلافات الرئيسية في هذا الصدد هو أن هذه النظم أقل احتمالاً لأن تعتبر تجريبية، كما كانت في عام ٢٠٢٠، ومن المرجح الآن أن تكون نظم إنتاج تُستخدم بانتظام.

وأحد المجالات التي اكتسبت فيها الذكاء الاصطناعي زخمًا ملحوظاً هو تدوين الإجراءات البرلمانية. وفي الوقت الحالي، تستخدم ٢٠٪ من البرلمانات الذكاء الاصطناعي لهذا الغرض. ومن المرجح أن تزداد هذه النسبة مع تحسن الجودة والدقة، كما ذُكر في موضع آخر من هذا التقرير، وأفاد عدد كبير من البرلمانات المشمولة بالدراسة الاستقصائية (٤٤٪) بأن لديه خططاً لتنفيذ الذكاء الاصطناعي لأغراض النسخ في المستقبل.

وبالمثل، يجري النظر في الذكاء الاصطناعي لأغراض الترجمة، حيث تستخدمه ١٠٪ من البرلمانات حالياً وتخطط ٣٨٪ إضافية للقيام بذلك. ويسلط هذا الاتجاه الضوء على الاعتراف بقدرات التكنولوجيا في تذليل العوائق اللغوية وتسهيل التواصل الفعال داخل البيئات البرلمانية المتعددة اللغات.

والأمن السيبراني مجال آخر تدعم فيه الذكاء الاصطناعي البرلمانات، حيث تستخدمه ١٥٪ من البرلمانات بالفعل و٣٥٪ تخطط للقيام بذلك. ومع استمرار تطور التهديدات السيبرانية، قد تُعدّ قدرة الذكاء الاصطناعي على اكتشاف الأنماط والحالات الشاذة المعقدة والاستجابة لها قدرة لا تقدر بثمن في تعزيز تدابير الأمن السيبراني.

ومع ذلك، تكشف البيانات عن تردد ملحوظ في اعتماد الذكاء الاصطناعي للوظائف التشريعية الأساسية. ويستخدم ٣٪ فقط من البرلمانات حالياً

الذكاء الاصطناعي لصياغة مشاريع القوانين وإدارة التعديلات، مع تفكير ٢٧٪ في القيام بذلك في المستقبل.

وبالمثل، يستخدم ٣٪ فقط من البرلمانات الذكاء الاصطناعي لتحليل إسهامات المواطنين، على الرغم من أن ٢٧٪ لديها خطط للنظر في ذلك في المستقبل. وهذا أحد المجالات حيث يمكن أن يثبت الذكاء الاصطناعي أنه أداة قوية وتحويلية، مما يسمح للبرلمانات بتوسيع مشاوراتها العامة وفهم كميات كبيرة من البيانات النوعية، وإن كان ذلك بإشراف بشري مناسب.

الشكل ٢٨ - اعتماد الذكاء الاصطناعي داخل البرلمانات

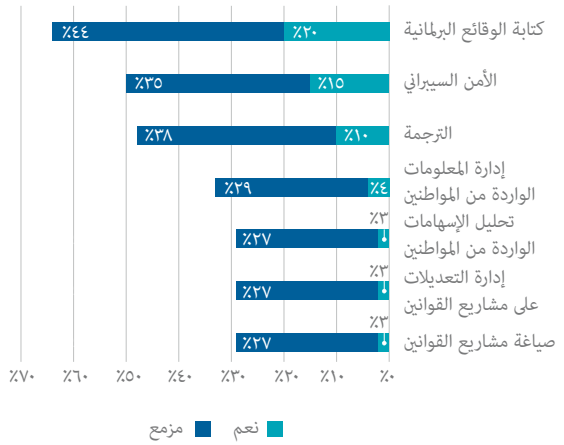

وبوجه عام، على الرغم من أن معدلات اعتماد الذكاء الاصطناعي الحالية في العمليات البرلمانية منخفضة نسبياً، فتُظهِر البيانات أن نسبة كبيرة من البرلمانات تخطط بنشاط لدمج الذكاء الاصطناعي في وظائف مختلفة. وبالنظر إلى المناقشة السابقة بشأن ظهور اللوائح والمبادئ التوجيهية الخاصة بالذكاء الاصطناعي، يشير هذا الاتجاه إلى أن البرلمانات تدرك بشكل متزايد إمكانات الذكاء الاصطناعي لتعزيز الكفاءة والدقة والقدرات في مجال صنع القرار داخل المنظومة البرلمانية. ومع ذلك، فإن المخاوف بشأن العواقب السلبية المحتملة والمخاطر المرتبطة بهذه التكنولوجيا تبطئ الاعتماد. ومع استمرار التكنولوجيات القائمة على الذكاء الاصطناعي في النضوج واكتساب الثقة، فمن المعقول أن نتوقع أن تشير التقارير المستقبلية إلى زيادة مطردة في معدلات الاعتماد في مختلف العمليات البرلمانية.

دعم المستخدمين في البرلمان

ينظر هذا القسم في الوضع الحالي لدعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المقدَّمة إلى النواب والموظفين البرلمانيين. ويتعمق في توفير الأجهزة والبرمجيات وخدمات دعم المستخدمين، ويسلط الضوء على الاختلافات بين البرلمانات في البلدان المرتفعة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل. ويقف على أولويات التدريب والتطوير لكل من النواب وموظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع التركيز بخاصةٍ على الأهمية الحاسمة للتوعية بالأمن السيبراني والشهادات التقنية. وبتحليل هذه الجوانب الرئيسية، يقدِّم التقرير رؤى قيمة بشأن كيفية ضمان البرلمانات أن يكون النواب والموظفون مجهزين تجهيزاً جيداً ومدربين تدريباً مناسباً للتعامل مع الواقع التكنولوجي الجديد والمتطور.

الجدول ٢٠ - مؤشر النضج الرقمي - أعلى ١٥ برلماناً ترتيباً من حيث دعم المستخدمين في البرلمان

البلد	مؤشر النضج الرقمي	الحوكمة والاستراتيجية والإدارة في المجال الرقمي	البنية التحتية	النظم البرلمانية	دعم المستخدمين في البرلمان	المحتوى الرقمي والنشر	المشاركة العامة
البرازيل - مجلس الشيوخ الاتحادي	١٠	٨	٩	١٠	١٠	٩	١٠
جنوب أفريقيا	٨	٩	١٠	٨	١٠	٤	٥
سورينام	٦	٨	٨	٤	١٠	٤	٧
النمسا	٩	٧	٩	٦	١٠	٨	١٠
إثيوبيا	٢	٣	٣	٣	٩	٣	٢
إسرائيل	١٠	٦	١٠	٩	٩	١٠	٤
أيرلندا	١٠	٩	١٠	٦	٩	٩	٩
إيطاليا - مجلس الشيوخ	٩	٦	٩	٨	٩	٩	٦
البحرين	٦	٦	٨	٧	٩	٣	٤
جمهورية كوريا	٨	٨	٦	٨	٩	٦	٧
فيجي	٧	٧	٧	٥	٩	٦	٧
قبرص	٤	٤	٤	٥	٩	٤	٤
كازاخستان	٦	٥	٣	٣	٩	٤	٨
كندا - مجلس الشيوخ	١٠	١٠	٨	٦	٩	٦	٦
أستراليا	٨	٧	٩	٨	٨	٦	٧

توفير المعدات والأدوات والدعم

إن توفير العتاد والتطبيقات وخدمات دعم المستخدمين للنواب قوي في معظم البرلمانات. وإجمالاً، توفر ٩٦٪ من البرلمانات عتاداً مكتبياً و/أو محمولاً، وتوفر ٩٠٪ منها بعض التطبيقات على الأقل، بما في ذلك أدوات لعقد الاجتماعات عن بعد، والأدوات المكتبية، والوصول إلى برمجيات الإدارة التشريعية. وأفادت ٩٧٪ من البرلمانات التي شملتها الدراسة الاستقصائية بأنها تقدم تدريباً على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الدعم للنواب، في حين تقدم ١٠٪ منها خدمة محادثة قائمة على الذكاء الاصطناعي كجزء من حزمة دعم المستخدمين.

وتزود معظم البرلمانات النواب بحواسيب مكتبية أو محمولة، لكن نصفها فقط يزودهم بأجهزة محمولة. ومن المرجح أن توفر البرلمانات في البلدان المرتفعة الدخل العتاد (٩٨٪) مقارنة بتلك الموجودة في البلدان المنخفضة الدخل (٨٨٪)، ومن المرجح أن توفر التطبيقات (٩٨٪ مقابل ٧٥٪).

الجدول ٢١ - توفير العتاد والتطبيقات وخدمات الدعم

	٪
العتاد	
الحواسيب المكتبية أو المحمولة	٨٧٪
الأجهزة المحمولة	٥٠٪
البرمجيات والتطبيقات	
خطط البيانات	٣٧٪
الأدوات المكتبية للعمل عن بُعد	٥٩٪
أدوات الاجتماعات عن بُعد	٦٨٪
أدوات التصويت عن بُعد	٢٢٪
أدوات التوقيع الرقمي	٢٩٪
بوابة الشبكة الداخلية	٦٨٪
نظام إدارة الوثائق التشريعية	٥٢٪
قواعد بيانات البحوث البرلمانية	٥٦٪
دعم المستخدمين	
أدوات/روبوتات قائمة على الذكاء الاصطناعي لمساعدة النواب	١٠٪
التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٧٥٪
مكتب دعم/مساعدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٩٥٪

وتميل البرلمانات الأكبر حجمًا إلى توفير مجموعة واسعة من المعدات والأدوات مقارنة بالبرلمانات الأصغر. وبصفة عامة، فإن البرلمانات في الأمريكتين وآسيا وأوروبا ومنطقة المحيط الهادئ تعد نوابها بطريقة أفضل من تلك الموجودة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

الجدول ٢٢ - توفير العتاد والتطبيقات وخدمات الدعم بحسب مستوى دخل البلد

مستوى دخل البلد		العتاد	التطبيقات	خدمات الدعم
كل البرلمانات		*٩٦٪*	*٩٠٪*	*٩٧٪*
الدخل المرتفع		٩٨٪	٩٨٪	٩٦٪
الشريحة العليا من الدخل المتوسط		٩٧٪	٩٠٪	٩٧٪
الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط		٩٢٪	٨٠٪	١٠٠٪
الدخل المنخفض		٨٨٪	٧٥٪	٨٨٪

تدريب النواب

تقدم ثلاثة أرباع البرلمانات (٧٥٪) شكلاً من أشكال التدريب أو التوجيه للنواب، و٨٢٪ تقدم ذلك للموظفين. وبالنسبة للغالبية العظمى من البرلمانات التي تقدم التدريب للنواب، فإن الأولويات واضحة. والأولوية القصوى، التي ذكرتها ٨٢٪ من البرلمانات، هي التدريب على استخدام النظم والتطبيقات البرلمانية. ويلي ذلك ٦٥٪ من البرلمانات التي تعتبر التدريب في مجال الأمن السيبراني والمسائل الأخرى المتصلة به أولوية. ويُعدّ التدريب على وسائل التواصل الاجتماعي أولوية منخفضة نسبياً، حيث ذكرته ١٩٪ فقط من البرلمانات المشمولة بالدراسة الاستقصائية - وهي نسبة أعلى قليلاً من ١٦٪ من البرلمانات التي تعطي الأولوية لتدريب النواب في مجال الذكاء الاصطناعي. وقد تبدو هذه النسبة منخفضة، ولكن نظراً إلى أن الذكاء الاصطناعي مجال سريع التقدم، فإنها نسبة مرتفعة ومن المرجح أن ترتفع أكثر في المستقبل.

الشكل ٢٩ - أولويات تدريب النواب

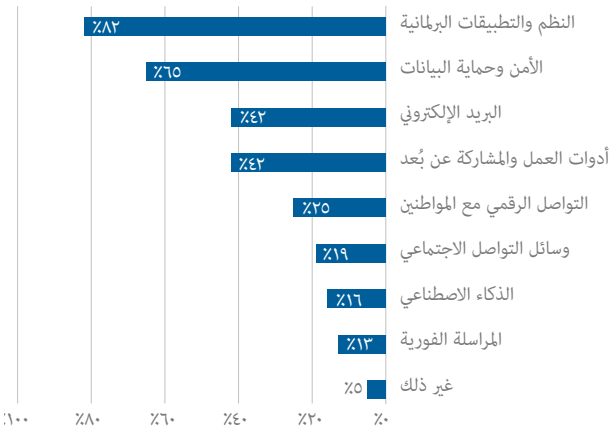

التدريب على الأمن السيبراني

مع الانتشار السريع للتهديدات السيبرانية والاعتماد المتزايد على التكنولوجيا، تواجه البرلمانات مخاطر كبيرة إذا عجزت عن حماية أنظمتها ومعلوماتها بشكل كافٍ. وإلى جانب التركيز على الأمن السيبراني، تحتاج البرلمانات إلى ضمان توعية المستخدمين بكيفية الحفاظ على سلامة الوثائق والبيانات وأنفسهم في العالم الرقمي.

ويمكن أن تشمل الموضوعات الرئيسية للتدريب ما يلي:

- فهم التهديدات الإلكترونية الأكثر شيوعاً، مثل هجمات التصيد الاحتيالي والبرامج الضارة، وكيفية التعرف عليها
- اعتماد ممارسات جيدة للحوسبة الآمنة، بما في ذلك الإدارة القوية لكلمات المرور وتحديث البرمجيات بانتظام والمعالجة الآمنة للبيانات
- فهم المتطلبات القانونية واللوائح والسياسات الداخلية لحماية البيانات والخصوصية
- زرع ثقافة اليقظة والمسؤولية المشتركة عن السلامة والأمن السيبراني عبر البرلمان

وأفادت أربعة من كل خمسة برلمانات تقريباً (٧٩٪) بأنها تلقت تدريباً على الأمن السيبراني أو تدريباً متصلاً بذلك للموظفين في العامين الماضيين. والعدد أقل قليلاً بالنسبة للنواب، حيث أفادت ٦٣٪ من البرلمانات بأنها قدمت هذا التدريب للنواب في الفترة نفسها. وقدمت ٦٠٪ من البرلمانات أنشطة تدريب وتوعية في مجال الأمن السيبراني أو حماية البيانات أو حماية المعلومات لكل من النواب والموظفين. ولم يقدم سوى ربع البرلمانات (٢٦٪) أي تدريب للموردين أو الاستشاريين الخارجيين. ويسلط ذلك الضوء على مجال خطر محتمل للبرلمانات إذا تمكن المتعاقدون الخارجيون من الوصول إلى النظم والشبكات البرلمانية دون إكمال التدريب اللازم.

أولويات تدريب موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

بالنسبة لموظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمانات، فإن مجال التدريب الأعلى أولوية هو الأمن (أمن المعلومات وحماية البيانات والأمن السيبراني): ففي الدراسة الاستقصائية لهذا التقرير، أفادت ٧٧٪ من البرلمانات المشمولة بالدراسة الاستقصائية بأن هذا يمثل أولوية. وتسلط هذه النتيجة الضوء على الحاجة الماسة لموظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليكونوا على دراية جيدة بحماية بيانات ونظم مؤسساتهم من التهديدات المختلفة. وكانت الأولويات الثلاث التالية الأكثر شيوعاً هي تطوير التطبيقات وصيانتها (٤٢٪) والذكاء الاصطناعي (٤٣٪) والخدمات السحابية (٤١٪). وقد تم الإبلاغ عن أن إدارة النظم (٣٥٪) ونظم إدارة الوثائق (٣١٪) وإدارة المواقع الإلكترونية (٢٥٪) هي مجالات ذات أولوية للتدريب، مما يؤكد أهمية الإدارة الفعالة للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وعمليات إدارة الوثائق الرقمية الفعالة، والحضور القوي على شبكة الإنترنت.

وأعطيت تكنولوجيات مثل الذكاء الاصطناعي والخدمات السحابية أولوية عالية نسبياً، مما يشير إلى اتجاهات مستقبلية واعتراف بالحاجة إلى بناء المهارات في هذه المجالات. وفي الوقت نفسه، كان التدريب في مجالات أكثر تقليدية مثل دعم الكمبيوتر الشخصي (١٥٪) وإدارة البريد الإلكتروني (١٠٪) ومكتب المساعدة (٩٪) أقل أولوية بين البرلمانات التي شملتها الدراسة الاستقصائية الخاصة بهذا التقرير. وكانت المجالات المتخصصة مثل التنقيب عن البيانات (٥٪) وتصميم الخدمات (٥٪) ومعايير الوثائق (٣٪) والاتصالات الصوتية (٢٪) هي أولويات التدريب الأقل مرتبة.

وبالنظر إلى أولويات تدريب موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفقاً لحجم البرلمان، يظل الأمن على رأس الأولويات في كل البرلمانات أي البرلمانات الصغيرة (٦٠,٥٪) والمتوسطة (٧٦,٩٪) والكبيرة (٦٦,٧٪). والذكاء الاصطناعي هو ثاني أهم مجال تركيز، حيث تعطي ٣٩,٥٪ من البرلمانات الصغيرة و٤٣,٦٪ من البرلمانات المتوسطة و٤٤,٤٪ من البرلمانات الكبيرة الأولوية لذلك. وتحتل الخدمات السحابية وتطوير التطبيقات وصيانتها مرتبة عالية في جميع فئات الأحجام.

وعند تقسيم البيانات بحسب المنطقة، يُعدّ الأمن أيضاً الأولوية المهيمنة في كل جزء من العالم كما يلي: أوروبا (٧٥٪) والشرق الأوسط وشمال أفريقيا (٧٥٪) وآسيا (٧٠٪) وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٧٠٪) والأمريكتين (٦٨٪) ومنطقة المحيط الهادئ (٥٠٪). والذكاء الاصطناعي هو ثاني أهم أولوية في معظم المناطق، مع التركيز القوي بخاصةٍ على هذا المجال الذي أبلغت عنه البرلمانات في آسيا (٦٠٪) والأمريكتين (٥٣٪). وإن الخدمات السحابية وتطوير التطبيقات وصيانتها ونظم إدارة المستندات مهمة باستمرار في جميع المناطق.

وعند النظر في مستويات الدخل القطرية، يبرز الأمن مرة أخرى كأولوية قصوى، حيث تعطي ٧٥٪ من البرلمانات في البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى والبلدان المنخفضة الدخل، و٦٨٪ في البلدان المرتفعة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، الأولوية لهذا الجانب. يتتبع الذكاء الاصطناعي والخدمات السحابية الأمن كأولوية قصوى في جميع فئات الدخل القطرية.

الشكل ٣٠ - أولويات تدريب موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

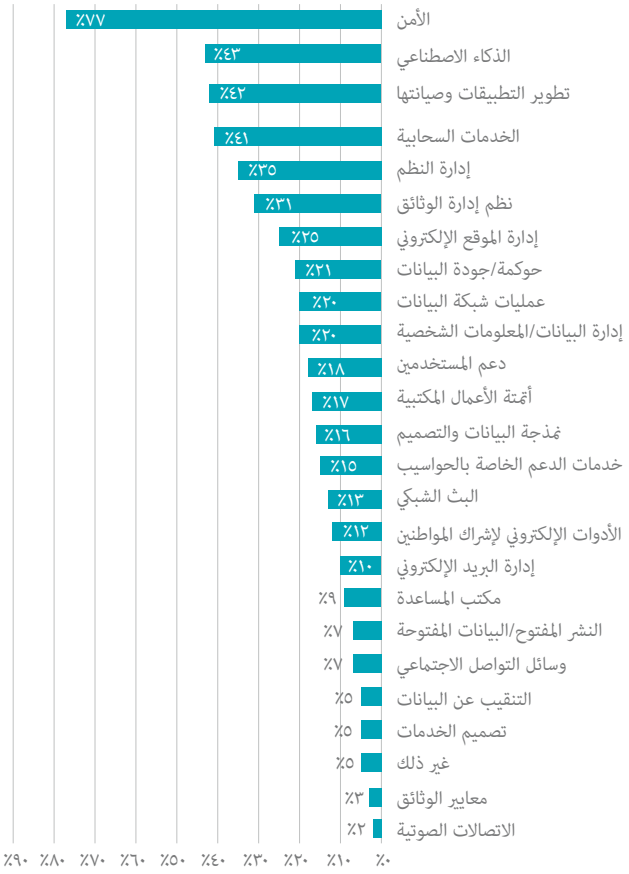

الشهادات

الشهادات التقنية قيمة لكل من موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبرلمانات التي تستخدمهم. فهي تثبت صحة المعرفة، وتُظهِر التزاماً بالتطوير المهني، وتكفل تزويد موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأحدث المعارف والممارسات. وبوجه عام، ذكرت ٥٦٪ من البرلمانات التي شملتها الدراسة الاستقصائية أنها تطلب أو تشجع موظفيها الفنيين على الحصول على شهادات في مجال واحد على الأقل. وبالنسبة للبرلمانات التي تشجع على الحصول على الشهادات، يغطي ذلك خمسة مجالات تقنية في المتوسط.

والمجالات الرئيسية للحصول على الشهادات هي أمن نظم المعلومات (٧٤٪ من البرلمانات التي تشجع على الحصول على الشهادات تفعل ذلك في هذا المجال)، والشبكات (٦٧٪)، والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات (٦٥٪). والمجالات الأقل احتمالاً لحصول الموظفين على شهادات هي تصميم البيانات والنمذجة (٢٤٪) والممارسات السحابية (٢١٪)، على الرغم من أن نسبة أعلى من البرلمانات (٣٩٪) تشجع الحصول على شهادة في مجال الأمن السحابي. وعلى الرغم من أن البرلمانات في البلدان المرتفعة الدخل من المرجح أن تركز على الحصول على الشهادات أكثر من غيرها (٦٢٪)، فإن ذلك مطلوب أو مشجع في ٥٠٪ من البرلمانات في البلدان المنخفضة الدخل ولكن في ٤٧٪ فقط من البرلمانات في البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى. وتوجد أيضاً بعض التفاوتات الإقليمية، لكنها غير عادية:

فأوروبا تسجِّل أدنى نسبة من البرلمانات التي تشجع الحصول على شهادة (٤٦٪) وآسيا تسجِّل أعلى نسبة في المجال نفسه (٧٥٪).

الجدول ٢٣ - المجالات التقنية للحصول على الشهادات المهنية لموظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

المجال التقني	٪
أمن نظم المعلومات	٧٤٪
الشبكات	٦٧٪
البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات	٦٥٪
إدارة قواعد البيانات	٥٨٪
تطوير البرمجيات	٥٣٪
إدارة المشاريع	٥٢٪
التطوير الشبكي	٤٧٪
الأمن السحابي	٣٩٪
خصوصية البيانات	٢٩٪
تصميم البيانات ونمذجتها	٢٤٪
الممارسة السحابية	٢١٪
غير ذلك	١٤٪

المحتوى الرقمي والنشر

أظهرت سلسلة التقارير هذه أن البرلمانات تحرز تقدماً كبيراً في تحسين توفير المحتوى الرقمي وإدارته. وكان أحد مجالات التركيز الرئيسية هو إمكانية الوصول، حيث نفذت العديد من البرلمانات خصائص مثل العرض النصي والأوصاف الصوتية والواجهات السهلة الاستخدام لضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى محتواها الرقمي.

وكان اتجاه آخر رُصد في الإصدارات المتتالية من سلسلة التقارير هذه التركيز المتزايد على البيانات المفتوحة. وقامت العديد من البرلمانات بإنشاء أو تعزيز بوابات البيانات المفتوحة الخاصة بها، مما يجعل البيانات البرلمانية أكثر سهولة في الاستخدام في الكيانات الخارجية. وهذا التحرك نحو مزيد من الشفافية والانفتاح يشجع المشاركة المدنية ويسمح بخطاب عام أكثر استنارة.

وتستفيد البرلمانات من قوة وسائل التواصل الاجتماعي للوصول إلى الجمهور والتفاعل معه. وتُستخدم منصات مثل فيسبوك ويوتيوب وإكس (تويتر سابقاً) لمشاركة المحتوى الرقمي والبث المباشر للجلسات البرلمانية وتسهيل الاتصال الثنائي الاتجاه بين البرلمانات والجمهور. وقد استحدث عدد قليل من البرلمانات تطبيقات محمولة لتزويد المستخدمين بوصول سهل إلى المحتوى الرقمي والمعلومات البرلمانية.

وسُجِّل تحسن في جودة الجلسات التي أذيع بث مباشر لها وغيرها من محتويات الفيديو، حيث تستثمر البرلمانات في تحسين البنية التحتية للبث والتكنولوجيات لتقديم بث عالي الجودة وموثوق به.

وفضلاً عن ذلك، ركزت العديد من البرلمانات على تبسيط عمليات إدارة الوثائق. وبتنفيذ أو تحديث نظم إدارة الوثائق، أصبحت تلك البرلمانات الآن في وضع يمكنها من إنشاء الوثائق البرلمانية وتجهيزها وتخزينها بمزيد من الكفاءة. ولا يوفر ذلك الوقت والموارد فحسب، وإنما يضمن أيضاً تنظيم المعلومات المهمة بشكل صحيح واسترجاعها بسهولة.

وبالتوازي مع إدخال تحسينات على عمليات إدارة الوثائق، قامت عدة برلمانات أيضاً بتحديث مواقعها الإلكترونية. وتعطي المواقع الإلكترونية، التي أعيد تصميمها أو التي أُصدرت حديثاً، الأولوية لتجربة المستخدم والتنقل البديهي وسهولة الوصول إلى المعلومات، بهدف جعل المحتوى أكثر جاذبية وسهولة في الاستخدام للمواطنين الذين يسعون إلى فهم ممثليهم المنتخبين والتفاعل معهم.

واتخذت بعض البرلمانات خطوة أخرى في تحولها الرقمي عن طريق دمج تكنولوجيات الأتمتة وتلك القائمة على الذكاء الاصطناعي. وقد بدأت البرلمانات في استخدام الذكاء الاصطناعي لمهام مثل النسخ في الوقت الحقيقي لوقائع الجلسات العامة وتحليل المشاعر في الخطابات، وتوفير رؤى قيمة، وتيسير اطلاع الجمهور على العمليات البرلمانية. وقد استُخدمت الأتمتة أيضاً لتبسيط بعض مهام سير العمل وزيادة الكفاءة.

وكما ذُكر في موضع آخر من هذا التقرير، يشهد الأمن السيبراني اعترافاً متزايداً. ولما كانت البيانات والنظم الحساسة على المحك، فإن البرلمانات تستثمر في تدابير أمنية قوية لحماية نفسها من التهديدات السيبرانية، بما في ذلك تنفيذ بروتوكولات أمنية متقدمة، وتحديث البرمجيات بانتظام، وتوفير التدريب على الأمن السيبراني للموظفين والنواب.

وأخيراً وليس آخراً، تعتمد البرلمانات بشكل متزايد حلولاً قائمة على السحابة لتخزين البيانات ومعالجتها، فضلاً عن تقديم الخدمات، مما يحسن الموثوقية والقابلية للتوسع وإمكانية الوصول.

وحددت البرلمانات التي شملتها الدراسة الاستقصائية الخاصة بهذا التقرير ما يلي بوصفه أهم التحسينات في توفير المحتوى الرقمي في العامين الماضيين:

- إمكانية الوصول
- الذكاء الاصطناعي والأتمتة
- التكنولوجيا السحابية
- الأمن السيبراني
- نظم إدارة الوثائق
- تحسين جودة البث
- تطبيقات الأجهزة المحمولة
- تحديث المواقع الإلكترونية
- البيانات المفتوحة
- إدماج وسائل التواصل الاجتماعي

الجدول ٢٤ - مؤشر النضج الرقمي - أعلى ١٥ برلماناً ترتيباً من حيث المحتوى الرقمي والنشر

البلد	مؤشر النضج الرقمي	الحوكمة والاستراتيجية والإدارة في المجال الرقمي	البنية التحتية	النظم البرلمانية	دعم المستخدمين في البرلمان	المحتوى الرقمي والنشر	المشاركة العامة
إسرائيل	١٠	٦	١٠	٩	٩	١٠	٤
ألمانيا - مجلس النواب الاتحادي (البوندستاغ)	٣	٢	٦	٥	٤	١٠	٦
البرازيل - مجلس النواب	١٠	٩	٧	١٠	٤	١٠	٩
الجبل الأسود	٧	٢	٥	٥	٢	١٠	٩
سلوفاكيا	١٠	١٠	١٠	٩	٨	١٠	٩
سلوفينيا	٩	٨	٥	١٠	٤	١٠	٨
فنلندا	١٠	٦	١٠	٩	٧	١٠	٩
لاتفيا	٩	٧	٨	٨	٤	١٠	٥
المملكة المتحدة	٩	٩	٩	٦	٨	١٠	٨
هولندا - مجلس النواب	٦	٦	٦	٦	٦	١٠	١
إستونيا	٨	٥	٩	١٠	٧	٩	٥
أيرلندا	١٠	٩	١٠	٦	٩	٩	٩
إيطاليا - مجلس الشيوخ	٩	٦	٩	٨	٩	٩	٦
باراغواي - مجلس الشيوخ	١٠	٩	٥	٨	٣	٩	١٠
البرازيل - مجلس الشيوخ الاتحادي	١٠	٨	٩	١٠	١٠	٩	١٠

استراتيجية المحتوى الرقمي

أكثر من نصف البرلمانات بقليل (٥٥٪) لديها سياسة رسمية لإدارة إنشاء المحتوى الرقمي ونشره وتوزيعه. ونسبة أصغر (٤١٪) لديها سياسة محددة لإدارة نشر البيانات المفتوحة. ويعتمد وجود سياسة لإدارة المحتوى الرقمي أو نشر البيانات المفتوحة إلى حد كبير على الدخل. وأفادت ٦٩٪ من البرلمانات في البلدان المرتفعة الدخل بأن لديها سياسة بشأن المحتوى الرقمي، و٥٠٪ بأن لديها سياسة بشأن نشر البيانات المفتوحة. وكانت النسبتان أقل في البرلمانات في البلدان المنخفضة الدخل (٣٨٪ في الحالتين). وفي الوقت نفسه، كانت أدنى النسب المبلغ عنها مسجلة لدى البرلمانات في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، حيث أفادت ٣٦٪ منها بأن لديها سياسة بشأن المحتوى الرقمي و٢٨٪ بشأن لديها سياسة بشأن نشر البيانات المفتوحة.

الشكل ٣١ - السياستان الخاصتان بالمحتوى الرقمي ونشر البيانات المفتوحة بحسب مستوى دخل البلد

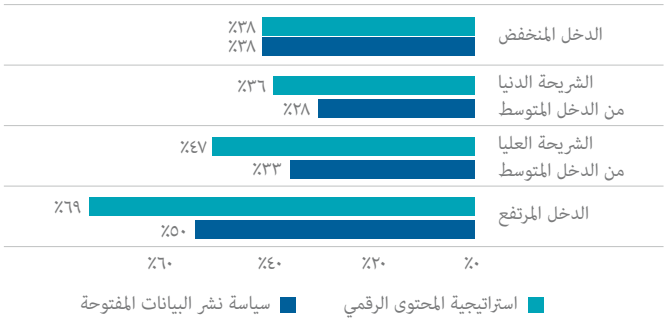

ويلاحظ أيضاً تفاوت مماثل عبر المناطق. ومن حيث الإبلاغ عن وجود سياسة بشأن المحتوى الرقمي، فقد كان الاحتمال الأكبر في صفوف البرلمانات الموجودة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (٧٣٪)، وتليها تلك الموجودة في أوروبا (٧١٪)، في حين كانت النسبة أقل بكثير في أفريقيا جنوب الصحراء (٣٢٪) والمحيط الهادئ (٢٢٪). وكانت البرلمانات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أيضاً الأكثر احتمالاً للإبلاغ عن وجود سياسة بشأن نشر البيانات المفتوحة (٦٤٪)، وتليها تلك الموجودة في أوروبا (٥١٪). وأفادت ٢٩٪ فقط من البرلمانات المشاركة في الدراسة الاستقصائية من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بأن لديها سياسة من ذلك النوع، ولم يبلغ أي برلمان في المحيط الهادئ عن وجود هذا النوع من السياسات.

الشكل ٣٢ - السياستان الخاصتان بالمحتوى الرقمي ونشر البيانات المفتوحة بحسب المنطقة

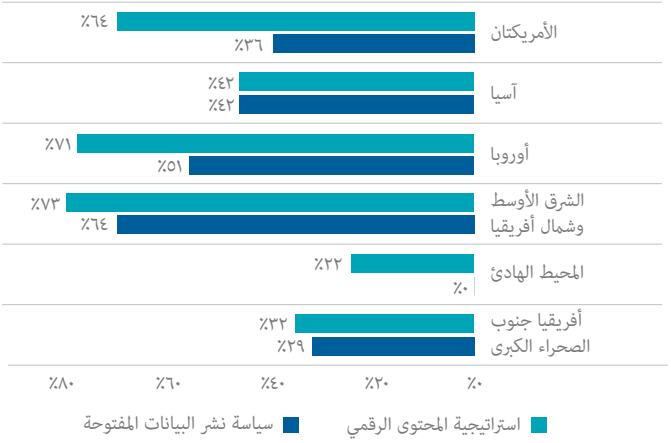

وإن تحديد الأولويات الاستراتيجية للاتصال الرقمي هو مسؤولية أكثر من دور أو إدارة في ٦٩٪ من البرلمانات. وتقع المسؤولية على عاتق إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ٤٧٪ من البرلمانات، ثم المكتب الصحفي/إدارة العلاقات العامة (٤٦٪) وإدارة التواصل والإعلام (٤٠٪). وترسم هذه الأرقام صورة أكثر توازناً بكثير مما كانت عليه في التقارير السابقة، مما يسلط الضوء على تحول كبير بعيداً عن المحتوى الرقمي كونه مسؤولية إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي عام ٢٠٢٠، كان هذا هو الحال في ٧٢٪ من البرلمانات، مع تولي إدارة التواصل والإعلام والمكتب الصحفي في ٣٣٪ و٣٢٪ فقط من الحالات على التوالي.

الجدول ٢٥ - المسؤولية الاستراتيجية للمحتوى الرقمي

الدور أو الإدارة	٪
إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٤٧٪
المكتب الصحفي/إدارة العلاقات العامة	٤٦٪
إدارة الاتصالات	٤٠٪
خدمات المكتبة/البحث	٢٩٪
رئيس البرلمان	٢٧٪
إدارة التوعية/التثقيف	٦٪
مكتب إدارة المعارف	٣٪
وكالة خارجية	٢٪
غير ذلك	٢٨٪

الوسائط الرقمية

على غرار التقارير السابقة، أشارت البرلمانات إلى وجود تركيز قوي على منصات الوسائط الرقمية لنشر المعلومات والتفاعل مع الجمهور. وبرزت وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية بوصفها القنوات الأكثر استخداماً، حيث أفادت ٩٨٪ و٩٧٪ من البرلمانات بأنها تستخدمها. وتؤكد معدلات الاعتماد المرتفعة هذه اعتماد البرلمان الحديث على القنوات القائمة على الإنترنت للتواصل مع الجماهير ومشاركة المحتوى الوجيه. وأفاد برلمانان فقط من العينة بأنهما لا يمتلكان موقعاً على شبكة الإنترنت، وبالنسبة لأحد هذين البرلمانين، كان الموقع قيد الإنشاء وقت إجراء الدراسة الاستقصائية.

ويُعدّ محتوى الفيديو جانباً رئيسياً من الحضور الرقمي للبرلمان. وأفادت ٥٨٪ من البرلمانات المشمولة بالدراسة الاستقصائية بأنها أتاحت محفوظات للفيديوهات عبر الإنترنت تتيح المشاهدين استهلاك المحتوى في الوقت الذي يناسبهم. وتستخدم ٥٤٪ من البرلمانات البث التلفزيوني، وتستخدم حصة أقل (٤٠٪) التلفزيون الشبكي. ويبرز ذلك الأهمية المستمرة للبث التلفزيوني التقليدي في العديد من البلدان، ويشير أيضاً إلى الأهمية المتزايدة لمحتويات الفيديو القائمة على شبكة الإنترنت.

ويؤدي البث المباشر للمداولات البرلمانية عن طريق المنصات الخارجية دوراً رئيسياً في استراتيجيات وسائل الإعلام الرقمية في العديد من البرلمانات، حيث أفادت ٧٩٪ من البرلمانات المشمولة بالدراسة الاستقصائية بهذه الممارسة. وباستخدام خدمات خارجية، يمكن للبرلمانات الوصول إلى قاعدة مستخدمين راسخة والاستفادة من الميزات المضمنة وقدرات الترويج التي توفرها هذه المنصات الخارجية.

وانخفض استخدام البث الإذاعي طوال سلسلة التقارير هذه مع تحول التركيز نحو الصوت الرقمي. ويدفع التوفر المتزايد للإنترنت وزيادة سرعته اتجاهاً نحو الوسائط المرئية. ومع ذلك، لا تزال الإذاعة مهمة وتستخدمها ٢٩٪ من البرلمانات. واستخدام الإذاعة أكثر انتشاراً بشكل ملحوظ في الأمريكتين، حيث تستخدم ٦٤٪ من البرلمانات هذه القناة. وتنخفض هذه النسبة إلى ٣٦٪ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مع إبلاغ البرلمانات في آسيا (٢٥٪) والمحيط الهادئ (٢٢٪) وأوروبا (١٢٪) عن أدنى المعدلات.

وارتفع استخدام تطبيقات المراسلة الفورية بشكل ملحوظ بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠، من ٢٠٪ إلى ٣٤٪. ومع ذلك، يبدو أن هذا الاتجاه قد توقف، حيث أبلغت ٣٠٪ فقط من البرلمانات عن استخدام تطبيقات المراسلة الفورية في عام ٢٠٢٤. ويمكن أن يعزى هذا التراجع في معدلات الاعتماد إلى طبيعة محتوى البرلمانات أو إلى تفضيلات الجمهور الذين يفضلون استهلاك هذا المحتوى عن طريق وسائل إعلام أخرى.

الشكل ٣٣ - الوسائط الرقمية للتواصل مع الجمهور

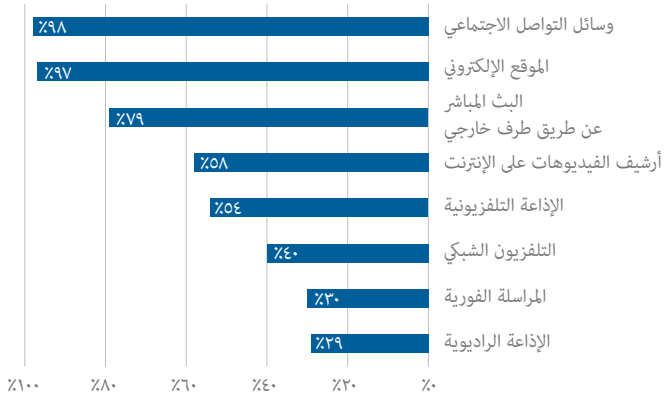

محتوى الموقع الإلكتروني

طلبت الدراسة الاستقصائية من البرلمانات وصف المحتوى المتاح على مواقعها الإلكترونية. وتكشف البيانات عن مجموعة واسعة من المحتوى، مع نسب عالية لمعظم الفئات المدرجة. وفي المتوسط، عرضت المواقع الإلكترونية ١٢ من أصل ١٥ مجال محتوى يرد في الجدول ٢٦، مع أعلى نسبة تم الإبلاغ عنها للمجالات التالية: قائمة النواب (٩٩٪)، ومعلومات عن وظائف البرلمان وتكوينه وأنشطته (٩٧٪)، وتفاصيل عن القيادة البرلمانية (٩٦٪). وحصلت جميع هذه الفئات على تقييم عالٍ في عام ٢٠٢٠، مما يدل على أنها لا تزال مهمة باستمرار. وتشمل أنواع المحتوى الأخرى المتاحة بشكل متكرر المعلومات عن تاريخ البرلمان ودوره (٩٥٪)، واللجان البرلمانية وغيرها من الهيئات غير العامة (٩٤٪)، والتفاصيل عن زيارة البرلمان (٩٣٪).

وحدثت بعض التغييرات الطفيفة في هذه الأرقام منذ عام ٢٠٢٠: فقد انخفضت حصص المواقع البرلمانية التي تقدم محتوى عن تاريخ البرلمان ودوره، ومعلومات عن الهيئات غير العامة، بنسبة ٣ و٤ نقاط مئوية على التوالي، في حين زادت حصة تقديم معلومات عن زيارة البرلمان بنسبة ٩ نقاط مئوية.

وفيما يتعلق بالعمليات البرلمانية، ظلت حصة المواقع الإلكترونية التي تقدم تفسيراً للعملية التشريعية مستقرة نسبياً عند ٧٨٪ (مقابل ٧٩٪ في عام ٢٠٢٠)، في حين ارتفعت النسبة الخاصة بالمعلومات عن عمليات الميزانية والمالية العامة من ٥١٪ في عام ٢٠٢٠ إلى ٥٦٪ في عام ٢٠٢٤. وحدثت أيضاً زيادة طفيفة في النسبة المئوية للمواقع الإلكترونية التي تقدم مخططات أو رسوم بيانية توضح كيفية إدارة الأعمال البرلمانية (من ٥٥٪ في عام ٢٠٢٠ إلى ٥٧٪ في عام ٢٠٢٤).

وزاد توفر المحتوى المتعلق بإدارة البرلمان بشكل طفيف من ٨٣٪ في عام ٢٠٢٠ إلى ٨٥٪ في عام ٢٠٢٤. ومع ذلك، حدثت انخفاضات في مجالات أخرى. فعلى سبيل المثال، انخفضت حصة المواقع الإلكترونية البرلمانية التي توفر النص الكامل للأوامر الدائمة أو النظام الداخلي أو وثائق وضع القواعد المماثلة بشكل طفيف من ٨٨٪ في عام ٢٠٢٠ إلى ٨٦٪ في عام ٢٠٢٤. وبالمثل، تبلغ نسبة المواقع الإلكترونية التي تشرح الشروط والإجراءات البرلمانية والنظام الاعتيادي للأعمال ٨٥٪ في عام ٢٠٢٤، انخفاضاً من ٨٦٪ في عام ٢٠٢٠. وانخفضت حصة المواقع الإلكترونية التي تقدم بيانات للاتصال من أجل طرح أسئلة عن البرلمان من ٨٨٪ في عام ٢٠٢٠ إلى ٨٢٪ في عام ٢٠٢٤، وانخفضت نسبة المواقع التي تحتوي على بيانات للاتصال من أجل طرح أسئلة عن الموقع من ٨٤٪ إلى ٧٩٪ في الفترة نفسها.

الجدول ٢٦ - مجالات محتوى الموقع الإلكتروني

مجال المحتوى	٢٠٢٤	٢٠٢٠
زيارة البرلمان	٩٣٪	٨٤٪
تاريخ البرلمان ودوره	٩٥٪	٩٨٪
وظائف البرلمان وتكوينه وأنشطته	٩٧٪	٩٨٪
القيادة البرلمانية	٩٦٪	٩٥٪
اللجان البرلمانية وغيرها من الهيئات غير العامة	٩٤٪	٩٨٪
قائمة النواب	٩٩٪	٩٩٪
شرح المصطلحات والإجراءات البرلمانية وجدول الأعمال الاعتيادي	٨٥٪	٨٦٪
النص الكامل للأوامر الدائمة أو النظام الداخلي أو الوثائق التي تنص على قواعد مماثلة	٨٦٪	٨٨٪
رسم بياني أو رسم تخطيطي يوضح كيفية إدارة أعمال البرلمان	٥٧٪	٥٥٪
شرح العملية التشريعية	٧٨٪	٧٩٪
شرح عمليات الموازنة والمالية العامة	٥٦٪	٥١٪
إدارة البرلمان	٨٥٪	٨٣٪
معلومات عن الموقع الإلكتروني (من يملكه، ومن يديره، وسياسة التحديث، وما إلى ذلك)	٦٦٪	٦٧٪
جهة الاتصال لطرح الأسئلة عن تشغيل الموقع الإلكتروني	٧٩٪	٨٤٪
جهة الاتصال لطرح الأسئلة عن البرلمان	٨٢٪	٨٨٪

نشر الأعمال البرلمانية

توجد مجموعة واسعة من الوثائق المنشورة على الإنترنت بشأن عمل البرلمان. وبوجه عام، فإن المعلومات الأكثر شيوعاً بين البرلمانات المشمولة بالدراسة الاستقصائية هي الجدول الزمني للأعمال البرلمانية (٩٧٪)، ثم أنشطة اللجان والهيئات الأخرى غير العامة (٨٨٪)، والتسجيلات الصوتية أو المرئية للجلسات العامة (٨٥٪)، ونص جميع التشريعات التي تم إقرارها (٧٩٪).

وتنشر البرلمانات في البلدان المرتفعة الدخل باستمرار معلومات بشأن كل الفئات أكثر من تلك الموجودة في البلدان ذات مستويات الدخل الأخرى. وتتخلف البرلمانات في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى والبلدان المنخفضة الدخل، ولا سيما فيما يخص نشر نص مشاريع التشريعات وحالتها (٤٨٪ و٢٥٪ على التوالي، مقابل ٩٢٪ في البرلمانات في البلدان المرتفعة الدخل)، والتسجيلات الصوتية أو المرئية لاجتماعات اللجان (٢٨٪ و٢٥٪ على التوالي، مقابل ٧٣٪ في البرلمانات في البلدان المرتفعة الدخل).

وبالانتقال إلى التفاوتات الإقليمية، تنشر البرلمانات في أوروبا والأمريكتين عامةً معلومات على الإنترنت أكثر من تلك الموجودة في المناطق الأخرى. وتحتل البرلمانات الموجودة في الأمريكتين الصادرة فيما يتعلق بنشر المعلومات عن أنشطة اللجان والهيئات الأخرى غير العامة (١٠٠٪) فضلاً عن التسجيلات الصوتية أو المرئية للجلسات العامة (١٠٠٪). وتسجِّل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أدنى نسبة من البرلمانات التي تنشر تسجيلات صوتية أو مرئية لاجتماعات اللجان (٢٧٪)، في حين تسجل أفريقيا جنوب الصحراء أدنى نسبة من البرلمانات التي تنشر نص مشاريع القوانين وحالتها (٤٣٪).

وتميل البرلمانات الكبيرة إلى نشر المزيد من المعلومات على الإنترنت مقارنةً بالبرلمانات الأصغر حجماً. والفرق الأبرز هو في نشر نص مشاريع القوانين وحالتها، حيث تنشر ٨٣٪ من البرلمانات الكبيرة هذه المعلومات مقابل ٦٥٪ من البرلمانات الصغيرة. ومع ذلك، لا يبدو أن حجم البرلمان يؤثر بشكل كبير في نشر الجدول الزمني للأعمال البرلمانية، حيث أبلغت البرلمانات من مختلف الأحجام عن نسب عالية (تتراوح بين ٨٥٪ و١٠٠٪).

وباختصار، فإن البرلمانات في البلدان المرتفعة الدخل، والبرلمانات في أوروبا والأمريكتين، والبرلمانات الأكبر حجماً تنشر عامةً المزيد من المعلومات البرلمانية على الإنترنت. أما البرلمانات الموجودة في البلدان المنخفضة الدخل وفي مناطق معينة، مثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فيقل كثيراً احتمال أن تنشر مشاريع التشريعات، فضلاً عن التسجيلات الصوتية أو المرئية لاجتماعات اللجان.

الجدول ٢٧ - نشر الأعمال البرلمانية

	٪
الجدول الزمني للأعمال البرلمانية	٩٧٪
نصوص مشاريع التشريعات وحالتها	٧٥٪
نصوص كل التشريعات التي تم إقرارها	٧٩٪
الأسئلة البرلمانية وردود الحكومة	٧٤٪
أنشطة اللجان وغيرها من الهيئات غير العامة	٨٨٪
التسجيلات الصوتية أو المرئية للجلسات العامة	٨٥٪
التسجيلات الصوتية أو المرئية لاجتماعات اللجان	٥٨٪

وتنشر معظم البرلمانات وثائقها المهمة في وقت مبكر. وتنشر ٨٠٪ جداول أعمال الجلسات العامة قبل عقدها بيومين على الأقل وتنشرها ٣٧٪ قبل أسبوع على الأقل من عقدها. وتنشرها ١٨٪ في يوم الجلسة و٣٪ فقط بعد الجلسة. وتنطبق هذه الإحصاءات إلى حد كبير على وثائق برلمانية أخرى: إذ تُنشر جداول أعمال اللجان يومين على الأقل في ٧٤٪ من الحالات وفي يوم الاجتماع في ١٦٪ من الحالات. وفي ١٣٪ من الحالات، تنشر البرلمانات مشاريع التشريعات بعد تقديمها، وفي ١٣٪ أخرى من الحالات، لا تُنشر

مشاريع التشريعات على الإطلاق. ومع ذلك، أفادت معظم البرلمانات المشمولة بالدراسة الاستقصائية (٦٤٪) بنشر مسودة التشريع قبل يومين على الأقل، و٤٢٪ قبل أسبوع على الأقل.

الشكل ٣٤ - نشر الوثائق البرلمانية قبل الجلسة

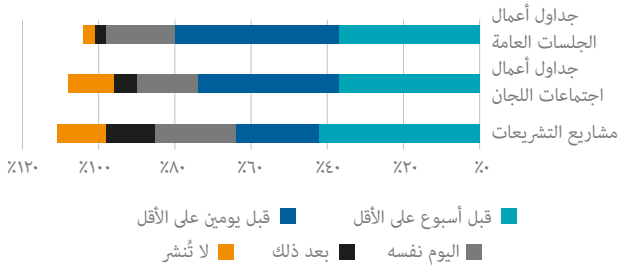

وفي عام ٢٠٢٤، بلغت نسبة البرلمانات التي أبلغت عن نشر وقائع جلساتها العامة في غضون يوم واحد من الجلسة ٧٢٪، ارتفاعاً طفيفاً من ٦٧٪ في عام ٢٠٢٠ ومن ٦٨٪ في عام ٢٠١٦. وأفادت ٤٧٪ بأنها نشرت وقائع الجلسة العامة في شكل مسودة على الأقل في يوم الجلسة، وأفادت ٥١٪ بأنها تنشر سجل التصويت في الجلسة العامة في يوم الجلسة. ومن الجدير بالذكر أن ربع البرلمانات (٢٥٪) لا تنشر سجل التصويت الخاص بها على الإنترنت. ونسبة أكبر (٤٣٪) لا تنشر سجلات التصويت في اللجان، رغم أن ٥٥٪ تنشر وقائع اللجان في غضون يوم واحد من الاجتماع.

الشكل ٣٥ - نشر الوثائق البرلمانية بعد الجلسات

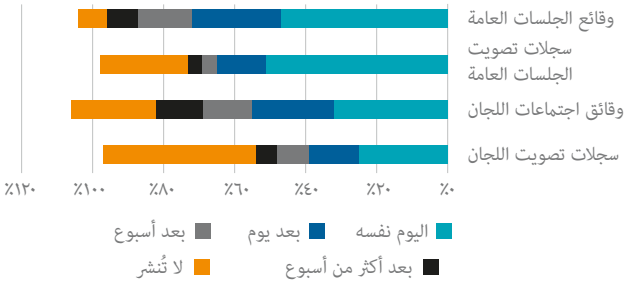

وسُئلت البرلمانات في الدراسة الاستقصائية عن التأخير في نشر الوثائق الرئيسية على الإنترنت للجمهور مقابل إصدار الوثائق نفسها داخلياً (للنواب والموظفين). وأفادت أكثر من نصف البرلمانات المشمولة بالدراسة الاستقصائية تقريباً (٥١٪) بأنها نشرت نص مشروع التشريع علناً بالتزامن مع نشره داخلياً، وأفادت ٢٣٪ بوجود تأخير زمني بين النشر للجمهور الداخلي والنشر للجمهور العام. وأفادت ثلاثة أرباع البرلمانات (٧٣٪) بنشر الجداول الزمنية للجلسات العامة بمجرد توفرها، وأفادت ٥٧٪ بأنها اعتمدت هذا النهج فيما يخص الجداول الزمنية للجان.

إمكانية الوصول إلى المحتوى

تقدِّم *المبادئ التوجيهية بشأن المواقع الإلكترونية للبرلمانات*[١٤]، التي أصدرها الاتحاد البرلماني الدولي، توصيات بشأن استخدام لغات متعددة في الموقع الإلكتروني البرلماني. وهي تشدد على أهمية نشر المحتوى بجميع اللغات المستخدمة من أجل الإدماج الديمقراطي. وفي الدراسة الاستقصائية لعام ٢٠٢٤، أفادت ٥٧٪ من البرلمانات بنشر محتوى رقمي بأكثر من لغة.

الشكل ٣٦ - المحتوى المنشور بأكثر من لغة

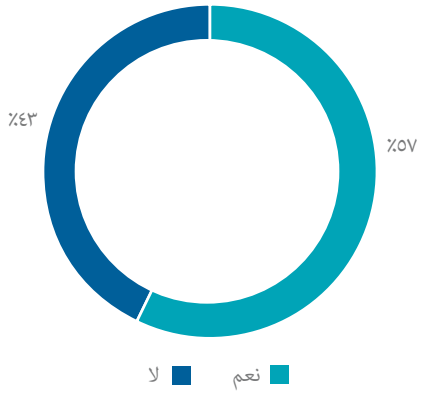

ويوجد تباين كبير في كيفية معالجة البرلمانات لاحتياجات المستخدمين ذوي الإعاقة أو الاحتياجات الخاصة. ويتبع العديد منها المعايير الرسمية التي توصي بكيفية تقديم المحتويات على شبكة الإنترنت. وفضلاً عن ذلك، تمتثل البرلمانات أيضاً للمتطلبات القانونية التي تلزمها بنشر المحتوى بأنساق ميسَّرة. وبوجه عام، أفادت ٧٢٪ من البرلمانات بإتاحة المحتوى بنسق ميسَّر للأشخاص ذوي الإعاقة، مثل ضمان الامتثال لبرمجيات القراءة على الشاشة، أو النشر بنسق «سهل القراءة»، أو إضافة ترجمة بلغة الإشارة، والتعليق على مقاطع الفيديو.

الشكل ٣٧ - إتاحة المحتوى للأشخاص ذوي الإعاقة

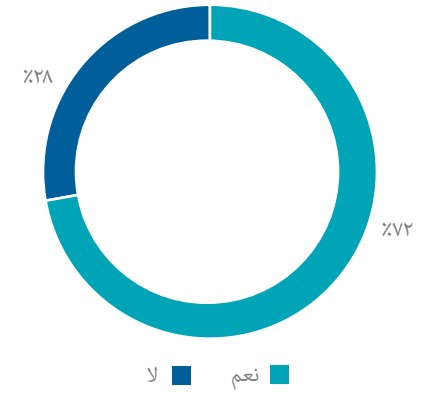

البيانات المفتوحة

تم الإبلاغ عن نشر البيانات المفتوحة لأول مرة في إصدار عام ٢٠١٦ من سلسلة التقارير هذه. وفي ذلك الوقت، كانت الوثائق بنسق PDF هي الطريقة الأساسية التي أتيحت بها الوثائق والبيانات البرلمانية للجمهور. ولم يتغير الوضع في عام ٢٠٢٤، حيث تقدم ٨٧٪ من البرلمانات بيانات بهذا النسق. ومع ذلك، غالباً ما تكون الملفات بنسق PDF غير قابلة للقراءة آلياً ولا يمكن اعتبارها بالضرورة «بيانات مفتوحة» بالمعنى الدقيق للكلمة. وتشجع البرلمانات التي تنشر البيانات بهذه الطريقة بشدة على التحقيق في استخدام أنساق أكثر ملاءمة ومفتوحة حقيقياً ومقروءة آلياً لنشر بياناتها.

١٤ الاتحاد البرلماني الدولي، *المبادئ التوجيهية بشأن المواقع الإلكترونية للبرلمانات* (جنيف: الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠٠٩): www.ipu.org/resources/publications/reference/2016-07/guidelines-parliamentary-websites-new-edition.

وأشار تقرير عام ٢٠٢٠ إلى تغييرات متواضعة فقط منذ عام ٢٠١٦، مما يشير إلى أن استخدام البيانات البرلمانية المفتوحة قد استقر إلى حد كبير. وعلى الرغم من الاهتمام المستمر بالبيانات البرلمانية المفتوحة من منظمات وحركات المجتمع المدني مثل شراكة الحكومة المفتوحة، فإن الاهتمام لا يزال قائماً في عام ٢٠٢٤. ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض إلى عدة عوامل، منها الرأي القائل بأن بيانات كافية قد نشرت بالفعل، أو عدم فهم ما يشكل بيانات مفيدة وقابلة للاستخدام، أو الحاجة إلى الاستثمار في تكنولوجيات ومنصات جديدة للسماح بإنتاج المزيد من البيانات المفتوحة بفعالية من حيث التكلفة.

ولم يطرأ تغيير يُذكر على استخدام جداول البيانات لنشر البيانات. والمجال الوحيد الذي حدثت فيه زيادة ملحوظة منذ عام ٢٠١٦ كان في حصة البرلمانات التي توفر الوصول إلى البيانات عبر واجهة برمجة التطبيقات، والتي ارتفعت من ١٩٪ إلى ٢٩٪. ويشير هذا النمط إلى أن النمو في البيانات المفتوحة من المرجح أن يكون عضوياً، حيث تقوم البرلمانات بتحديث منصات التكنولوجيا الأساسية الخاصة بها بدلاً من البحث عن الفرص بشكل استباقي.

وبعد الملفات بنسق PDF، من المرجح أن توفر البرلمانات نصاً قابلاً للبحث (٥٨٪). وتشمل الأنساق الشائعة الأخرى جداول البيانات القابلة للتنزيل (٣٩٪) والملفات بنسق XML القابلة للتنزيل (٣٧٪). وأفادت ٢٦٪ من البرلمانات المشمولة بالدراسة الاستقصائية بأنها تخطط لتوفير ملفات بنسق XML قابلة للتنزيل أو تنظر في ذلك، في حين أفادت ١٦٪ من البرلمانات بأنها تخطط لتوفير نص قابل للبحث أو تنظر في ذلك.

وقد سلطت التقارير السابقة الضوء باستمرار على التفاوتات في نشر البيانات المفتوحة وفقاً لمستوى دخل البلد. واستمر ذلك الاتجاه في عام ٢٠٢٤. وتقود البرلمانات في البلدان المرتفعة الدخل توفير النصوص القابلة للبحث (٦٥٪)، وجداول البيانات القابلة للتنزيل (٤٤٪)، وملفات XML القابلة للتنزيل (٥٤٪)، في حين أن البرلمانات في البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى من المرجح أن توفر واجهات برمجة التطبيقات (٤٣٪). ومرة أخرى، تتخلف البرلمانات في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى والبلدان المنخفضة الدخل في معظم الفئات، حيث لا توجد برلمانات في البلدان المنخفضة الدخل تفيد بتوفير جداول بيانات أو ملفات XML قابلة للتنزيل.

وكانت البرلمانات في أوروبا هي الأكثر احتمالاً للإبلاغ عن تقديم البيانات في ملفات XML قابلة للتنزيل (٦٣٪)، في حين سُجِّلت أعلى نسبة مئوية من واجهات برمجة التطبيقات في منطقة المحيط الهادئ (٧٨٪). وكانت أعلى نسب البرلمانات المشمولة بالدراسة الاستقصائية التي أفادت بأنها تقدم نصوصاً قابلة للبحث (٨٣٪) وملفات بنسق PDF (٩٢٪) في آسيا، في حين سُجِّلت أدنى نسبة من البرلمانات التي تقدم واجهات برمجة التطبيقات (٠٪) والنصوص القابلة للبحث (٢٧٪) في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وكانت البرلمانات الكبيرة أكثر عرضة للإبلاغ عن توفير البيانات في شكل نص قابل للبحث (٧٤٪) وملفات بنسق PDF (٩١٪) وملفات XML قابلة للتنزيل (٤٨٪).

وعندما تنشر البرلمانات البيانات المفتوحة، فإن الغالبية العظمى (٩٢٪) تفعل ذلك عبر موقعها الإلكتروني أو بوابة البيانات الخاصة بها. وذكرت ربع البرلمانات المشمولة بالدراسة الاستقصائية (٢٤٪) أنها أتاحت البيانات عند الطلب، و١٩٪ عن طريق بوابة بيانات مفتوحة حكومية أو وطنية، و١٪ فقط عبر منظمات المراقبة البرلمانية أو غيرها من المنظمات الخارجية.

الشكل ٣٨ - أماكن نشر البيانات المفتوحة

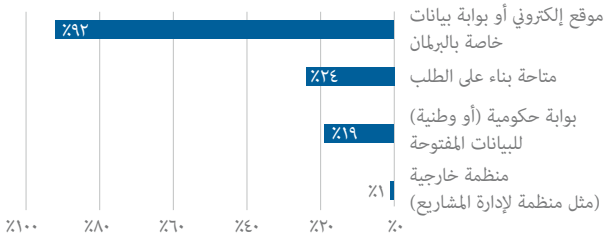

ونظراً إلى هذه البيانات المفضَّلة بحسب مستوى دخل البلد، كان من المرجح أن تبلغ البرلمانات في البلدان المرتفعة الدخل عن النشر عبر موقعها الإلكتروني (٨٨٪)، في حين سجلت أعلى حصة من البرلمانات التي ذكرت أنها أتاحت البيانات عند الطلب في صفوف البرلمانات الموجودة في البلدان المنخفضة الدخل (٥٠٪). ومن المرجح أن تبلغ البرلمانات في البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى (٢٧٪) والبلدان المنخفضة الدخل (٢٥٪) عن نشر البيانات عبر بوابة حكومية أو وطنية.

ومن حيث الاختلافات الإقليمية، تسجِّل منطقة الأمريكتين أعلى معدل من حيث البرلمانات التي تنشر البيانات على مواقعها الإلكترونية الخاصة (٩٣٪) وعن طريق البوابات الحكومية (٢٩٪). وهذه المنطقة هي الوحيدة التي تستعين فيها البرلمانات بمنظمات خارجية (٧٪). وتسجل منطقة المحيط الهادئ أدنى معدل للنشر على المواقع الإلكترونية الخاصة بها (٦٧٪) ولكنها تحتل المرتبة الأعلى من حيث إتاحة البيانات عند الطلب (٤٤٪).

الاتجاهات المستقبلية للمحتوى الرقمي

مع اعتماد البرلمانات للتحول الرقمي في العامين المقبلين، فإن أبرز الموضوعات الناشئة عن التحسينات المخطط لها المتعلقة بالمحتوى الرقمي والنشر هي إدماج الذكاء الاصطناعي، والتطوير المستمر للمواقع الإلكترونية البرلمانية (بما في ذلك إدراج المحتوى المتوافق مع الأجهزة المحمولة)، وإنتاج البيانات المفتوحة ونشرها.

ويدرك العديد من البرلمانات إمكانات الذكاء الاصطناعي للمساعدة في النشر والتواصل والتفاعل مع الجمهور. ويمكن للتكنولوجيات القائمة على الذكاء الاصطناعي، مثل النسخ في الوقت الحقيقي، وتحليل المشاعر، ومعالجة اللغة الطبيعية، والتصنيف الآلي للوثائق، أن تزيد من الكفاءة وإمكانية الوصول والمشاركة.

وفيما يتعلق بإعادة تطوير المواقع الإلكترونية، ينصب التركيز على توفير تجربة أكثر سهولة في الاستخدام. وإن تسهيل الوصول إلى المواقع الإلكترونية وتصفحها من مجموعة من الأجهزة يحسن الشفافية. ويساهم

ذلك في أنشطة التواصل والإعلام البرلمانية، مما يسهل على المواطنين الوصول إلى المعلومات البرلمانية وفهمها، ويعزز المشاركة والثقة في العملية الديمقراطية.

وستظل مبادرات البيانات المفتوحة مهمة للبرلمانات. وذكرت بعض البرلمانات المشمولة بالدراسة الاستقصائية أنها تخطط لاعتماد سياسات بشأن البيانات المفتوحة وإنشاء بوابات مخصصة لإتاحة مجموعات البيانات للجمهور. وبنشر البيانات البرلمانية بأنساق يسهل الوصول إليها وإعادة استخدامها، تدعم البرلمانات تحليل وفهم الأنشطة التشريعية بطريقة أفضل، وتعزيز الشفافية والمساءلة.

وتُعدّ إمكانية الوصول موضوعاً مهمًا آخر، حيث تدرك البرلمانات أن المحتوى الرقمي يجب أن يكون متاحاً للجميع، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة. وفي البلدان النامية، يمثل توسيع البنية التحتية الرقمية أولوية قصوى. وتخطط بعض البرلمانات في هذه البلدان للاستثمار في تحسين الوصول إلى الإنترنت وسرعته داخلياً وللجمهور، مما يرسي الأساس لمزيد من الشمولية والمشاركة الرقمية. وتتطلع البرلمانات أيضاً إلى تحسين وتحديث نظم البرلمان الإلكتروني الخاصة بها. وتؤدي هذه النظم، بوصفها المنصات التي يُنشأ ويُنشر عن طريقها المحتوى الرقمي، دوراً حاسمًا في تحديث العمليات البرلمانية وتحسين التوعية.

ومع نمو استخدام التكنولوجيات الرقمية، يظل الأمن السيبراني شاغل مهم للغاية. وتخطط بعض البرلمانات للاستثمار في تدابير الأمن السيبراني المتقدمة، مثل الحماية من الاختراقات المدفوعة بالذكاء الاصطناعي وعمليات التقييم المنتظمة للثغرات، من أجل حماية البيانات الحساسة والحفاظ على ثقة الجمهور.

وتشمل مجالات التركيز للتحسينات المستقبلية ما يلي:

- إمكانية الوصول
- إدماج الذكاء الاصطناعي
- التعاون مع الشركاء الخارجيين
- تحسين الأمن السيبراني
- استحداث تطبيقات للأجهزة المحمولة
- نظم البرلمان الإلكتروني
- توسيع البنية التحتية الرقمية
- مبادرات البيانات المفتوحة
- المحتوى الفيديوي
- إعادة تصميم الموقع الإلكتروني وتحديثه

المشاركة العامة

تساعد المشاركة العامة البرلمانات على أن تكون خاضعة للمساءلة وشفافة ومستجيبة لاحتياجات واهتمامات المواطنين الذين تخدمهم. وعن طريق إشراك الجمهور بنشاط في العملية التشريعية، يمكن للبرلمانات الاستفادة من مجموعة أوسع من المعارف والخبرات، وتقديم وجهات نظر أكثر تنوعاً. ويؤدي ذلك إلى اتخاذ قرارات أكثر استنارة تتوافق بشكل أفضل مع مصالح المجتمع الأوسع.

الجدول ٢٨ - مؤشر النضج الرقمي - أعلى ١٥ برلماناً ترتيباً من حيث المشاركة العامة

البلد	مؤشر النضج الرقمي	الحوكمة والاستراتيجية والإدارة في المجال الرقمي	البنية التحتية	النظم البرلمانية	دعم المستخدمين في البرلمان	المحتوى الرقمي والنشر	المشاركة العامة
أوكرانيا	٨	٩	٦	٦	٤	٨	١٠
باراغواي - مجلس الشيوخ	١٠	٩	٥	٨	٣	٩	١٠
باراغواي - مجلس النواب	٩	٦	٧	١٠	٧	٧	١٠
البرازيل - مجلس الشيوخ الاتحادي	١٠	٨	٩	١٠	١٠	٩	١٠
بوروندي - مجلس الشيوخ	٧	٤	٦	٧	٣	٦	١٠
فرنسا - مجلس الشيوخ	٩	٥	٨	١٠	٦	٨	١٠
ماليزيا	٤	٤	٤	٣	٤	٢	١٠
النمسا	٩	٧	٩	٦	١٠	٨	١٠
أيرلندا	١٠	٩	١٠	٦	٩	٩	٩
البحرين	٩	٨	٦	١٠	٧	٨	٩
البرازيل - مجلس النواب	١٠	٩	٧	١٠	٤	١٠	٩
الجبل الأسود	٧	٢	٥	٥	٢	١٠	٩
سلوفاكيا	١٠	١٠	١٠	٩	٨	١٠	٩
فنلندا	١٠	٦	١٠	٩	٧	١٠	٩
ملاوي	٥	٤	٥	٣	٢	٤	٩

ويمكن أن تساعد المشاركة العامة الفعالة على بناء الثقة في العملية الديمقراطية، حيث يشعر المواطنون بأن أصواتهم مسموعة وأن لهم مصلحة في تشكيل المستقبل. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة المشاركة المدنية وقدرة الديمقراطية على الصمود. وللأسف، في إطار الدراسة الاستقصائية الخاصة بهذا التقرير، أفاد ربع البرلمانات فقط (٢٦٪) بأن تحسين شرعية العملية التشريعية كان أولوية، وأفادت ٢٥٪ فقط بأنها ترى أن إشراك المواطنين في عملية صنع القرار أمر مهم. وكانت أهم ثلاث أولويات للتواصل مع الجمهور كما يلي:

- شرح ما يفعله البرلمان (٦١٪)
- إعلام المواطنين (٥٧٪)
- إشراك المواطنين (٤٨٪)

وسُئلت البرلمانات عن نهجها الاستراتيجي إزاء المشاركة العامة. وأفادت ٣٥٪ فقط من البرلمانات المشمولة بالدراسة الاستقصائية بأن لديها استراتيجية رسمية لإشراك الجمهور عبر الإنترنت، في حين أفادت ٤٤٪ بأن لديها موارد للتعليم الرقمي والتوعية لدعم المشاركة العامة. ويشير ذلك إلى أن بعض البرلمانات تردك أهمية إشراك الجمهور عبر الإنترنت، ولكن العديد منها لم يضع نهجاً شاملاً بعد. فعلى سبيل المثال، نادراً ما

وضعت البرلمانات، حتى الآن، استراتيجية بشأن المشاركة العامة تجمع بفعالية بين الأنشطة عبر الإنترنت والأنشطة الحضورية، وتأخذ في الاعتبار قدرة البرلمان على التواصل مع جميع أطياف المجتمع، بما يشمل النساء والرجال، والشباب وكبار السن، وسكان الريف والحضر، والأشخاص ذوي الإعاقة، والفئات المعنية الأخرى.

وقد يشير عدم وجود استراتيجية رسمية في العديد من البرلمانات إلى وجود قيود على الموارد، أو خبرة داخلية محدودة، أو اعتراف محدود بأهمية إشراك الجمهور عبر الإنترنت. وتوجد أيضاً عوائق خارجية أمام إشراك الجمهور عبر الإنترنت ستُناقَش في مرحلة لاحقة.

وأفادت نصف البرلمانات المشمولة بالدراسة الاستقصائية (٥١٪) بأنها استخدمت أدوات الاتصال الرقمي خصيصاً للتواصل مع الشباب. وأفادت ٣٠٪ أخرى بأنها تخطط لذلك أو تفكر فيه.

الشكل ٣٩ - استخدام الأدوات الرقمية للتواصل مع الشباب

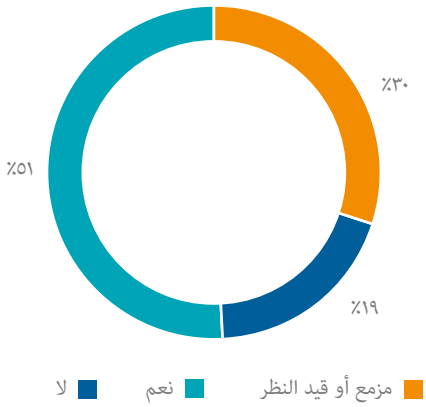

ويشير ارتفاع معدل انتشار التثقيف الرقمي وموارد التوعية (٤٤٪) مقابل الاستراتيجيات الرسمية (٣٥٪) إلى أن البرلمانات يمكن أن تعطي الأولوية للتواصل وإشراك الجمهور دون إدراك الحاجة إلى وضع استراتيجية شاملة.

وتُظهِر بيانات الدراسة الاستقصائية بعض الاختلافات بحسب مستوى دخل البلد، حيث من المرجح أن يكون لدى البرلمانات في البلدان المنخفضة الدخل استراتيجية رسمية لإشراك الجمهور عبر الإنترنت (٥٠٪). ومع ذلك، لم يكن هذا هو الحال إلا فيما يخص ١٢٪ من البرلمانات في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، مما يؤدي إلى انخفاض حاد في المتوسط. وفيما يتعلق بالتثقيف الرقمي وموارد التوعية، أفادت نصف البرلمانات في البلدان المرتفعة الدخل (٥٠٪) بوجود هذه الموارد، مقابل ٢٤٪ فقط من البرلمانات في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى.

وكانت البرلمانات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكثر احتمالاً للإبلاغ عن وجود استراتيجية رسمية لإشراك الجمهور عبر الإنترنت (٤٥٪)، وتليها تلك الموجودة في أوروبا (٣٧٪)، والأمريكتين (٣٦٪)، وآسيا (٣٣٪)، وأفريقيا جنوب الصحراء (٢٩٪)، ومنطقة المحيط الهادئ (٢٢٪). وتضم منطقة المحيط الهادئ أعلى نسبة من البرلمانات التي أبلغت عن امتلاكها لموارد التثقيف الرقمي والتوعية (٥٦٪)، وتليها الأمريكتان (٥٠٪) وأوروبا (٤٦٪) والشرق الأوسط وشمال إفريقيا (٣٦٪) وآسيا (٣٣٪) وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٣٢٪). ولا يؤثر حجم البرلمان في اعتماد الاستراتيجيات الرسمية، على الرغم من أن البرلمانات الأكبر حجمًا يبدو أن لديها المزيد من الموارد للاستثمار في التثقيف والتوعية.

وتقع مسؤولية تحديد أهداف إشراك الجمهور عبر الإنترنت على عاتق مجموعة واسعة من الموظفين والنواب. وفي ثلثي البرلمانات (٦٦٪)، تقع هذه القرارات على عاتق أكثر من شخص أو مجموعة. ومن المرجح أن يتولى الأمين العام تحديد الأهداف الاستراتيجية (في ٥٥٪ من الحالات)، ولكنه المسؤول الوحيد في ١٠٪ من الحالات فقط.

الشكل ٤٠ - المسؤولية عن تحديد أهداف إشراك الجمهور عبر الإنترنت

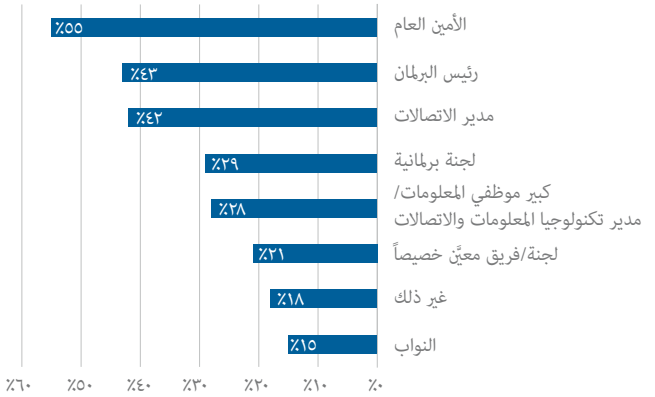

وعند التخطيط للمشاركة العامة، من المهم أن نفهم ما يريد البرلمان تحقيقه ومدى فعالية الأساليب الحالية في تحقيق تلك الأهداف. وقد أفادت ٣٦٪ من البرلمانات بأنها تخطط أو تدرس طرقاً رسمية أو غير رسمية لتقييم تأثير أنشطتها في مجال المشاركة العامة، ولكن ٢١٪ فقط أفادت بأنها تفعل ذلك بالفعل.

حشد الموارد لأغراض المشاركة العامة

تكشف الدراسة الاستقصائية عن نظرة ثاقبة للموظفين المتخصصين الذين توظفهم البرلمانات لإدارة وتعزيز وصول الجمهور وإشراكه.

وبوجه عام، أفادت ٦٤٪ من البرلمانات بأن لديها موظفين متخصصين في مجالَي التوعية والتثقيف، و٥٤٪ في مجال المشاركة العامة، و٣٢٪ في مجال مساعدة الجمهور على الاستفادة من البيانات المفتوحة. وتتصدر البرلمانات في البلدان المرتفعة الدخل استخدام البيانات المفتوحة (٤٢٪)، في حين تتخلف البرلمانات في البلدان ذات الخل المتوسط الأدنى بشكل كبير (١٢٪). وتعطي البرلمانات في البلدان المنخفضة الدخل الأولوية للتوعية والتثقيف (٧٥٪)، في حين أن إشراك الجمهور يكتسي أهمية أكبر نسبياً في تلك الموجودة في البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى (٦٣٪).

وعلى الصعيد الإقليمي، تحتل الأمريكتان الصدارة إذ أفادت ٨٦٪ من البرلمانات المشمولة بالدراسة الاستقصائية من هذه المنطقة بأن لديها موظفين متخصصين في مجالَي التوعية والتثقيف، و٧٩٪ في مجال المشاركة العامة. وتتصدر أوروبا استخدام البيانات المفتوحة (٤٤٪)، في حين تتخلف

منطقتا أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (١١٪) والمحيط الهادئ (٠٪) كثيراً عن الركب. وتسجِّل آسيا أدنى نسبة من البرلمانات التي لديها موظفون متخصصون في التوعية والتثقيف (٢٥٪)، لكن ٦٧٪ من البرلمانات في هذه المنطقة لديها موظفون يركزون على إشراك الجمهور.

وفيما يتعلق بحجم البرلمانات، من المرجح أن يكون لدى البرلمانات الكبيرة موظفون مشاركون في استخدام البيانات المفتوحة (٥٢٪)، في حين أن البرلمانات الصغيرة (٧١٪) والمتوسطة الحجم (٥٥٪) تعطي الأولوية في كثير من الأحيان للتوعية والتثقيف. ولا يتأثر إشراك الجمهور كثيراً بحجم البرلمان، حيث تتراوح النسبة بين ٥٢٪ و٥٧٪ عبر الفئات المقسمة بحسب الحجم.

وعلى الرغم من أن التوعية والتثقيف يحظيان بدعم جيد بشكل عام، فيوجد مجال لتحسين استخدام البيانات المفتوحة، ولا سيما في صفوف البرلمانات القائمة في البلدان المنخفضة الدخل وفي بعض المناطق.

الجدول ٢٩ - موارد المشاركة العامة

	التوعية والتثقيف	إشراك الجمهور	استخدام البيانات المفتوحة
الكل	٦٤٪	٥٤٪	٣٢٪
مستوى دخل البلد			
الدخل المرتفع	٦٩٪	٤٨٪	٤٢٪
الشريحة العليا من الدخل المتوسط	٦٣٪	٦٣٪	٣٣٪
الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط	٥٢٪	٦٠٪	١٢٪
الدخل المنخفض	٧٥٪	٣٨٪	٢٥٪
المنطقة			
الأمريكتان	٨٦٪	٧٩٪	٥٠٪
آسيا	٢٥٪	٦٧٪	٢٥٪
أوروبا	٦٣٪	٤٤٪	٤٤٪
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٥٥٪	٤٥٪	٥٥٪
المحيط الهادئ	٧٨٪	٥٦٪	٠٪
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٧١٪	٥٤٪	١١٪
حجم البرلمان			
صغير	٧١٪	٥٢٪	٢٥٪
متوسط	٥٥٪	٥٥٪	٣٠٪
كبير	٧٠٪	٥٧٪	٥٢٪

وتعمل العديد من البرلمانات مع مكاتب إدارة المشاريع ومنظمات المجتمع المدني الأخرى لتحسين وصول الجمهور إلى الأنشطة والبيانات البرلمانية. ويمكن لهذه المنظمات أن تكون شريكاً نشطاً وفعالاً للبرلمانات، وأن تصل إلى الجماهير التي لا يستطيع البرلمان الوصول إليها، وأن تضيف قيمة إلى العملية الديمقراطية بطرق فريدة. وقد أوصى *تقرير البرلمان الإلكتروني العالمي* ٢٠١٦ باعتماد طريقة العمل هذه، ومن الجيد أن نرى أن ٦٠٪ من البرلمانات لديها الآن علاقة مع هذه المنظمات، وأن ٣٧٪ تعمل مباشرة مع تلك المنظمات.

العوائق التي تحول دون المشاركة الفعالة

طُلب من البرلمانات تحديد العوائق التي تحول دون إشراك الجمهور عبر الإنترنت. وحددت ٨١٪ من البرلمانات المشمولة بالدراسة الاستقصائية عائقاً واحداً على الأقل من هذا القبيل. وكانت العوائق الأكثر شيوعاً في جميع البرلمانات هي افتقار المواطنين إلى المهارات والتدريب لاستخدام الأدوات التي يوفرها البرلمان (٤٢٪)، وعدم الوصول إلى الإنترنت (٤١٪). وأعربت ١٠٪ من البرلمانات عن قلقها من ألا يكون ما تسمعه بواسطة إشراك الجمهور عبر الإنترنت ممثلاً للجمهور الأوسع، وأفادت النسبة نفسها بأنها تشعر بعدم القدرة على الوثوق بصحة التبليغات التي تلقتها. وأشارت البرلمانات أيضاً إلى نقص الموارد المالية، ونقص الموظفين المدربين على أساليب المشاركة، والتحدي المتمثل في الاضطرار للتواصل بلغات متعددة.

الشكل ٤١ - العوائق التي تحول دون المشاركة عبر الإنترنت

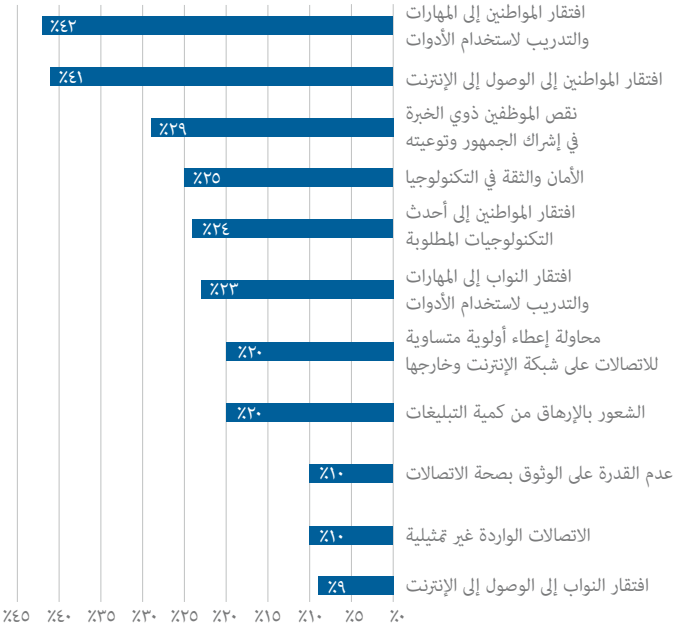

وتسلط البيانات الضوء في مختلف أقسام التقرير على الاختلافات الكبيرة بين البرلمانات ذات الموارد الجيدة والبرلمانات القائمة في البلدان النامية. ولا يصدق هذا في أي مجال أكثر من إشراك الجمهور، حيث تسلط الردود الواردة الضوء على بعض الاختلافات الصارخة والمهمة. فعلى سبيل المثال، أفادت ٧٥٪ من البرلمانات في البلدان المنخفضة الدخل بأن عدم وصول المواطنين إلى الإنترنت يشكل عائقاً أمام إشراك الجمهور، ولكن ٦٪ فقط من البرلمانات في البلدان المرتفعة الدخل أفادت بأنها تعتبر ذلك تحدياً. وعلى نحو مماثل، أشارت ٢٪ من البرلمانات الأوروبية إلى الوصول إلى الإنترنت بوصفه عائقاً فقط، ولكن ٧١٪ من البرلمانات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و٥٨٪ من البرلمانات في آسيا ذكرت أنه يمثل تحدياً. وتشديداً على كيفية تأثير كل من البنية التحتية والمعدات في

المشاركة الرقمية الفعالة، ذكرت ٦٣٪ من البرلمانات في البلدان المنخفضة الدخل أن المواطنين يفتقرون إلى التكنولوجيات الحديثة، في حين أن الحصة المقابلة كانت ٦٪ فقط في صفوف البرلمانات المرتفعة الدخل. ولم تبلغ أي برلمانات في الأمريكتين أو آسيا أو أوروبا عن افتقار النواب إلى إمكانية الوصول إلى الإنترنت كمشكلة، في حين أن ربع البرلمانات المشمولة بالدراسة الاستقصائية (٢٥٪) في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ذكرت ذلك. وينعكس هذا النقص في الوصول الرقمي أيضاً في الدراية الرقمية: فعلى الرغم من أن ٢٠٪ من البرلمانات الأوروبية حددت نقص المهارات الرقمية بين المواطنين كعائق، فإن البرلمانات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ومنطقة المحيط الهادئ وآسيا كانت أكثر ميلاً إلى الإبلاغ بأنها ترى في ذلك تحدياً (٥٠٪ و٤٤٪ و٤٢٪ على التوالي).

وتسلط هذه الصورة الضوء على أن استخدام الأدوات الرقمية لتعزيز تواصل الجمهور مع البرلمان يكون أسهل عندما تكون الدولة متصلة رقمياً ولديها مستويات عالية من الدراية الرقمية. وستجد البرلمانات في البلدان النامية وغيرها من البلدان التي تواجه تحديات في الوصول إلى شبكة الإنترنت، وضعف البنية التحتية، وانخفاض مستويات الدراية الرقمية، صعوبة أكبر في التفاعل مع الجمهور عبر الإنترنت. وفي مثل هذه الحالات، يمكن تشجيع البرلمانات على العمل مع مكاتب إدارة المشاريع ومنظمات المجتمع المدني الأخرى للمساعدة في تكثيف جهود التوعية والتواصل والتفاعل.

ولعل من المفارقات إلى حد ما أن البرلمانات في البلدان المرتفعة الدخل ذكرت أنها كانت أكثر عرضة للشعور بالإرهاق من كمية الاتصالات التي تتلقاها، وقد رأت في ذلك عائقاً أمام التواصل (٢٥٪ و٢٤٪ من البرلمانات الأوروبية على التوالي). وفي المقابل، لم تشر أي برلمانات في البلدان المنخفضة الدخل إلى هذه المسألة باعتبارها مسألة ملحة. وينبغي أن تكون هذه النتيجة بمثابة تحذير للبرلمانات التي ترغب في توسيع نطاق مشاركتها العامة، مما يؤكد أن النجاح في هذا المجال يتطلب مهارات وموارد إضافية.

وأفادت ربع البرلمانات (٢٥٪) بأنها ترى أن الأمن والثقة في التكنولوجيا يشكلان عائقاً، ويمثل ذلك مشكلة بالنسبة لنسبة أعلى من البرلمانات في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى (٣٨٪ و٣٦٪ على التوالي) مقارنةً بالبلدان المرتفعة الدخل (١٠٪). ومن المرجح أن تحدِّد البرلمانات في أفريقيا جنوب الصحراء (٣٢٪) ذلك كتحدٍ، ويقل احتمال حدوث ذلك بكثير في برلمانات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (١٨٪) وأوروبا (١٥٪) والأمريكتين (٧٪). ولم تذكر البرلمانات الأوروبية الثقة في صحة الاتصالات الرقمية كمشكلة، حيث أفادت ٢٪ فقط بأنها كذلك. ومع ذلك، فإن ٢٢٪ من البرلمانات في الأمريكتين ومنطقة المحيط الهادئ اعتبرته تحدياً.

الجدول ٣٠ - العوائق التي تحول دون المشاركة على الإنترنت بحسب مستوى دخل البلد

	الدخل المرتفع	الشريحة العليا من الدخل المتوسط	الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط	الدخل المنخفض
افتقار المواطنين إلى الوصول إلى الإنترنت	٦٪	٥٠٪	٥٦٪	٧٥٪
افتقار المواطنين إلى المهارات والتدريب لاستخدام الأدوات	٢٣٪	٣٧٪	٥٢٪	٣٨٪
افتقار المواطنين إلى أحدث التكنولوجيات المطلوبة	٦٪	١٧٪	٣٦٪	٦٣٪
البلاغ الوارد غير تمثيلي	٨٪	١٠٪	٠٪	٢٥٪
الشعور بالإرهاق من كمية التبليغات	٢٥٪	١٠٪	١٢٪	٠٪
نقص الموظفين ذوي الخبرة في إشراك الجمهور وتوعيته	٢١٪	٢٠٪	٢٤٪	٥٠٪
افتقار النواب إلى الوصول إلى الإنترنت	٠٪	٧٪	١٢٪	٣٨٪
افتقار النواب إلى المهارات والتدريب لاستخدام الأدوات	٦٪	٢٠٪	٣٢٪	٥٠٪
الأمان والثقة في التكنولوجيا	١٠٪	٢٠٪	٣٦٪	٣٨٪
محاولة إعطاء أولوية متساوية للاتصالات على شبكة الإنترنت وخارجها	٢٣٪	١٧٪	٤٪	١٣٪
عدم القدرة على الوثوق بصحة الاتصالات	٨٪	٣٪	١٢٪	١٣٪

استخدام الأدوات الرقمية في اللجان

أفادت أكثر من ٩ من أصل ١٠ برلمانات (٩١٪) بأنها استخدمت موقعاً إلكترونياً للتواصل مع المواطنين فيما يتعلق باللجان. ويمثل ذلك ارتفاعاً ملحوظاً وثابتاً منذ عام ٢٠١٦، عندما كانت النسبة ٦٧٪. وسُجِّلت زيادة كبيرة مماثلة في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، إذ ارتفع الاستخدام من ٣٥٪ في عام ٢٠١٨ إلى ٤٥٪ في عام ٢٠٢٠، وإلى ٧٠٪ في هذا التقرير.

الشكل ٤٢ - استخدام المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي للجان

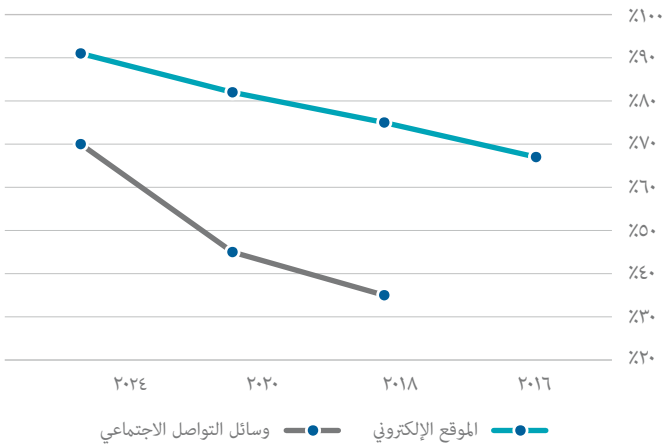

وكانت الأغراض الأكثر شيوعاً التي أبلغت عنها البرلمانات لاستخدام الأدوات الرقمية للجان هي توصيل المعلومات بشأن عمل اللجنة ونطاقها وعملياتها (٨٢٪)، ونشر نتائج عمل اللجان (٦٨٪). أما وسائل التواصل الاجتماعي فهي ثاني أكثر الوسائط الرقمية شيوعاً للجان، وتستخدمها ٧٠٪ من البرلمانات المشمولة بالدراسة الاستقصائية، ويليها البريد الإلكتروني (٦٥٪). وأفادت ١١٪ فقط من البرلمانات بأنها استخدمت تطبيقات على الأجهزة المحمولة لتعميم المعلومات بشأن اللجان.

وتستخدم المواقع الإلكترونية، التي تتبعها وسائل التواصل الاجتماعي عن كثب، بشكل شائع لنشر المعلومات. وتستخدمها نسبة أصغر من البرلمانات للتفاعل والتواصل المباشرين مع الجمهور (٣٧٪ في كلتا الحالتين). وأفاد ما يقرب من نصف البرلمانات (٤٩٪) باستخدام المواقع الإلكترونية للحصول على الإسهامات والتعليقات، في حين أفادت ٤٢٪ بأنها استخدمت وسائل التواصل الاجتماعي لهذا الغرض، مع استخدام ٢٩٪ للبريد الإلكتروني ولكن ٣٪ فقط للتطبيقات.

الجدول ٣١ - استخدام اللجان للأدوات الرقمية

	الموقع الإلكتروني	البريد الإلكتروني	وسائل التواصل الاجتماعي	تطبيق
تُستخدم لغرض واحد أو أكثر	٪٩١	٪٦٥	٪٧٠	٪١١
إبلاغ المعلومات عن عملها ونطاقها وعملياتها	٪٨٢	٪٣٠	٪٦٤	٪١١
إبلاغ موقف اللجنة من القضايا	٪٥٥	٪٢٢	٪٣٩	٪٥
التماس المساهمات والتعليقات والآراء من الجمهور	٪٤٩	٪٢٩	٪٤٢	٪٣
إشراك أفراد الجمهور بشكل مباشر	٪٣٧	٪٢٦	٪٣٧	٪٠
الرد على الإسهامات والتعليقات الواردة	٪٢٦	٪٥١	٪٢١	٪١
نشر استنتاجات اللجنة أو نتائجها	٪٦٨	٪١٨	٪٤٠	٪٥

تحليل الإسهامات

يبدو أن البرلمانات بطيئة في اعتماد الأدوات الرقمية لتحليل الإسهامات العامة، مع استمرار انتشار طرق التحليل اليدوي.

وذكرت العديد من البرلمانات صراحةً أنها لا تستخدم حالياً أي أدوات أو أساليب محددة - يدوية أو رقمية - لتحليل الإسهامات العامة. وفي الحالات التي أبلغت فيها البرلمانات عن تحليل الإسهامات العامة، أفادت معظمها بأنها استخدمت أساليب يدوية يقوم بها موظفون متخصصون، عادةً بالنيابة عن اللجان. وتُستخدم خبرة هؤلاء الموظفين لاستخراج الأفكار الرئيسية وتحديد الأنماط وفهم البيانات النوعية من الإسهامات العامة. وإضافةً إلى ذلك، ذكرت بعض البرلمانات أنها تشاورت مع خبراء في الموضوع لفهم القضايا المثارة فهماً أفضل وضمان إجراء تحليل شامل.

وذكرت عدة برلمانات أنه على الرغم من أنها لا تستخدم حالياً أدوات رقمية محددة، فإنها تقوم بتقييم مختلف الاحتمالات والخيارات للمستقبل. وكان أكثر هذه الأدوات شيوعاً هي أدوات إشراك المواطنين ومشاركتهم عبر الإنترنت. وذكرت ٢٪ فقط من البرلمانات أنها استخدمت الذكاء الاصطناعي لتحليل الإسهامات المقدمة من المواطنين، على الرغم من أن ٢٧٪ ذكرت أن لديها خططاً لدراسة ذلك في المستقبل. ونظراً إلى إمكانات الذكاء الاصطناعي المرتبطة بتحليل كميات كبيرة من البيانات النوعية، يمكن توقع نمو كبير في هذا المجال على مدى السنوات المقبلة.

وفي الحالات التي أبلغت فيها البرلمانات عن استخدام الأدوات الرقمية، فقد اندرج الاستخدام في فئتين محددتين. أما أولهما فهو استخدام أدوات تحليل البيانات النوعية والكمية. وأما ثانيهما فهو مبادرات محددة تهدف إلى الترويج لمشاركة المواطنين والأدوات عبر الإنترنت، مع عنصر تحليل.

الدروس المستفادة من التجربة

على مدى العامين الماضيين، نفذت البرلمانات أدوات رقمية بنجاح، مثل البث المباشر ووسائل التواصل الاجتماعي والمنتديات عبر الإنترنت، للوصول إلى جمهور أوسع وتعزيز المشاركة العامة. وأتاحت بذلك الوصول بسهولة إلى المعلومات التشريعية مثل مشاريع القوانين والمناقشات والقرارات. وأشارت البرلمانات المشمولة بالدراسة الاستقصائية إلى أن ذلك كان مهماً في بناء الاهتمام بالأنشطة البرلمانية وأنه أسهم في زيادة الثقة، مع الإشارة إلى أن قنوات تقديم التعقيبات في الوقت المناسب للجمهور تتسم بأهمية خاصة.

وفي الدراسة الاستقصائية الخاصة بهذا التقرير، أبلغت البرلمانات أيضاً عن جهود ناجحة لإشراك أصوات متنوعة، ولا سيما من المجتمعات المهمشة أو الممثلة تمثيلاً ناقصاً. وأفادت العديد منها بأنها تشعر بأن ذلك قد أثرى العملية التشريعية وجعلها أكثر تمثيلاً. وإلى جانب أعمال التوعية هذه، كانت البرامج التي تشرح دور البرلمان وأدائه فعالة في زيادة اهتمام الجمهور ومشاركته.

وتعتبر وسائل التواصل الاجتماعي ذات قيمة، لكنها يمكن أن تؤدي إلى مناقشات مستقطبة وانتشار المعلومات المضللة. ولذلك، يلزم اتباع نهج

دقيق ومتوازن، إلى جانب اتخاذ تدابير استباقية لمكافحة انتشار المعلومات الكاذبة وتعزيز المصادر المشروعة مثل المواقع الإلكترونية البرلمانية.

وأفادت عدة برلمانات بأن المزيد من التثقيف في مجال الدراية الرقمية سيساعد الجمهور على استخدام الأدوات الرقمية بفعالية للمشاركة، وأن التوعية يجب أن تكون موجهة بشكل جيد. وتشير التجربة إلى أن إشراك الجمهور في قضايا محددة يسفر عن نتائج أفضل من المحتوى العام الواسع. وتشمل المواضيع البارزة الأخرى التي حددتها البرلمانات أهمية التواصل البسيط والواضح، والحاجة إلى الموارد والخبرات الكافية، وإمكانات التكنولوجيات المبتكرة مثل الذكاء الاصطناعي لتعزيز المشاركة. وأفادت البرلمانات أيضاً بأنها تعلمت التكيف مع التحديات التي تفرضها جائحة كوفيد-١٩، والاستفادة من المنصات الرقمية لمواصلة عملها والتفاعل مع الجمهور عن بُعد.

التعاون بين البرلمانات

البرلمانات مؤسسات فريدة. وفيما يتعلق بالتكنولوجيا، يمكنها تعلم الكثير من هيئات أخرى من القطاع العام، وكذلك من مجتمع الأعمال. ومع ذلك، يمكنها التعلم بشكل أفضل من بعضها بعضاً. وقد تجلى ذلك بصورة غير مسبوقة في أثناء جائحة كوفيد-١٩، عندما تمكنت البرلمانات التي عملت معاً وتبادلت الأفكار من الانتقال بسرعة إلى أساليب عمل افتراضية جديدة.

الشبكات

استهل مركز الابتكار في البرلمان التابع للاتحاد البرلماني الدولي أعماله في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وهو يعمل كنموذج موزَّع للمحاور الإقليمية والمواضيعية التي تستضيفها البرلمانات أو، في حالة مركز المشاركة العامة، جهات شريكة خارجية أخرى. وتقع مسؤوليات التنسيق والبحث على عاتق أمانة مركز الابتكار في البرلمان الذي يشكل جزءاً من الاتحاد البرلماني الدولي. وقد شارك ما يقرب من نصف البرلمانات (٤٥٪) الآن في محور أو مشروع أو فعالية لمركز الابتكار في البرلمان، وترغب ٣٢٪ من البرلمانات القيام بذلك، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٦٧٪ في المشاركة منذ عام ٢٠٢٠. واعتباراً من أوائل عام ٢٠٢٤، لم يكن سوى ١٣٪ من البرلمانات على علم بمركز الابتكار في البرلمان.

الجدول ٣٢ - الانخراط في أنشطة مركز الابتكار في البرلمان

		٢٠٢٤	٢٠٢٠
البرلمانات الملمة بمركز الابتكار في البرلمان	شاركت في محور أو مشروع أو فعالية للمركز	٤٥٪	٢٧٪
	ترغب في المشاركة في المستقبل	٣٢٪	٤٣٪
	لا تخطط للمشاركة	١٠٪	١٣٪
البرلمانات غير الملمة		١٣٪	١٧٪

ويوجد عدد من المنظمات والشبكات المختلفة الموجودة لدعم البرلمانات، بما في ذلك الرابطة البرلمانية للكومنولث لأعضاء دول الكومنولث، والمركز الأوروبي للبحوث والوثائق البرلمانية للبرلمانات الأوروبية، والاتحاد الدولي لرابطات ومؤسسات المكتبات الذي يركز على المكتبات والبحوث البرلمانية. وتشمل الشبكات المواضيعية الأخرى المسار البرلماني داخل منتدى حوكمة الإنترنت، وشراكة الحكومة المنفتحة، مع التركيز على الانفتاح والشفافية.

الجدول ٣٣ - المشاركة في الشبكات المشتركة بين البرلمانات

الشبكة	٪
الرابطة البرلمانية للكومنولث	٢٢٪
المركز الأوروبي للبحوث والوثائق البرلمانية	٤٩٪
الاتحاد الدولي لرابطات ومؤسسات المكتبات	٤٥٪
منتدى حوكمة الإنترنت	٦٪
شراكة الحكومة المفتوحة	١٤٪
مؤسسة ParlAmericas	١٣٪
غير ذلك	١٩٪

تقديم الدعم

أفادت ٧٠٪ من البرلمانات بأنها تقدم أو ترغب في تقديم الدعم لغيرها، وأفادت ٤٦٪ بأنها تفعل ذلك حالياً في مجال وظيفي واحد على الأقل. وكانت المجالات التي أفادت فيها البرلمانات المشمولة بالدراسة الاستقصائية بشكل شائع بتقديم دعم نشط هي العمليات والإجراءات التشريعية (٣٧٪)، وتنمية قدرات الموظفين وتدريبهم (٣٧٪)، وخدمات المكتبات والبحث (٣٢٪). وإضافةً إلى ذلك، كشفت الدراسة الاستقصائية عن استعداد كبير لتقديم المساعدة في المستقبل في مجالات مثل نظم إدارة الوثائق (٤٠٪)، ومعايير الوثائق (٣٦٪)، وتوعية المواطنين وإشراكهم (٣٢٪).

وفي جميع المجالات الوظيفية باستثناء خمسة مجالات، ذكر عدد أكبر من البرلمانات أنه مستعد لتقديم الدعم أكثر مما يفعل حالياً. وينطبق ذلك بخاصةٍ في المجالات التالية: معايير الوثائق (٣٦٪ على استعداد لتقديم الدعم مقابل ٩٪ تقوم بذلك حالياً)، ونظم إدارة الوثائق (٤٠٪ مقابل ١٧٪) وإدارة البيانات (٣٢٪ مقابل ١٢٪). ولم يبلغ سوى عدد قليل من البرلمانات عن مساعدة الغير في المجالات الأحدث والناشئة للخدمات السحابية والذكاء الاصطناعي (٩٪ و٧٪ على التوالي). وأعربت ٢٠٪ من البرلمانات عن استعدادها لتقديم الدعم للبرلمانات الأخرى في كلا المجالين. ويشير ذلك إلى وجود فرص كبيرة لم تُغتنم لزيادة الدعم بين البرلمانات.

وفي الحالات التي تقدم فيها البرلمانات الدعم للبرلمانات الأخرى، يبلغ متوسط عدد المجالات الوظيفية المشمولة ستة مجالات؛ ويرتفع هذا العدد إلى ثمانية مجالات وظيفية في المتوسط تكون البرلمانات على استعداد لتقديم الدعم لها.

ومما لا يثير الدهشة أن مستوى دخل البلد هو المحدد الرئيسي لقدرة البرلمان على تقديم الدعم. ومن المرجح أن تبلغ البرلمانات في البلدان المرتفعة الدخل عن تقديم الدعم بنشاط، ولا سيما في مجالات مثل

خدمات المكتبات والبحوث (٣٥٪)، والإجراءات التشريعية (٣٣٪)، والقدرات الإدارية (٢٩٪)، وإشراك المواطنين وتوعيتهم (٢٣٪). وعلى العكس من ذلك، لم يبلغ أي برلمان في البلدان المنخفضة الدخل عن تقديم الدعم حالياً لإشراك المواطنين وتوعيتهم، على الرغم من أن ٥٠٪ أفادت بأنها على استعداد للقيام بذلك. وفي جميع المجالات، كان من غير المرجح أن تبلغ البرلمانات في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى والبلدان المنخفضة الدخل عن تقديم الدعم. ومع ذلك، أعربت تلك البلدان عن استعدادها الراسخ للقيام بذلك في المستقبل في معظم المجالات.

وتتسم البرلمانات في الأمريكتين بمستويات عالية جداً من الاستعداد لتقديم الدعم لتوعية المواطنين (أفادت ٨٦٪ بأنها تقدم هذا الدعم أو ترغب في القيام بذلك) والإجراءات التشريعية (٦٤٪) والرقابة البرلمانية (٥٧٪). وفي الوقت الحاضر، فإن حصة البرلمانات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي تقدم دعمًا لبرلمانات أخرى منخفضة جداً، على الرغم من أن البرلمانات في هذه المنطقة أبلغت عن استعدادها للمساعدة في المستقبل، ولا سيما فيما يخص نظم إدارة الوثائق (٣٩٪)، وتخطيط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (٣٩٪)، وإدارة البيانات (٣٢٪).

ومرة أخرى، ليس من المستغرب أن تكون البرلمانات الأكبر هي الأكثر نشاطاً في تقديم الدعم. فعلى الرغم من أن البرلمانات الصغيرة لديها أدنى المستويات الحالية من تقديم الدعم، فإنها غالباً ما تكون على استعداد لمساعدة غيرها.

وتختلف مستويات النشاط الإجمالية، ولكن يوجد اهتمام واسع وقوي في صفوف البرلمانات بتبادل المعارف للمساعدة على تعزيز الوظائف الرئيسية، ولا سيما القدرات الأساسية مثل الإجراءات التشريعية والعمليات الإدارية والأدوات الرقمية. والبرلمانات الأكبر حجمًا وتلك الموجودة في البلدان المرتفعة الدخل نسبياً هي أكثر الجهات نشاطاً في تقديم الدعم، ولكن العديد من البرلمانات الأصغر حجمًا وتلك الموجودة في البلدان المنخفضة الدخل حريصة على زيادة مستويات دعم الأقران في المستقبل.

الشكل ٤٣ - تقديم الدعم للبرلمانات الأخرى

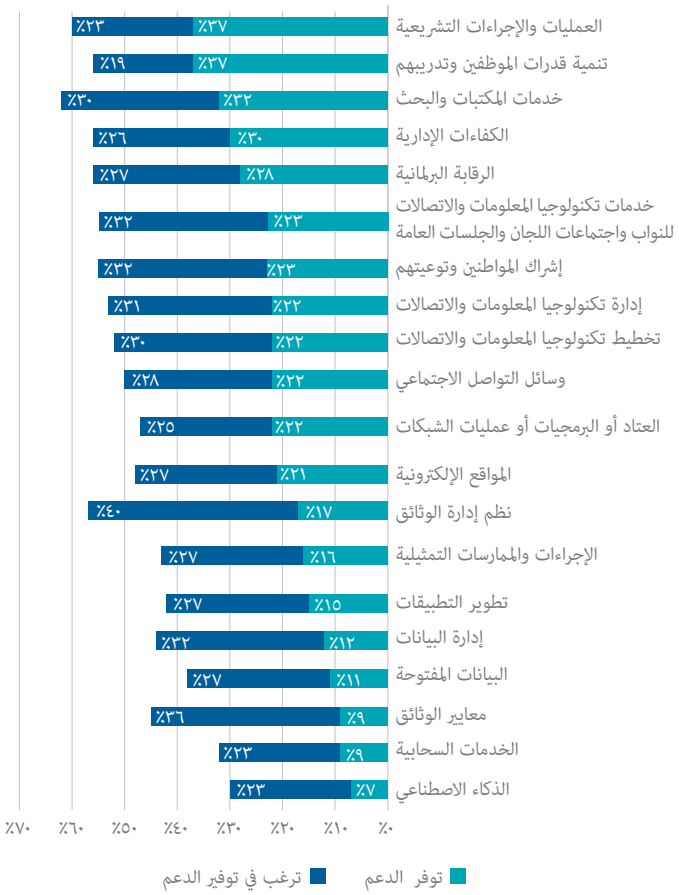

تلقي الدعم

أفادت ٤٦٪ من البرلمانات بأنها تقدم الدعم لغيرها في مجال واحد على الأقل، في حين أفادت ٣٢٪ فقط بأنها تتلقى دعمًا خارجياً. وأفادت نسبة أقل (١٧٪) بتلقيها دعمًا من برلمان آخر، على الرغم من أن نسبة أكبر (٢٧٪) أفادت بأنها تتلقى دعمًا من منظمات خارجية أخرى، بما في ذلك الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

الشكل ٤٤ - البرلمانات التي تتلقى دعماً خارجياً

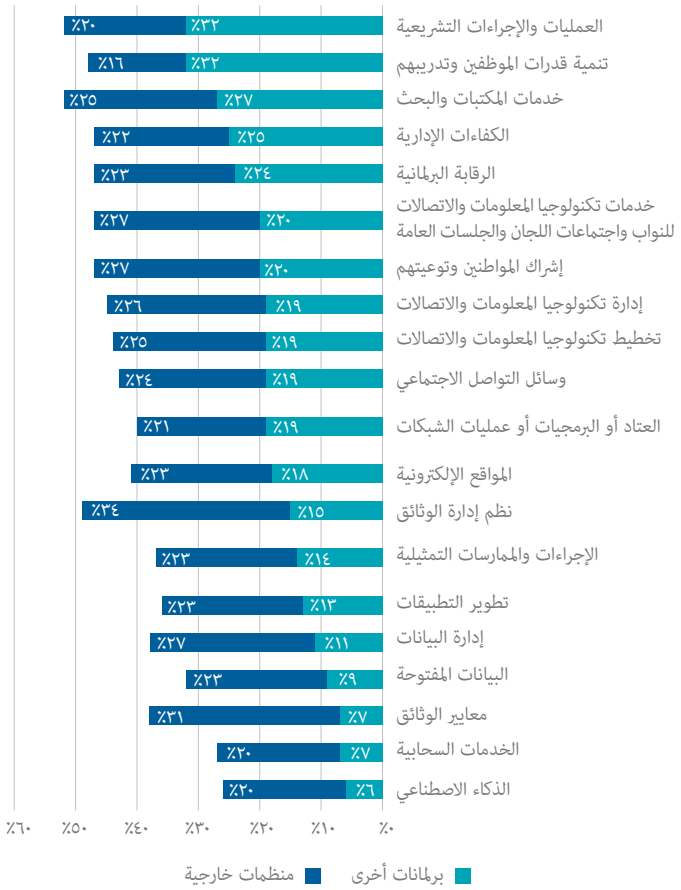

وتوجد علاقة تلازمية بين المجالات الوظيفية التي تقدم فيها البرلمانات الدعم أو ترغب في تقديمه، والدعم الذي تتلقاه البرلمانات الأخرى. والرقابة البرلمانية، والقدرة الإدارية، وخدمات المكتبات والبحوث، وتنمية قدرات الموظفين وتدريبهم هي المجالات العليا للدعم البرلماني الدولي. والذكاء الاصطناعي والخدمات السحابية ومعايير الوثائق والبيانات المفتوحة هي المجالات التي يقل فيها احتمال تلقي الدعم من البرلمانات الأخرى. ومع ذلك، تحتل معايير الوثائق المرتبة الثانية عندما يتعلق الأمر بالدعم الوارد من المنظمات الخارجية الأخرى، بعد نظم إدارة الوثائق مباشرة، وقبل إشراك المواطنين وتوعيتهم، وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنواب، واجتماعات اللجان، والجلسات العامة. وكان عدد البرلمانات التي أفادت بتلقي الدعم في خدمات الذكاء الاصطناعي أو البيانات المفتوحة أو الخدمات السحابية من منظمات خارجية أعلى ثلاث مرات من عدد البرلمانات التي أفادت بتلقي الدعم في هذه المجالات من برلمانات أخرى. وفي المقابل، من المرجح أن يأتي الدعم من البرلمانات الأخرى لمجالات أكثر تحديداً للبرلمانات، مثل تنمية قدرات الموظفين، والعملية والإجراءات التشريعية.

ومن المرجح أن تتلقى البرلمانات في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى الدعم. ومن المرجح أن تتلقى البرلمانات في الأمريكتين دعمًا برلمانياً دولياً ودعمًا من منظمات خارجية أخرى، ثم البرلمانات في أوروبا. ومن غير المرجح أن تتلقى البرلمانات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الدعم من البرلمانات الأخرى. وتتلقى البرلمانات في منطقة المحيط الهادئ وآسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى دعمًا أقل من المنظمات الخارجية فيما يتعلق باحتياجاتها المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المشاركون في اجتماع مركز علوم البيانات البرلمانية التابع للاتحاد البرلماني الدولي المعقود في برازيليا في نيسان/أبريل ٢٠٢٤. © مجلس نواب البرازيل

الخاتمة

يستند *تقرير البرلمان الإلكتروني العالمي ٢٠٢٤* إلى بيانات مستمدة من ١١٥ برلماناً أو مجلساً تغطي الهيئات التشريعية في ٨٦ دولةً فضلاً عن برلمانين فوق وطنيين. ويسلط الضوء على التركيز الاستراتيجي المتزايد على التكنولوجيات الرقمية، إذ باتت ٦٨٪ من البرلمانات المستجيبة تنفذ استراتيجيات رقمية متعددة السنوات. ويتجلى ذلك التحول بشكل أكبر في زيادة الاعتمادات المالية المخصصة في الميزانيات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمشاركة الأكثر نشاطاً للقيادات الرفيعة المستوى في شؤون الحوكمة الرقمية.

ويقدِّم التقرير مؤشراً جديداً للنضج الرقمي يوفر رؤى قيّمة بشأن حالة اعتماد التكنولوجيات الرقمية في مختلف البرلمانات. وقد تجلت البنية التحتية ودعم المستخدمين بوصفهما مجالين من مجالات القوة، في حين ظل إشراك الجمهور يشكل تحدياً بالنسبة للعديد من البلدان. ومن الجدير بالذكر أن التقرير يكشف عن وجود فجوة رقمية مستمرة، حيث يكون مستوى دخل البلد مؤشراً أساسياً على نضجه الرقمي. ويؤكد ذلك الاستنتاج ضرورة الاضطلاع بمبادرات موجَّهة في مجالَي الدعم وتبادل المعرفة من أجل سد الفجوة القائمة بين الهيئات التشريعية في البلدان المرتفعة الدخل وتلك القائمة في البلدان المنخفضة الدخل.

وتكتسب التكنولوجيات الناشئة زخماً، حيث يشهد الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية إقبالاً كبيراً. ولكن هذا التطور ينطوي على تحديات جديدة، ولا سيما في مجال الأمن السيبراني الذي أصبح أولويةً للعديد من البرلمانات. ويشير التقرير إلى الاعتماد شبه الشامل لوسائل التواصل الاجتماعي بوصفها أداة لإشراك الجمهور والتواصل معه، على الرغم من أن الاستراتيجيات الرسمية الخاصة بالمشاركة العامة عبر الإنترنت تظل محدودة في كثير من الأحيان.

ويبرز التعاون بين البرلمانات بوصفه عاملاً حاسمًا في دفع عجلة التحول الرقمي. وتدل المشاركة المتزايدة في مركز الابتكار في البرلمان التابع للاتحاد البرلماني الدولي على الاعتراف المتزايد بقيمة تبادل المعرفة وبناء القدرات في مختلف البرلمانات.

وبناءً على هذه النتائج، يوصي التقرير بأن تركِّز البرلمانات على وضع استراتيجيات رقمية شاملة تتماشى مع أهدافها العامة، وضمان وجود قيادة قوية لدفع عجلة التحول. ويُعدّ تخصيص ما يكفي من الموارد المالية والبشرية عاملاً بالغ الأهمية لدعم عملية التحديث. ونظراً إلى انتشار استخدام التكنولوجيات الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي، تحتاج البرلمانات إلى إنشاء أطر حوكمة متينة لتلك التكنولوجيات ووضع اللوائح اللازمة لتنظيمها من أجل ضمان المسؤولية والشفافية في استخدامها.

ويشدد التقرير على أهمية بناء القدرات، ويوصي بالاستثمار في تدريب النواب والموظفين البرلمانيين وتنمية مهاراتهم، وخاصةً في مجالات مثل الأمن السيبراني وإدارة البيانات. وينبغي إعطاء الأولوية للمشاركة العامة، مع وضع استراتيجيات رسمية للاستفادة من الأدوات الرقمية وإشراك المزيد من المواطنين في العملية التشريعية.

وأخيراً، يشجِّع هذا التقرير بقوة على تعزيز التعاون وتبادل المعرفة بين البرلمانات. إذ يمكن للبرلمانات، بالتعلّم من أقرانها ومواجهة التحديات المشتركة جماعياً، تسريع رحلة التحول الرقمي وخدمة ناخبيها بشكل أفضل في ظل العصر الرقمي.

الملحقان

الملحق ألف - العينة والمنهجية

يستند هذا التقرير إلى نتائج دراسة استقصائية وزِّعت على البرلمانات وروِّج لها مباشرةً عن طريق القنوات المعتادة للاتحاد البرلماني الدولي وشبكات مركز الابتكار في البرلمان. وأُجري اتصال مباشر إضافي بكبار موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمانات للتشجيع على الرد على الأسئلة المطروحة في الدراسة الاستقصائية، وتمت المتابعة مع البرلمانات باستمرار لزيادة حجم العينة إلى أقصى حد ممكن. وطُلب رد منفصل من كل مجلس برلماني.

والاستبيان الخاص بالدراسة الاستقصائية متاح على الإنترنت وفي شكل وثيقة بنسق Microsoft Word، ويمكن إكماله بالإنجليزية أو الفرنسية أو الإسبانية. وقد جُمعت البيانات بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ وكانون الثاني/يناير ٢٠٢٤. ووردت ردود من ١١٥ مجلساً برلمانياً إجمالاً، تشمل الهيئات التشريعية في ٨٦ بلداً بالإضافة إلى برلمانين فوق وطنيين. ونظراً إلى أن عدد البرلمانات في العالم ضئيل، فلا يمكن اعتبار العينة ذات دلالة إحصائية، ولكن يمكن اعتبارها تمثيلية. ولا يمكن استقراء النتائج لتقديم نتائج بشأن كل البرلمانات. فهذه البيانات تخص البرلمانات والمجالس التي ردت على الاستبيان حصراً. وخضعت البيانات النوعية المقدَّمة في هذا التقرير إلى تحليل مواضيعي، حيث حُللت البيانات لتحديد الأنماط (المواضيع) الناشئة ثم نُظِّمت لبيان صلتها بالأسئلة المطروحة.

وكان أكبر برلمان أو مجلس شارك في هذا البحث هو المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني الذي يضم ٢٩٧٧ نائباً. وكان أصغر تلك البرلمانات أو المجالس مجلس شيوخ بالاو الذي يضم ١٣ نائباً. ويبلغ متوسط عدد النواب في جميع البرلمانات المشمولة بالدراسة الاستقصائية ١٩٩ عضواً. وعلى مستوى العينة بأكملها، صُنفت ٤٢٪ من البرلمانات المشمولة بالدراسة الاستقصائية على أنها برلمانات «صغيرة» (تضم أقل من ١٠٠ نائب)، و٣٨٪ على أنها «متوسطة الحجم» (بين ١٠٠ نائب و٢٩٩ نائباً)، و٢٠٪ على أنها «كبيرة» (٣٠٠ نائب أو أكثر). ووردت ٣٦٪ من الردود من برلمانات أو مجالس في أوروبا، و٢٤٪ من منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و١٢٪ من منطقة الأمريكتين، و١١٪ من منطقة آسيا، و٩٪ من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و٨٪ من منطقة المحيط الهادئ.

والبيانات متحيزة إلى حد ما لصالح البرلمانات أو المجالس الموجودة في البلدان المرتفعة الدخل، لأن البرلمانات القائمة في البلدان المرتفعة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى تمثل ٤٥٪ و٢٦٪ من البرلمانات المشمولة بالدراسة الاستقصائية على التوالي. وفي المقابل، وردت ٢٢٪ و٧٪ فقط من الردود من البرلمانات أو المجالس الموجودة في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى أو البلدان المنخفضة الدخل على التوالي. فعلى سبيل المثال، تُصنف ١٥٪ من البلدان على الصعيد العالمي على أنها منخفضة الدخل و٣٠٪ على أنها مرتفعة الدخل. وعلى الرغم من إجراء مقارنات في هذا التقرير مع مجموعات البيانات المستمدة من الدراسات الاستقصائية السابقة، فقد تكون البرلمانات المشاركة في كل دراسة استقصائية مختلفة.

وقد جُمِّع مؤشر النضج الرقمي من مجموعة فرعية من بيانات الدراسة الاستقصائية. ويستند التقرير إلى ردود ١١٣ برلماناً، حيث كانت البيانات الواردة من برلمانين مشمولين بالدراسة الاستقصائية غير كاملة. وباستخدام الأقسام الستة الأولى من الدراسة الاستقصائية، قيِّمت الردود وحُسبت الدرجات. وجمِّعت تلك الدرجات للوصول إلى درجة إجمالية «عامة» لكل برلمان. ثم قُسِّمت البرلمانات إلى شرائح عشرية على ذلك الأساس: فوضعت أعلى ١٠٪ من البرلمانات في الشريحة العشرية ١٠ وأدنى ١٠٪ في الشريحة العشرية ١. ووُضعت ترتيبات مماثلة قائمة على الشرائح العشرية لكل مجال من المجالات المواضيعية الستة. وترد هذه الترتيبات أيضاً في التقرير.

الشكل ٤٥ - البرلمانات المشاركة في الدراسة الاستقصائية

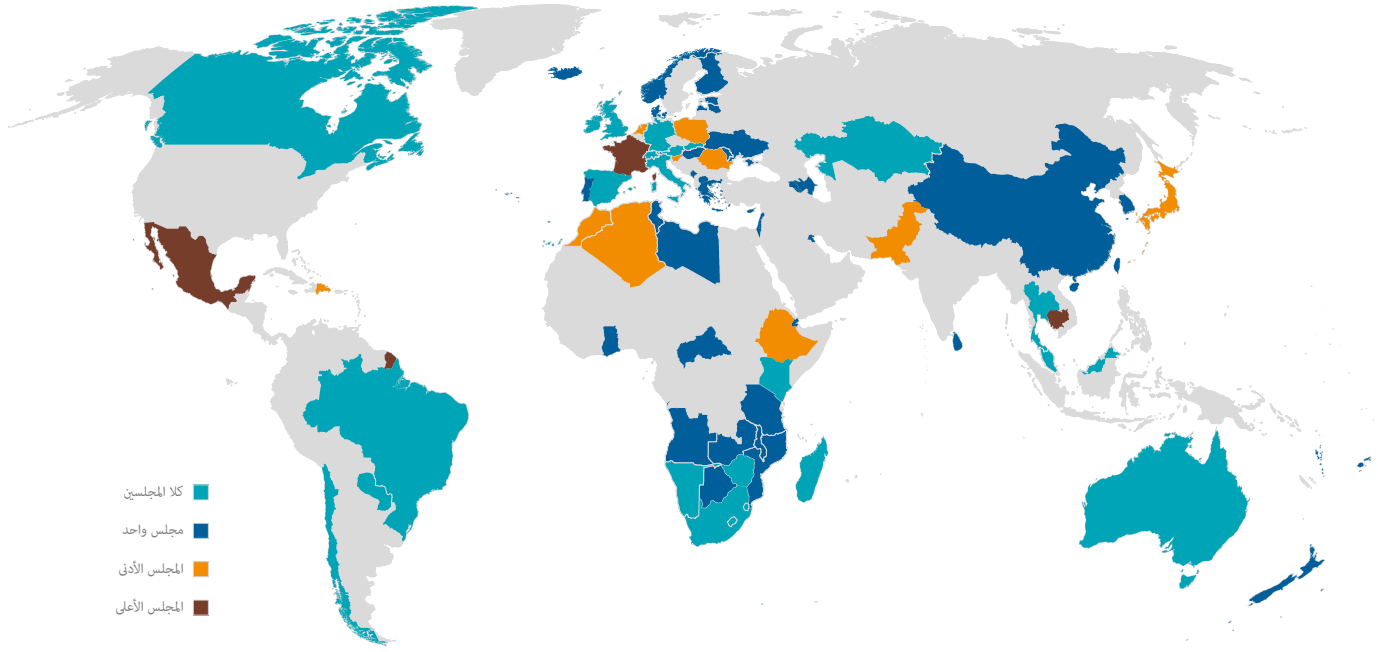

ويركِّز هذا التقرير على الجوانب التكنولوجية للتحول الرقمي في البرلمانات. وهو لا يطبق منظوراً جنسانياً محدداً، لأن البيانات المجمعة لا تسمح بتحليل المساهمات المتباينة للرجال والنساء ولا تأثر كل منهما بالنظم قيد النظر. ومن ثم، الافتراض الضمني في هذا التقرير هو أن التحول الرقمي يؤثر في جميع النواب والموظفين البرلمانيين على قدم المساواة، بغض النظر عن الجنس.

وفي بحوث أخرى، وقف الاتحاد البرلماني الدولي على المسألة البالغة الأهمية المتمثلة في استخدام البرلمانيين والجمهور لوسائل التواصل الاجتماعي. وغالباً ما تكون وسائل التواصل الاجتماعي قناةً لترهيب النواب ومضايقتهم فضلاً عن العنف الجنساني.

ويدرك مؤلفو هذا التقرير أن تزايد الأهمية الاستراتيجية للتكنولوجيا الرقمية بالنسبة للبرلمانات يعني أنه من المرجح أن يصبح التوازن بين الجنسين والمبادرات الرقمية المراعية للمنظور الجنساني جوانب متزايدة الأهمية في الحوكمة الشاملة للجميع.

الملحق باء - البرلمانات والمجالس المشاركة في البحث

البلد	البرلمان أو المجلس	مجلس واحد	المجلس الأدنى	المجلس الأعلى
الأمريكتان				
باراغواي	المجلس		●	●
البرازيل	المجلس الوطني		●	●
ترينيداد وتوباغو	البرلمان		●	●
سورينام	الجمعية الوطنية	●		
شيلي	المجلس الوطني		●	●
غيانا	الجمعية الوطنية	●		
كندا	البرلمان		●	●
المكسيك	مجلس الشيوخ			●
آسيا				
باكستان	الجمعية الوطنية		●	
بوتان	الجمعية الوطنية		●	
تايلند	الجمعية الوطنية		●	●
جمهورية كوريا	الجمعية الوطنية	●		
سري لانكا	البرلمان	●		
الصين	المجلس الشعبي الوطني	●		
كازاخستان	البرلمان		●	●
كمبوديا	مجلس الشيوخ			●
ماليزيا	البرلمان		●	●
اليابان	مجلس النواب		●	
أوروبا				
أذربيجان	الجمعية الوطنية	●		
أرمينيا	الجمعية الوطنية	●		
إسبانيا	البرلمان		●	●
إستونيا	البرلمان	●		
ألمانيا	البوندستاغ الألماني والمجلس الاتحادي		●	●
أندورا	المجلس العام	●		
أوكرانيا	البرلمان	●		
أيرلندا	البرلمان		●	●
آيسلندا	البرلمان	●		
إيطاليا	البرلمان		●	●

البلد	البرلمان أو المجلس	مجلس واحد	المجلس الأدنى	المجلس الأعلى
البرتغال	جمعية الجمهورية	●		
بولندا	مجلس النواب		●	
الجبل الأسود	البرلمان	●		
جمهورية مولدوفا	البرلمان	●		
الدانمرك	البرلمان	●		
رومانيا	البرلمان		●	
سلوفاكيا	المجلس الوطني	●		
سلوفينيا	الجمعية الوطنية		●	
سويسرا	الجمعية الاتحادية		●	●
فرنسا	مجلس الشيوخ			●
فنلندا	البرلمان	●		
قبرص	مجلس النواب	●		
لاتفيا	البرلمان	●		
لكسمبرغ	مجلس نواب الشعب	●		
مقدونيا الشمالية	جمعية الجمهورية	●		
المملكة المتحدة	البرلمان		●	●
موناكو	المجلس الوطني	●		
النرويج	البرلمان	●		
النمسا	البرلمان		●	●
هنغاريا	الجمعية الوطنية	●		
هولندا	المجلس الأدنى		●	
اليونان	البرلمان	●		
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا				
إسرائيل	البرلمان	●		
البحرين	الجمعية الوطنية		●	●
تونس	جمعية نواب الشعب		●	
الجزائر	المجلس الشعبي الوطني		●	
جيبوتي	الجمعية الوطنية	●		
الكويت	الجمعية الوطنية	●		
لبنان	الجمعية الوطنية	●		
المغرب	مجلس النواب		●	

البلد	البرلمان أو المجلس	مجلس واحد	المجلس الأدنى	المجلس الأعلى
المحيط الهادئ				
أستراليا	البرلمان		●	●
بالاو	المجلس الوطني		●	●
تونغا	الجمعية التشريعية	●		
فانواتو	البرلمان	●		
فيجي	البرلمان	●		
كيريباس	مجلس النواب	●		
نيوزيلندا	مجلس النواب	●		
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى				
إثيوبيا	مجلس نواب الشعب		●	
إسواتيني	البرلمان		●	●
أنغولا	الجمعية الوطنية	●		
بوتسوانا	الجمعية الوطنية	●		
بوروندي	البرلمان		●	●
تنزانيا (جمهورية - المتحدة)	الجمعية الوطنية	●		
جمهورية أفريقيا الوسطى	الجمعية الوطنية	●		
جنوب أفريقيا	البرلمان		●	●
زامبيا	الجمعية الوطنية	●		
زمبابوي	البرلمان		●	●
سيشيل	الجمعية الوطنية	●		
غانا	البرلمان	●		
كينيا	البرلمان		●	●
ليسوتو	البرلمان		●	●
مدغشقر	البرلمان		●	●
ملاوي	الجمعية الوطنية	●		
موريشيوس	الجمعية الوطنية	●		
موزامبيق	جمعية الجمهورية	●		
ناميبيا	البرلمان		●	●
غير ذلك				
-	البرلمان الأوروبي	●		
-	برلمان عموم أفريقيا	●		

الاتحاد البرلماني الدولي

من أجل الديمقراطية. من أجل الجميع.

T +41 22 919 41 50
F +41 22 919 41 60
E postbox@ipu.org

Chemin du Pommier 5
Case postale 330
1218 Le Grand-Saconnex
Geneva – Switzerland
www.ipu.org